

إيران والخليج

خيارات القوة واحتمالات السلام

الدكتور
رضا أحمد شحاته

٢٠٠٧



إيــران والخليــج

خيارات القوة واحتمالات السلام

للدكتور

رضا أحمد شحاته

٢٠٠٧م

الإصدارات العلمية لمركز البحرين للدراسات والبحوث

٢٠٠٧م

رقم الإيداع في إدارة المكتبات العامة: د. ع. ٦٢٧٠/٢٠٠٧م

الترقيم الدولي الموحد للكتاب :٩-٧١-٠٩-٩٩٩٠١-٩٧٨ ISBN

327.55165 شحاته، رضا أحمد.

إيران والخليج، خيارات القوة واحتمالات السلام / رضا أحمد شحاته.- المنامة : مركز البحرين للدراسات والبحوث، ٢٠٠٧

١٦٤ص؛ ٢٤سم.

١- إيران . ٣- الأحوال السياسية.

٢- الخليج العربي. ٤- العلاقات الخارجية.

(تمت الفهرسة بمعرفة إدارة النشر وبنك المعلومات بالمركز)

التصميم والإخراج الفني : أمل إبراهيم النعار

مركز البحرين للدراسات والبحوث

ص . ب : ٤٩٦ المنامة - مملكة البحرين

هاتف : ١٧٧٥٤٧٥٧ (٩٧٣+) - فاكس ١٧٧٥٤٨٣٥ (٩٧٣+)

Homepage: www.bcsr.gov.bh

المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة

مقدمة

ترتبط إيران بأواصر وثيقة مع جيرانها العرب في منطقة الخليج قوامها العلاقات السياسية والاقتصادية، بيد أنها كانت مشوبة، في مراحل تطورها المختلفة، خاصة مع بداية مرحلة الاستقلال للدول الخليجية العربية بدرجات متفاوتة من التوتر والقلق والحذر، بل وحتى قبيل الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، تمثلت في بعض الدعاوى الإقليمية في أراض تابعة لبعض دول الخليج العربية، مثل الإمارات العربية المتحدة باحتلال جزرها الثلاث: أبو موسى، وطنب الكبرى، وطنب الصغرى ١٩٧١، والمزاعم التاريخية لإيران في أراضي البحرين والتي تخلت عنها رسمياً عام ١٩٧٠. كذلك شهدت فترة الثمانينات مخاوف تاريخية عميقة من امتداد النفوذ الإقليمي لإيران بعد قيام الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، وما ارتبط بها من خطاب سياسي يدعو لنشر مبادئ الثورة خاصة في بعض الأقاليم والبلدان ذات الثقل النسبي في الطائفة الشيعية. وربما كان ذلك من أسباب دعم دول الخليج العربية للعراق في حربها الطويلة مع إيران في عقد الثمانينات، وإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية عام ١٩٨١ من منطلق الخشية من تهديد استقرار النظم الحاكمة أو تهديد مصالح تلك الدول في المناطق ذات القيمة الإستراتيجية والاقتصادية الكبيرة لاحتوائها على كميات ضخمة من احتياطي النفط.

أما فترة التسعينات، فقد شهدت في بدايتها بعد حرب الخليج الثانية قدراً من التقارب بين دول الخليج العربية وإيران، خاصة من جانب الكويت والسعودية اللتين حرصتا على ترميم التصدع الذي أصاب علاقاتها بإيران في فترة الثمانينات، وإن لم تخل فترة التسعينات تماماً من مظاهر التوتر بسبب ما نسب إلى إيران من نشاط ومحاولات تدخل في الشئون الداخلية لبعض دول الخليج

العربيـة خاصـة في البحـرين عنـدما حـدثت بعـض الاضـطرابات الـسياسية والاجتماعيـة، لكـن ولايـة الـرئيس الـسابق خـاتمي في نهايـة التـسعينات شـهدت تحسناً مشهوداً. [1] (كان خاتمي أول رئيس يزور البحرين عام ٢٠٠٣).

بيد أن رئاسة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد قد تسببت من جديد في حالة عدم الارتياح داخل دول مجلس التعاون التي أصبحت تراقب تقدم إيران باتجاه الحصول على القدرة النووية. وبينما لا تعارض هذه الدول صراحة حق إيران في الحصول على القدرة النووية للأغراض السلمية، فهي تخشى من حصولها على قدرات تصنيع الأسلحة النووية لحرصها على تجنب الآثار المترتبة على ذلك، وعلى الاستقرار والأمن الإقليمي ومخاوفها التاريخية والكامنة من جارٍ قوي يمتلك قدرات نووية تصلح لإنتاج الأسلحة بما يهدد أمن الخليج والشرق الأوسط، مشيرة إلى أن بعض المفاعلات النووية الإيرانية - بوشهر - أقرب إلى الشاطئ العربي على الخليج منها إلى طهران، مما يثير كذلك الشواغل حول الأخطار البيئية. [2]

كان بيان المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون في مايو ٢٠٠٦ صريحاً في الإعراب عن القلق تجاه النشاط النووي الإيراني، ومطالبة إيران بالشفافية وعدم التدخل في العراق [3]، ومع أن دول المجلس لا يتوقع أن تؤيد استخدام القوة ضد دولة إسلامية أخرى، أي إيران، فإنها في الوقت نفسه حريصة على أن تواصل الولايات المتحدة ضغوطها لتوقف إيران طموحاتها النووية وتحد من نفوذها الإقليمي.

كذلك، فإن صعود إيران كعامل إقليمي مؤثر على الوضع الراهن في العراق، قد ضاعف من مخاوف دول مجلس التعاون من أن تتحول إيران لممارسة دور الهيمنة على الإقليم كله وربما أسهمت نبرة الخطاب السياسي للرئيس الإيراني

محمود أحمدي نجاد في تعميق المخاوف من المواجهة الساخنة بين إيران والولايات المتحدة والقوى الغربية بشكل عام، [٤] فيما يتصل بأسلوب التعامل مع أزمة البرنامج النووي الإيراني في المستقبل المنظور.

وهذه الدراسة لا تبحث بالضرورة وتحديداً في تطورات أزمة البرنامج النووي الإيراني كموضوع مستقل بذاته، بل تحاول رصد وتحليل ما هو ثابت وما هو متغير في المقاربات الدولية والإقليمية نحو مختلف أبعاد الأزمة أو المسألة الإيرانية بكل متغيراتها الإقليمية من عدة زوايا تتصل بالمناخ الدولي والإقليمي السائد سواء من حيث المقاربتين الأوربية والأمريكية للأزمة على صعيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وعلى صعيد مجلس الأمن، وعلى صعيد الخيارات والبدائل المتاحة أمام القوى الدولية الفاعلة، ومدى التغير والثبات في هذه التفاعلات.

أما المحور الثاني، فهو المقاربة الخليجية العربية وخصائصها قبيل وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم (١٦٩٦) في منتصف عام ٢٠٠٦، والقرار رقم (١٧٣٧) في نهاية العام، وطبيعة السياق التاريخي والإستراتيجي المؤثر على المقاربة الخليجية العربية، وما صحبها من تفاعلات إقليمية خاصة على صعيد الأوضاع في العراق وتداعياتها على دول الجوار وما يجمع بين الدول الخليجية العربية من قواسم مشتركة أو غيرها فيما بينها من تباين في الدرجة والمقاربة ومساحة الحركة المتاحة أمامها. وفي المحور الثالث، نتلمس مظاهر الثبات والتغير أو ما يمكن أن نطلق عليه منحنى التفاعل في المقاربات الدولية مع مسار المسألة الإيزانية وآفاق المستقبل التي تنتظر هذه المسألة على المدى المنظور على الأفق، خاصة في أعقاب صدور قرار مجلس الأمن ١٧٣٧، وفرض التدابير القسرية العقابية بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بإجماع الأعضاء بما في ذلك الدولة العربية الخليجية العضو في المجلس، ألا وهي دولة قطر.

ويحاول المحور الرابع استبيان طبيعة الاتجاهات الدولية والإقليمية ومنحنى التشدد في المقاربات الأمريكية والأوربية، وتكثيف التحرك الخليجي العربي، وتبلور اتجاهات التنسيق الوثيق بين المقاربات الأمريكية والخليجية العربية بإعلان إستراتيجية أمريكية جديدة تجاه العراق، ونقل بؤرة التركيز على الدور الإيراني، والنظر من منظور التشابك والتداخل والترابط بين المشكلات الإقليمية، وما يجمع بينها من تأثير متبادل، وما لذلك كله من انعكاس على المقاربة الإيرانية تشدداً ومرونة. ثم تخلص الدراسة إلى مجموعة من المؤشرات الدالة على مدى الثبات وطبيعة المتغير في هذه المقاربات، وفي أي مسارٍ محتملٍ، في ضوء تفاعلات اللاعبين الدوليين والإقليميين، يمكن أن تتجه التطورات نحو الانفراج أم نحو الصدام، ومدى تعاظم الضغوط للحوار والتفاوض والخيار الدبلوماسي لحل الأزمة مع إيران، ومدى قوة العوامل المؤثرة في الخيارات المتاحة أمام السياسة الأمريكية للتعامل مع الأزمة، سواء باللجوء إلى خيار القوة أو زيادة التكلفة الباهظة، السياسية والاقتصادية والأمنية التي تتكبدها إيران إذا استمرت في برنامجها النووي، وفي سياساتها الإقليمية، ولم تتوصل إلى ما يوصف بـ"الصفقة" مع الولايات المتحدة والقوى الكبرى بحيث تحول دون صدام له أبعاد الكارثة الإقليمية والدولية.

ويستكشف المحور الخامس سياسة ما يوصف بالمسار المزدوج في المقاربات الدولية والإقليمية ما بين الاستمرار في سياسة تشديد الضغط من خلال الآليات الدولية، ممثلة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستخدام الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة في التفاوض حول قرار جديد لمجلس الأمن لمزيد من الحصار والعزل لإيران، وفي الوقت نفسه الحديث عن فتح الباب لسلوك طريق التفاوض لتغيير السلوك الإيراني، وظهور بعض بوادر التحول في المنظور الأمريكي، والانعكاسات الإقليمية العربية والخليجية لهذا التحول.

أما المحور السادس، فيبحث في ثلاثة خطوط متوازية في المقاربات الدولية والإقليمية، الخط الأول هو الحديث عن اللجوء لخيار القوة في صياغات وأساليب مختلفة من خلال كثير من الإشارات العسكرية والسياسية، ويقابل هذا الحديث، خطٌ ثانٍ عن خيار الحوار والتفاوض حول قضايا إقليمية متشابكة في مقدمتها الوضع في العراق كمدخل للحديث غير المباشر عن الأزمة النووية، وبداية التحرك الدبلوماسي العربي الخليجي باتجاه إيران والمشاركة الأمريكية مع استمرار خيار القوة وأحاديث الحوار دون أن ترجح كفة أحدهما على الأخرى.

أما المحور السابع ، فيحاول إلقاء بعض الضوء عن حدود الخيارات الثلاثة المطروحة، اللجوء للقوة، أم الانفتاح على سياسة الحوار، أم بلورة منهج للوفاق بين الأطراف الإقليمية والدولية على نحو ما تجلى في اجتماع بغداد الذي ضم لأول مرة أطرافاً خليجية وعربية وغير عربية وممثلين لمجلس الأمن بما في ذلك الولايات المتحدة وإلى أي مدى تحققت المواءمات العربية والخليجية مع هذا التحول.

كما يتطرق المحور السابع في إيجاز وتركيز واضحين إلى المنظور الإقليمي غير العربي للمسألة النووية الإيرانية في إطارها الشرق أوسطي الأوسع، وفي سياق احتمالات السباق أو الانتشار النووي الإقليمي.

أما المحور الثامن والأخير، فهو خاتمة الدراسة التي توفر الاستخلاصات الرئيسة للمقاربات الدولية والإقليمية للمسألة الإيرانية بقصد استجلاء محددات السلوك والتفاعل للأطراف الدولية والإقليمية من جهة، وبقصد الاجتهاد في استقراء أقرب إلى الدقة والموضوعية لمستقبل التطورات والأحداث في النصف الثاني من

عـام ٢٠٠٧. وسـتظل المـادة التاريخيـة والوثائقيـة لهذه الدراسـة بحكـم طبيعتهـا المتغيرة والمتطورة مفتوحة وقابلة للإضافة والتعديل وربما التغيير مع ما تحمله الشهور بل والأسابيع والأيام القادمة من تحولات وربما انقلاب في المواقف، وتجليات في السياسات الدولية والإقليمية، ومن ثم فإستخلاصات هذه الدراسة تصدق بقدر ما هي موصولة ومتسقة مع مسار الأحداث والمنطق السياسي الدولي الذي يحكمها لحظة وقوعها، ومن ثم فمصداقية الاستخلاصات مرتبطة ارتباطاً عضوياً، باستمرارية المنطلق نفسه والفلسفة نفسها التي تحكم السلوك السياسي الدولي والإقليمي حتى وإن مضى على الأحداث نفسها وقتٌ طويل، سينقلها من مرتبة الأحداث اليومية الجارية، إلى مرتبة الماضي القريب أو حتى التاريخ المعاصر، لكن الدلالات ستظل دائماً هي قيمة التاريخ والمستقبل معاً.

المنامة — سبتمبر ٢٠٠٧

الفصل الأول

خصائص المقاربة الأوربية والأمريكية

الفصل الأول

خصائص المقاربة الأوربية والأمريكية

البدائل والخيارات المطروحة

استقراء مقاربة القوى الغربية والولايات المتحدة للأزمة النووية الإيرانية يشير عموماً إلى أنها تتراوح بين خيارين رئيسين، هما: خيار العقوبات، وخيار الحوافز. وبينما ينحى خيار العقوبات ضمن ما ينحى إلى الدعوة الصريحة لتجميد كل الأرصدة والأموال الإيرانية في المصارف الغربية، والتعامل مع إيران مثلما تعاملت إدارة الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في الثمانينات مع الاتحاد السوفيتي بهدف نزع الشرعية عن النظام الإيراني [٥]، فإن الخيار الثاني، وهو خيار الحوافز، في المقاربة الغربية والأمريكية ينحى ضمن ما ينحى إلى أن تقوم الولايات المتحدة بتقديم ضمانات أمنية لإيران، وأن تضمن لها الانضمام إلى نوع من المنظومة الأمنية الإقليمية الجديدة، دونما إلحاق أي ضرر بالدول الخليجية العربية، التي تقدم للولايات المتحدة القواعد والتسهيلات، وهي لم تزل بعد تخشى حقيقة النوايا الإيرانية، بل وأن تقرر الولايات المتحدة علناً أنها لن تقوم بغزو إيران. [٦]

على أن الخيار الأخير المطروح يظل في المقاربة الأمريكية على الأقل هو الخيار العسكري أو خيار استخدام القوة، وفي هذا السياق، فإنه لا يتبقى أمام الولايات المتحدة إلا خياران، إما القبول بواقع القدرات النووية لإيران، أو اتخاذ إجراء عسكري لإحباط طموحاتها النووية، وكلا الخيارين كارثيان، فإذا نجحت إيران، فسوف تواجه الولايات المتحدة شرقاً أوسطياً، وقد تحوّل إلى منطقة نووية، وربما يسعى السعوديون عندئذ إلى حيازة القدرة النووية، بل إن مصر قد لا ترضى بأن تفتقر إلى الرادع النووي.

لكن خيار استخدام القوة للحيلولة دون حصول إيران على القدرة النووية ليس بالضرورة هو الخيار الصائب، فليس ثمة خيارات عسكرية سهلة، وربما لجأت إيران للتحريض على شن هجمات للمتمردين ضد القوات الأمريكية في العراق، وقد تضطر الولايات المتحدة للرد على هذه الهجمات.

وإذا كانت معظم الخيارات تحمل في طياتها مخاطر جسيمة وغير مقبولة من المنظور الخليجي العربي، فلابد من طريق ثالث يتمثل في تغيير الحسابات الإيرانية ذاتها، ألا وهو إقناع إيران بأنها قد تتكبد من الخسائر أكثر مما تجني من الفوائد لسعيها لحيازة أسلحة نووية، وهو ما يتطلب أن تتفق الولايات المتحدة مع حلفائها على أمرين:الحوافز والعقوبات إذا فشلت معها المفاوضات. (٧)

ويفسر بعض المحللين الجولة التي قامت بها في (أكتوبر ٢٠٠٦) وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس في الشرق الأوسط بأنها ربما تهدف لبناء شبكة من التأييد مما يوصف بالقوى المعتدلة البازغة (الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، بالإضافة إلى مصر والأردن) بهدف التصدي للقوى المتطرفة التي تعارض المصالح الأمريكية.

ويقول بعض الخبراء إن أولى القوى المتطرفة التي تسعى وزيرة الخارجية الأمريكية للتصدي لها هي إيران ورئيسها باعتبار أن الولايات المتحدة ترى في إيران مصدراً لزعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط لاعتقادها أنها تسعى لامتلاك أسلحة نووية.

لكن هؤلاء الخبراء يتحفظون على ذلك بقولهم: إنه وإن كانت الحكومات العربية التي زارتها وزيرة الخارجية الأمريكية حريصة على الحد من إمكانيات إيران في الحصول على أسلحة نووية، فإنها تحث الولايات المتحدة على عدم

اللجوء للخيار العسكري لما لهذا الخيار من تداعيات سلبية على أنظمة الحكم في بلادهم.[٨]

وثمة فريق آخر من الخبراء يذهب إلى القول بأن المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران سوف تكون لها آثار مدمرة على النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، بل قد تؤدي إلى صدام حضارات بين الدول الإسلامية والدول المسيحية.[٩]

ولم يزل هنالك فريق ثالث، يبدو أكثر نزوعاً لتفضيل الإبقاء على خيار استخدام القوة حتى يكون للدبلوماسية تأثيرها ومصداقيتها في مواجهة ما يصفه بأنها "عصبة حاكمة" تتولى مقاليد الحكم في إيران، وهذا ما يفرض أن تستند هذه الدبلوماسية إلى إرادة قوية ذات مصداقية تتحى إلى استخدام القوة، إذ أن نزع الشرعية عن خيار استخدام القوة، وإمكانية اللجوء إلى الهجوم العسكري يبطل ويعطل مفعول الدبلوماسية كخيار بديل.[١٠]

هنالك إذن، خيارات متفاوتة بين طرق ثلاث، طريق يحبذ المضي في طريق الدبلوماسية والتفاوض مع إيران، وطريق ثان يرى ألا يستبعد الخيار العسكري في نهاية المطاف، وفريق ثالث يحبذ الجمع بين الخيارين السلمي والعسكري من أجل دعم الخيار السلمي.

محوران للتحرك الأوربي الأمريكي: الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن

هذه الخيارات الثلاثة تنطق من مقولة أساسية جوهرها في الحقيقة وثيقتان أساسيتان، الوثيقة الأولى هي تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أصدره في ٨ يونيو ٢٠٠٦ وتحدث فيه عن مدى تنفيذ إيران لضمانات

اتفاقية حظر الانتشار فيما يتصل بعدة أمور من بينها، برامج التخصيب، ومستوى التلوث، معادن اليورانيوم، وتجارب البلوتونيوم، مفاعل أبحاث الماء الثقيل، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية، والتنفيذ الاختياري لهذا البروتوكول. [١١]

أما الوثيقة الثانية التي تستند إليها هذه الخيارات، فهي قرار مجلس الأمن رقم ١٦٩٦ الصادر في ٣١ يوليو ٢٠٠٦ الذي استند بدوره إلى تقرير المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي سجل، فيما سجل تشككه في امتثال إيران لالتزاماتها في الاتفاقية ولنظام الضمانات، في إشارات ضمنية لانتهاكات إيران للاتفاقية ذاتها.

طالب القرار المذكور إيران بوقف كل الأنشطة المتصلة بتخصيب ومعالجة اليورانيوم بعد أن كانت إيران قد تجاهلت من قبل سلسلة من مطالبات الوكالة والمجموعة الثلاثية لدول الاتحاد الأوروبي: فرنسا، والمملكة المتحدة، وألمانيا، بالإضافة للولايات المتحدة، لوقف برامج التخصيب حتى تتحقق الوكالة من الطبيعة السلمية لتلك البرامج. [١٢]

بيد أن إيران زعمت أنه لا الوكالة الدولية ذاتها ولا أي عضو في المجتمع الدولي له الحق في منع إيران من متابعة تنفيذ برنامجها لتوليد الطاقة النووية. إلاّ أن منطوق القرار ١٦٩٦ في حقيقته يقوض الأساس القانوني الذي اعتمدت عليه إيران لرفض وقف عملية التخصيب، فقد أسس القرار ١٦٩٦ التزاماً على إيران لوقف التخصيب، وأصبحت مطالبة بوقف كل أنشطة التخصيب، وهي مطالبة لها قوة إلزامية قائمة بذاتها بخلاف مطالبات الوكالة الدولية للطاقة الذرية (طبقاً للمادة (٢٥)) من ميثاق الأمم المتحدة التي تفرض على الأعضاء كافة قبول وتنفيذ قرارات مجلس الأمن.

وربما كان المخرج القانوني الوحيد أمام إيران للحفاظ على قدر من الشرعية في استمرار برامج التخصيب، أن تبادر بالإعلان أن عملية التخصيب هذه لا تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، ومن ثم فهي تخرج عن اختصاص مجلس الأمن، غير أنه حتى هذا المخرج - إذا حدث - سوف يصطدم بنص المادة (٢٩) من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص صراحة على أن مجلس الأمن وحده هو صاحب الاختصاص في تحديد أو تقرير وجود أي تهديد للسلم والأمن الدوليين.[١٣]

ومثل هذا الجدل القانوني بين إيران ومجلس الأمن حول امتثالها أو عدم امتثالها لنظام الضمانات لاتفاقية حظر الانتشار لا يثير فقط نقاشاً حول تحديد الحقوق النووية لإيران طبقاً للمعاهدة، بل يدفع إيران للسعي لنقل الجدل من إطاره القانوني حول الالتزامات والحقوق إلى السياق السياسي والصراع الدائر في منطقة الخليج بين الولايات المتحدة من جهة وإيران من جهة ثانية.

وحقيقة الأمر أن المسئولين الإيرانيين قد حاولوا تحويل الأزمة من عدم امتثال إيران لالتزاماتها، ورفضها اللاحق للإجابة على أسئلة أساسية طلبتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتحقيق من اقتصار البرنامج النووي الإيراني على الأغراض السلمية فحسب إلى مزاعم بحرب أمريكية صليبية لحرمانها من حقوقها النووية.[١٤]

مجمل القول، أنه في المقاربة الأوروبية الأمريكية طبقاً لاتفاقية حظر الانتشار، فإن لإيران شأن كل الدول الموقعة على الاتفاقية الحق في تطوير، وبحث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية طبقاً للمادة (١)، (٢) من الاتفاقية، وطبقاً للمادة (٤)، فإنه يحق لإيران أن تتوقع تعاوناً دولياً في ممارسة حقوقها هذه. وبرغم ذلك فليس ثمة نص صريح يخوّل الدولة الموقعة على الاتفاقية الحق

في امتلاك تكنولوجيا تخصيب اليورانيوم، أو فصل البلاتونيوم، كما لا يوجد بالمثل نص محدد يحظر امتلاك مثل هذه التكنولوجيا.

إلا أن تقرير الوكالة - كما سبقت الإشارة في ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ - قد نص صراحة على أنها لم تزل غير قادرة على أن تتحقق من الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الإيراني. ولما كانت إيران - في تقرير الوكالة - لم تمكنها من التحقق من امتثالها لنصوص الالتزامات في المادة (٢) من الاتفاقية التي تحدد شروطاً لكل الحقوق في الطاقة النووية، فإن إيران تفقد - في تقدير الخبراء- كل حقوق أصلية لها بموجب الاتفاقية.

وجدير بالذكر أيضاً أن قرار مجلس الأمن (١٦٩٦) لم يطالب إيران بالوقف (الدائم) لنشاط الدورة النووية الكاملة، ولا يصادر على نتائج المفاوضات التي يطالب إيران بإجرائها مع شركائها (الصين - فرنسا - روسيا - ألمانيا - المملكة المتحدة - الولايات المتحدة) ولا يسعى إلى حرمانها من حقوقها من الاستفادة من الطاقة النووية، إذ أن العرض المقدم لإيران يشمل التعاون في بناء مفاعلات الطاقة النووية في إيران.

المقاربة الخليجية العربية تقدر أن المحور الحقيقي للأزمة ليس هو حق إيران طبقاً للاتفاقية في الحصول على الطاقة النووية، بل في احتمالات استمرار تخصيب ومعالجة اليورانيوم للوصول إلى درجة تتيح لإيران القدرة على إنتاج أسلحة نووية، وهو الأمر الذي يعقد الموقف الأمني والإقليمي لا في منطقة الخليج فحسب، بل في الشرق الأوسط كله وبشكل حاد وجذري، وربما أدى إلى ظهور برامج نووية مماثلة في دول أخرى في الشرق الأوسط، مما يزعزع من أسس نظام حظر الانتشار ذاته إذا حدث مثل هذا التحول الخطير، وهو ما يزيد من الموقف الأمني في الشرق الأوسط خطورة ودقة.

ويضاعف من هذه الاحتمالات في تقدير الخبراء، أن استخلاصات مجلس المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذرية تشير إلى أن إيران قد ارتكبت انتهاكات كثيرة تثير شكوكاً كبيرة عن التزامها باستخدام التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية فقط.(١٥)

خصائص المقاربة الأمريكية

وإذا كانت النظرة الغربية عموماً والأمريكية خاصة إلى الأزمة النووية الإيرانية تتأرجح ما بين التشدد الحذر والتشاؤم المستتر، إذ تخشى أن يرجح أحد الاحتمالات المطروحة وهو خيار اللجوء إلى استخدام القوة وما تثيره من مخاطر وآثار أمنية مباشرة في منطقة الخليج، وغير مباشرة في الشرق الأوسط كله، وما بين التريث والحذر والبحث عن مخرج سياسي يقي المنطقة كلها - الخليج والشرق الأوسط، المحاذير الأمنية والبيئة والإستراتيجية التي قد تترتب على استخدام القوة لحسم هذا النزاع، فإنه من المنظور الإستراتيجي، كما يحلل الخبراء، ثمة من الأسباب والدوافع ما يحدو بإيران للسعي إلى حيازة أسلحة نووية، وذلك بغض النظر عن التساؤل المطروح فيما إذا كانت إيران تسعى حقيقة وبالفعل وعن إصرار وإرادة، لامتلاك هذه الأسلحة، أم لمجرد امتلاك القدرة على إنتاج المواد الانشطارية، ومن ثم امتلاك القدرة على حيازة هذه الأسلحة بسرعة حين تقرر ذلك.(١٦)

وفي تقدير الخبراء، كما جاء في شهادة الخبير الأمريكي (كينيث بولاك) أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ عن البرنامج النووي الإيراني أنه من أهم هذه الأسباب أن توفر إيران لنفسها القدرة على الردع بسبب البيئة الإستراتيجية المعقدة التي تعيش إيران وسطها (أفغانستان - العراق -

باكستان - إسرائيل، الوجود العسكري الأمريكي) ومن ثم إمكانية مواجهة مجموعة من الأخطار والتهديدات للأمن الإيراني.

ولعل ذلك كله، كان دافعاً - كما يقدر الخبير الأمريكي - لأن تدرك القيادة الإيرانية أن حيازة الأسلحة النووية يعصم إيران من التعرض لاستخدام القوة ضدها.

أما الدافع الثاني لسعي إيران لامتلاك الأسلحة النووية، فهو إحساسها بمكانتها الأدبية واعتزازها بذاتها، ومن الثابت أن الإيرانيين ينظرون إلى أنفسهم كخلفاء لحضارة عريقة تمتد إلى ألفي وخمسمائة عام مضت، وأنها قد قدمت للعالم، إمبراطورية من أقدم الإمبراطوريات، إمبراطورية فارس. كما يؤمن أغلب الإيرانيين أن لهم من التاريخ والخبرات والموارد الطبيعية ما يؤهلهم لدور القوى الكبرى، والقيام بدور المسيّطر في جنوب غربي آسيا والخليج.

وربما كان هذا الاعتزاز بالنفس دافعاً قوياً للسعي لتحقيق القدرة في تخصيب اليورانيوم، هذا ما لم يكن للسعي لحيازة الأسلحة النووية.

ولعل تطلعات الجناح المتشدد في الثورة الإيرانية ما يدفع لتحقيق الحلم بتصدير الثورة الإيرانية إلى بقية دول العالم الإسلامي أو ربما إلى ما وراء العالم الإسلامي، إذ حاولت إيران في عقد الثمانينات، وبدرجة أقل في مطلع التسعينات السعي لتحقيق هذا الحلم من خلال العمل على زعزعة بعض أنظمة الحكم "الرجعية" في الشرق الأوسط ومساعدة "الثوريين" فيها - كما يقول الخبير الأمريكي "كينيث بولاك" وهو ما كان - على الأرجح - وراء توسيع رقعة التدخل الأمريكي في بعض تلك البلدان، وهو ما ارتبط من ناحية أخرى برغبة

الإيرانيين أنفسهم في توفير مقومات القوة المادية لمقاومة النفوذ الأمريكي الذي يقف حائلاً بين الإيرانيين وتحقيق أحلامهم.(١٧)

مقاربة أمريكية مغايرة

يرى الرأي نفسه خبراء أمريكيون آخرون فيذهبون إلى أن إيران تصر على أنها لا تنوي تطوير أسلحة نووية، وأن برامج تخصيب اليورانيوم لا يهدف إلا إلى الاستخدام السلمي للطاقة النووية، لكن هذا القول ليس له مصداقية لدى الولايات المتحدة، وليس من المستبعد برغم هذا النفي الإيراني، أن تكون الشكوك الأمريكية صحيحة، إذ ربما كانت إيران تدبر لتطوير أسلحة نووية لعدد من الأسباب من أهمها أن الرئيس الأمريكي جورج بوش وضعها في محور الشر، وأنه ما لم تتخل الإدارة الأمريكية عن سياستها فإنه يصبح لدى إيران كل الدوافع لاتخاذ الإجراءات لتأمين نظامها خشية منها أن تكون الضحية القادمة للغزو العسكري الأمريكي، خاصة وأنها محاطة شرقاً بأفغانستان، وغرباً بالعراق بقوات أمريكية وهو ما يشكل مصدراً للقلق الدائم لقادة إيران، خاصة وأن الولايات المتحدة وإسرائيل أشارتا في عدد من المناسبات إلى أن استخدام القوة ضد المنشآت النووية الإيرانية خيارٌ مبرمج ومشروع، ومن ثم يميل هذا الرأي إلى القول أنه لإيران كل المبررات لتبرير الاعتماد على خيارها النووي لردع الولايات المتحدة عن الهجوم عليها.

وإذا كان هذا التقدير يتسم بقدر من التشاؤم لتشدد الجانبين، الأمريكي والإيراني، لدوافعهما المختلفة، فإنه لتجنّب مثل هذا الاستقطاب الحاد، فلابد أن تحاول الولايات المتحدة التواصل مع إيران، إذ أن ما تريده إيران - في تقدير الخبراء - هو الحوار مع الإدارة الأمريكية والحصول منها على ضمانات أمنية محكمة، وربما يكون الوقت قد حان بالنسبة للولايات المتحدة لأن تفعل كل

ما تستطيع لطمأنة وتخفيف دوافع القلق لدى إيران، وأن تعمل على ذلك بشكل جدية[١٨] ، والأرجح أن هذا الرأي هو ما تميل الدول العربية الخليجية إلى الجنوح إليه.

ويشمل مثل هذا الخيار إقامة الحوار والتواصل بين الولايات المتحدة وإيران، وضرورة دعم جهود فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة في جهودها للتفاوض حول ترتيبات طويلة الأجل مع إيران، تضمن بشكل موضوعي اقتصار استخدام البرنامج النووي على الأغراض السلمية فحسب، ثم التأكيد للحكومة الإيرانية الحالية بأن الولايات المتحدة لن تتابع مخطط تغيير النظام من خلال العمل العسكري إذا ما تخلت إيران بطريقة يمكن التحقق منها - عن حيازة القدرات لإنتاج مواد يمكن استخدامها في صنع أسلحة نووية أو دعمها الجماعات التي تمارس الإرهاب، بالإضافة إلى دعم المفاوضات النووية، بما في ذلك الحوافز الإيجابية للحكومة الإيرانية ورعاية الإصلاح السياسي في إيران.

على أنه من أهم خيارات الحل السلمي من المنظور الأمريكي إقامة حوار أمني بين دول الخليج، بما في ذلك إيران والعراق مع دعوة مجلس الأمن لبحث قرار إيجابي يصادق على شروط الاتفاق الذي تم التوصل إليه بواسطة الاتحاد الأوربي وإيران يضمن استخدام إيران لبرامجها النووية للأغراض السلمية فحسب.

الفصل الثاني

المقاربة الخليجية العربية: السياق التاريخي والاستراتيجي

الفصل الثاني

المقاربة الخليجية العربية

السياق التاريخي والإستراتيجي

ثمة تقدير شائع من قبل الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩، وبالطبع بعد الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨١، وحتى قبيل الحرب الأخيرة في العراق (٢٠٠٣)، يربط بين الأمن والاستقرار الإقليمي في منطقة الخليج وبين الدور التاريخي، والطموحات السياسية، وأحياناً الإقليمية لإيران. وقد ازداد هذا التقدير شيوعاً خاصة بعد الإعلان عن تقدم إيران في مجال التكنولوجيا النووية بوصفها مصدراً محتملاً للخطر الذي يهدد أمن واستقرار منطقة الخليج، وسواء أكانت هذه التقديرات واقعية أم مبالغاً فيها، فإنها سوف تظل تشكل سلوك دول الخليج العربية، أو ما اصطلح على أن نسميه بأعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبعد انهيار نظام الرئيس السابق صدام حسين في العراق، ربما تكون نظرة دول الخليج العربية إلى صعود إيران وتنامي دورها الإقليمي قد طغت عليها كثير من الهواجس والشواغل على أمن هذه الدول واستقرارها. ويبدو أن قيام نظام أمني مستقر في منطقة الخليج قد أضحى أبعد ما يكون بعد أن عاد إلى تولي السلطة في إيران جيلٌ شاب من الثوريين بزعامة الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد.[١٩]

التطورات الدولية والمقاربة الخليجية

في الحادي والثلاثين من يوليو ٢٠٠٦ صدر قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ يعطي إيران شهراً واحداً حتى ٣١ أغسطس ٢٠٠٦ لوقف تخصيب اليورانيوم، وكل أنشطة التحويل والمعالجة، وقد ردت إيران على هذا الإنذار النهائي بسلسلة من البيانات والمقترحات التي تستهدف هدفاً واحداً، ألا وهو الإصرار على المضي في البرنامج النووي.

صدر القرار المذكور بنسبة ١٤ صوتاً مقابل صوت واحد هو صوت قطر، الدولة العربية الوحيدة في مجلس الأمن، وعضو مجلس التعاون، لكن هذا الصوت المعارض لم يلق الاهتمام الذي يستحقه.

هذا الصوت الخليجي، صوت قطر يلقي ضوءاً هاماً على الجوانب الإقليمية للنزاع المستمر بين إيران والمجتمع الدولي. وربما يكون لقطر سياسة خارجية خاصة بها، وهي دولة على علاقة طيبة بالغرب (تستضيف القواعد العسكرية الأمريكية) وهي تتوافق كثيراً مع اتجاهات الرأي العام العربي (تستضيف أيضاً قناة الجزيرة) لكنها في هذه الحالة (التصويت في مجلس الأمن) ما كان لها لتتخذ موقفاً مختلفاً.

وعموماً، فقد جرى التصويت في الأسبوع الثالث من حرب إسرائيل في لبنان، في خضم الغضب المتزايد في العالم العربي ضد الدمار، وازدواجية المعايير في الأمم المتحدة.

لقد كانت لحظة كاشفة، للتأكيد أن قطر مثلها مثل الدول الخليجية العربية الأخرى تتأثر بمحيطها الإقليمي الذي تعيش فيه، وتتوافق مع التطلعات العربية، وتضع في حسبانها الحسابات والتقديرات نفسها، ومن هذه اللحظة الدقيقة

الكاشفة اتخذت أحدى دول مجلس التعاون، وهي في هذه الحالة قطر موقفاً قد يختلف عما كانت تتوقعه الدول الغربية، حتى أن ثمة شعور يمتزج فيه الإحباط بالحيرة تجاه ما يوصف أحياناً بتردد دول مجلس التعاون في اتخاذ إجراءات أكثر حسماً فيما يتصل ببرنامج إيران النووي، بعد أن كانت التوقعات هي أن تقوم الدول الخليجية العربية المجاورة لإيران بالانضمام إلى الجهد الدولي لكبح جماح أطماعها النووية خاصة وهي التي سوف تتعايش مع دلالات وآثار إيران النووية ذات السيطرة الإقليمية.[٢٠]

وحقيقة الأمر أن مواقف الدول العربية الخليجية تعيش نوعاً من المعضلة الإستراتيجية لرغبتها الواضحة في تجنب استعداء جارها القوي إيران رغم أنها مؤرقة بهواجس عدم الاستقرار إزاء تردي الأزمة بين إيران والولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه خشيتها من استمرار إيران في موقفها المتصلب من تخصيب اليورانيوم وإلى درجة تتيح إنتاج أسلحة نووية قد تؤدي إلى احتمال توجيه ضربة أمريكية لمنشآتها النووية.[٢١] قصارى القول إن دول الخليج العربية تدرك أنه ليس لديها سوى أوراق محدودة في إطار الحوافز.

أبعاد الموقف الرسمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، التي تتمثل في بيانات المجلس الأعلى للاتحاد (في القمة السادسة والعشرين في الرياض في ديسمبر ٢٠٠٥)، ومن قبلها في القمة الخامسة والعشرين في المنامة في ديسمبر ٢٠٠٤). تأكدت في أكثر من بيان حديث في الدورة المائة للمجلس الوزاري في جدة في السعودية من تصريحات الأمين العام للمجلس عبدالرحمن العطية في افتتاح مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي على منطقة الخليج في المنامة في سبتمبر ٢٠٠٦، وتدور حول عدة نقاط:

- الموقف الخليجي العربي لا ينفصل عن الانتماء القومي والنسيج العربي وقضاياه المترابطة.
- إن إدخال العامل النووي العسكري في المنطقة يؤدي إلى سباق تسلح نووي.[٢٢]
- القلق من الانتشار النووي بين إيران والمجتمع الدولي قلق حقيقي ومبرر خاصة في المجال الحيوي والبيئي وضرورة حماية البيئة البحرية.
- أهمية الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من أسلحة الدمار الشامل، مع حق إيران في امتلاك التكنولوجيا النووية في مجال الاستخدامات السلمية المشروعة.
- الربط بين جعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج خالية من كل أسلحة الدمار الشامل يزيد من قدرة الأسرة الدولية في الضغط على إسرائيل للتوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها النووية للتفتيش.
- التأكيد على حل الأزمة بالوسائل السلمية، وحث إيران على أهمية التعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
- التعبير عن المخاوف من إمكانية حدوث أي أضرار أو كوارث بيئية وبشرية من المفاعلات النووية الإيرانية في بوشهر في منطقة حساسة لقربها الجغرافي ولوجود منشآت حيوية ومناطق مأهولة بالسكان.[٢٣]

فالموقف الخليجي العربي يبرز دائماً الحاجة إلى أسلوب الحوار وسياسة الوفاق الإقليمي، وتجاوز المشاكل الإقليمية بالطرق السلمية وعدم السماح للأطراف الخارجية باستغلالها ضد مصالحنا المشتركة.

انطوت تصريحات أمين عام مجلس التعاون على منظور سياسي أشمل وأوسع من المنظور الخليجي الإقليمي المحدود، إذ طور هذا المنظور الخليجي ليتحول إلى

منظور عربي أكبر بقوله: إننا لن نقبل العيش في ظل أو على هامش المجال النووي، وأن ساعة العمل قد حانت لإقامة تعاون نووي عربي مشترك حتى يتمكن الوطن العربي من التصدي لهذا التحدي العلمي.(٢٤)

إلا أنه في سياق الحديث عن إيران وملفها النووي يبرز أمين عام مجلس التعاون عنصراً هاماً لا يظهر كثيراً في البيانات الوزارية المتكررة، وهو ضرورة إعطاء ضمانات كافية للجانب الإيراني مع توفير سبل الرقابة الدولية على الأنشطة النووية (هذه العناصر المتكررة هي التسوية السياسية، والرقابة الدولية، والشفافية) إلا عنصر الضمانات المقدمة للجانب الإيراني، وقد يكون ذلك لطمأنة إيران في أعقاب لقاء وزراء خارجية دول مجلس التعاون ومصر والأردن مع وزيرة الخارجية الأمريكية في القاهرة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٦.(٢٥)

على أننا نتلمس عناصر وأبعاداً أخرى في الموقف الخليجي لا تنعكس فقط فيما نصت عليه البيانات الرسمية للاجتماعات الوزارية لمجلس التعاون، أو تصريحات الأمين العام، بل نجدها في تعليقات كبار المسئولين في بعض دول المجلس، على نحو ما جاء في حديث الأمير سعود الفيصل في سبتمبر ٢٠٠٥ في مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، خاصة ما يطرح من أن خطورة التهديد الإيراني غير مقصورة على مجال جهود حيازة القدرات النووية فحسب.

وحين ينظر السعوديون إلى المنطقة، كما تحلل "راشيل برونسون" الخبيرة بمجلس العلاقات الخارجية في نيويورك، فإن السعوديين يشعرون بالقلق العميق من البرنامج النووي الإيراني، ومن ثم فالسعودية تشارك الولايات المتحدة في قلقها، ومن ثم دعوتها لمنطقة خالية من الأسلحة النووية في الخليج.(٢٦)

والواقـع أن النظـرة الـسعودية إلى المنطقـة، تلمـس تزايـد التـأثير الإيرانـي في أفغانستان، وفي العراق، وفي لبنان وربما في فلسطين، ومـن ثم فنظـرة الـسعودية تتسم بالإحساس بالقلق من منظور إقليمي، فضلاً عـن منظور القلق مـن الـسعي لحيازة أسلحة غير تقليدية بصفة خاصة.

والسعوديون، كما يؤكد سفير السعودية في واشنطن الأمير تركي الفيصل في تعليقاته علـى العلاقـات الإيرانيـة الـسعودية في مجلس العلاقـات الخارجيـة مـع "كـارين أليـوت هـاوس" رئيس تحريـر صـحيفة "ال وول اسـتريت جورنـال" يبـدون الحرص على إجراء حوارات هادفة بين البلدين بهدف فهم دوافـع إيـران، وكيـف تخفف من حدة الأزمة والموقف الإقليمي المتوتر.[٢٧]

تحليل مضمون هذه التصريحات على المستوى الجماعي لـدول مجلس التعـاون أم على مستوى الدول فرادى، على نحو ما جاء في أحاديث وزير الخارجيـة الـسعودي الأمـير سـعود الفيـصل، أو سـفير الـسعودية في الولايـات المتحـدة الأمـير تركـي الفيـصل، يـوحي بوضـوح "بـالهواجس والـشواغل الـتي تـساور المـسئولين في دول مجلس التعاون تجاه الطموحات النووية الإيرانية، لكـن ثمة قـدر مـن التفـاوت في الدرجة في هذه التصريحات ما بين القول تارة أنه ليس ثمة مبرر لمثل هـذا النـشاط النووي الذي يطرح مخـاطر ضـخمة في منطقـة الخليج، وفي وصـف هـذه الأنـشطة (بالكـارثة) إذا استمرت إيران في مسيرتها، إلى وصف الموقف الإيراني في المسألة النووية بالموقف (المتشدد).[٢٨]

لكن الأمين العام السابق لمجلس التعاون عبدالله بشارة كان الأكثر صراحة في الإعـراب عـن مخاوفه مـن (إيـران النوويـة) إذ وصـف برنـامجهـا النـووي بأنـه يقلـب ميـزان القـوى في المنطقـة رأسـاً علـى عقـب، ويحقـق لإيـران الـسيادة في المنطقـة،

كما يتيح لها الدور المؤثر في قرارات المنطقة، ودعا عبدالله بشارة إلى أن يكون موقف دول مجلس التعاون موحداً وقوياً وواضحاً.(٢٩)

لكن هذا الموقف الخليجي العربي - القلق - لم يترجم إلى خطة تكاملية لتحقيق تعاون إيراني مع المفاوضين الأوربيين على سبيل المثال.

وربما كانت إستراتيجية دول الخليج العربية تتعمد إبقاء المناقشة في المسألة النووية الإيرانية بعيداً عن نطاق العلنية ومحاولة تجنب استعداء إيران كدولة جارة قوية معتمدة في ذلك على دبلوماسية الاتحاد الأوربي، وعلى الوجود العسكري الأمريكي لكبح جماح إيران وردعها. وتنطلق هذه الإستراتيجية ذات البعدين – على البعد عن العلنية وعدم استعداء إيران من ناحية، وعلى الاعتماد على الدبلوماسية اليورو أمريكية، من ناحية أخرى وهي السمة الغالبة على الموقف الخليجي العربي من الأزمة النووية الإيرانية.

وفي هذا السياق، فإن ردود فعل حكومات الخليج العربية تجاه التحدي النووي الإيراني تظل في جوهرها محكومة بعدة عوامل متداخلة، أولها الرأي العام الداخلي وما يوصف بالطموحات العربية، إذا أن المفارقة الواضحة وجود قدر ما من التعاطف في العالم العربي خاصة وأنها تتأثر بالخطاب السياسي الإيراني الذي يهاجم فيه السياسة الأمريكية والسياسية الإسرائيلية، وربما كان ما يطرحه هذا الخطاب من الدفاع عن الأمة الإسلامية، ما يجد بعض الصدى بين الشعوب العربية الخليجية.(٣٠)

المقاربة الخليجية، قواسم مشتركة أم تباين في الدرجة؟

هذا الموقف الخليجي العربي ينطلق في حقيقته - على المستوى الرسمي المعلن، من مجموعة من القواسم المشتركة التي تتفاوت في درجة وضوحها أو غموضها

بين دولة وأخرى من دول مجلس التعاون، وتعكس بيانات الدول الست الأعضاء في المجلس أمام الدورة (٦١) للجمعية العامة للأمم المتحدة خلال المناقشة العامة في الفترة من ١٩- ٢٧ سبتمبر ٢٠٠٦.[٣١] هذه القواسم المشتركة بدرجة أو بأخرى، خاصة إذا قورنت بالخطاب السياسي الهجومي الحاد للرئيس الإيراني محمود أحمد نجاد أمام الدورة نفسها.

فبينما نجد أن بيان قطر لم يشر صراحة إلى الأزمة النووية الإيرانية في هذا المحفل الدولي الهام، نجد بيان الإمارات العربية المتحدة يركز على عدم تعريض سلامة وأمن دول المنطقة للتهديد والخطر والمواجهات التصعيدية، ويطالب بالتعامل بشفافية، وهي معان تحتمل أكثر من تفسير، داعياً في الوقت نفسه إلى إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج العربي.

أما الكويت فركزت في بيانها على تجنب الأزمات لعدم زعزعة الاستقرار، وحل الأزمة بالوسائل السلمية مع حث إيران على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتبديد أي شكوك، أو مخاوف حول البرنامج النووي، وهو قول يحمل في طياته نقداً غير مباشر لعدم تعاون إيران بشكل كامل، ووجود شكوك محتملة في برنامجها، بالإضافة إلى تكرار الدعوة المشتركة بين جميع أعضاء مجلس التعاون لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مع انضمام إسرائيل إلى اتفاقية NPT.

وتشارك عمان الدول الخليجية العربية الأخرى الدعوة نفسها لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط مع الإبقاء على الحوار المباشر للتوصل إلى توافق مناسب لحل الأزمة النووية.

كذلك أبرزت البحرين في بيانها النداء نفسه لإنشاء المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل، وأضافت إليها تأكيد حق كل الدول في امتلاك الطاقة النووية للأغراض السلمية مع خضوعها لنظام الضمانات.

ولعل بيان السعودية أمام الاجتماع نفسه، كان الأكثر تفصيلاً ووضوحاً في طرح الموقف الخليجي العربي المشترك تجاه الأزمة النووية الإيرانية من مختلف جوانبها، حيث أبرز أن عملية الانتشار النووي تعترض أمن الدول بصورة خطيرة. وبذلك وضع البيان السعودي تهديدات الانتشار النووي أي انتشار الأسلحة النووية- إذا توصلت إليها إيران في إطاره الأمني والإستراتيجي الدقيق، مؤكداً في الوقت نفسه أن الالتزامات بالاتفاقية وحدها لا تكفي ما لم تدعم بالامتثال الكامل، في إشارة غير مباشرة إلى دعوة إيران للامتثال الكامل لالتزاماتها في الاتفاقية محذراً من العواقب الوخيمة لاستخدام تلك الأسلحة على السلم والأمن الدوليين، فكانت بمثابة رسالة نصح ورسالة تحذير في الآن نفسه، ودعوةٍ إلى التخلي عن إزدواجية المعايير من أجل إخلاء منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج من أسلحة الدمار الشامل، مع تأييد الحق في الاستخدام السلمي للطاقة، وفي إطار البحث عن حل للأزمة النووية. يؤكد بيان السعودية - كغيره من بيانات دول مجلس التعاون - الالتزام بطريق المفاوضات والحلول السلمية، خاصة وأن إعلان إيران عن برنامجها النووي السلمي يوفر أرضية مشتركة لم تستنفد بعد.[٣٢]

هذه المواقف الخليجية العربية تتضمن قواسم مشتركة فيها من التحذير إشارات كثيرة، وفيها في الوقت نفسه من الحرص الواضح على الحل السلمي والتفاوض والحوار وتجنب التصعيد، لكنها تنقل معانٍ مباشرة عن ضرورة امتثال إيران لالتزاماتها وتعاونها مع الوكالة.

وطرح دول مجلس التعاون أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل مركز هذا العام لفكرة إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج، مع ربطها ربطاً عضوياً متكاملاً مع النظرة التكاملية للتعامل مع الأزمة النووية الإيرانية بكل عناصرها، قد يكون أحد الخيارات والبدائل المتاحة لنزع فتيل أزمة متفجرة مشحونة باحتمالات المواجهة التي قد تصل إلى مواجهة مسلحة بين الولايات المتحدة وإيران في المرحلة القادمة.

لكن السؤال المطروح: ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه دول الخليج العربية في إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل؟ [٣٣]

المقاربة الخليجية والحركة المتاحة

لاشك في أن ثمة دورٌ هام يمكن لدول الخليج العربية أن تلعبه ولكن ربما ليس في إطار محدود هو إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في إقليم الخليج فقط، إذ يبدو من غير المحتمل أن تتخلى إيران في إطار وضعها السياسي الحالي عن رغبتها القوية في الخيار النووي ما لم يقم نظامٌ أمنيٌ إقليميٌ أو منظومة لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل أوسع وأشمل على اتساع الشرق الأوسط كله بحيث تلبي شواغل إيران تجاه إسرائيل، وتجاه الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

إن منطقة خليجية خالصة خالية من أسلحة الدمار الشامل ليس من المحتمل أن تلبي أو تحقق هذا الهدف، فماذا يمكن أن يكون الدور المحتمل لدول الخليج العربية وخاصة دول مجلس التعاون، ولعل دورها خلال السنوات القادمة، هو دور العامل المساعد، أو دور المنظومة التي تساعد على بلورة جدول الأعمال سواء داخل المنطقة دون الإقليمية - أي الخليج - أو في الشرق الأوسط كله.

إن دول مجلس التعاون - من خلال طرح فكرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل - بتأكيدها رسمياً تخليها عن الأطماع في أسلحة الدمار الشامل على مستوى الإقليم وعلى مستوى المنطقة دون الإقليم، ثم ببدء عملية تطوير التعاون الإقليمي والنظام الأمني، تستطيع أداء دور حاسم ومساعد في الوقت نفسه لتطوير مفهوم النظام الأمني الجديد، وربما لا يتحقق هذا النظام إلا في وقت لاحق، لكن الفكرة يمكن أن تتحول إلى طاقة قوية وجديدة.

ومثل هذا الاقتراح سوف يكون عملية طويلة الأجل، تتطلب من دول وشعوب المنطقة، أن تراجع فرضياتها الأساسية عن الأمن وعن بعضها البعض، وتدل التجارب على أن المناطق الخالية من أسلحة الدمار الشامل لا توجد في فراغ سياسي أو فراغ أمني، غير أن الالتزام الإقليمي بتطوير هيكل أمني تعاوني للخليج وللشرق الأوسط الكبير كله، سوف يكون عنصراً حاسماً لوضع فكرة المنطقة الخالية من أسلحة الدمار الشامل موضع البحث والحوار الجاد. (٣٤)

إلا أن تحقيق هذا الخيار الإستراتيجي يفترض أن يؤسس على بلورة موقف جماعي ينطلق من المبادئ التي تحدد ضرورة صياغة اتفاق إقليمي يشمل دول الخليج العربية وإيران ودول الشرق الأوسط بما فيها إسرائيل التي لابد أن تكون جزءاً من هذا الاتفاق بهدف دعم الأساس القانوني لإعلان المنطقة الخالية من الأسلحة النووية أو أسلحة الدمار الشامل، وهو موقف تأكد في نهاية اجتماع وزراء الخارجية لدول مجلس التعاون في الدورة (٩٢) في جدة في ٣ سبتمبر ٢٠٠٤ حيث طالب الوزراء المجتمع الدولي ببذل الجهد لجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، والضغط على إسرائيل للتوقيع على اتفاقية منع الانتشار النووي، وإخضاع مفاعلاتها للتفتيش الدولي.

وبرغم ذلك، فإن تطوير إيران لقدرات نووية يمثل تطوراً خطيراً له آثار واسعة النطاق في العلاقات الإيرانية مع دول مجلس التعاون، وفي العلاقات الإيرانية العربية بشكل عام، ذلك أنه في إطار التقديرات السياسية لدول المجلس وبقية دول العالم العربي، فإن حيازة إيران لقدرات نووية لا يمثل أداة للردع أو أداة للتوازن مع القدرات النووية الإسرائيلية، وربما كان ذلك صحيحاً على مستوى المنظور الشعبي كسراً لاحتكار إسرائيل للقدرات النووية العسكرية. إلا أنه خارج هذا الإطار، فإن المصالح العربية والمصالح الإيرانية من المتوقع ألا تلتقي في كثير من الأمور والمجالات، مثل احتلال الجزر الثلاث الإماراتية في الخليج، وكذلك الخلافات الأساسية حول عملية السلام العربي الإسرائيلي، أو الاتهامات بالتدخل الإيراني في شئون بعض الدول العربية.

غير أنه من الصحيح إلى حد كبير القول أن دول المجلس تنظر بعين الشك إلى خيار اللجوء للعمل العسكري ضد إيران، وفي مواجهة مثل هذا الاحتمال، التزمت دول المجلس باتخاذ موقف معلن أو صريح تجاه هذه المسألة، وليس لها مصلحة واضحة في دعم أو تشجيع العمل العسكري ضد إيران، وهي أحرص ما تكون على عدم توريط نفسها في أي مغامرة عسكرية بقدر التزامها ببناء علاقات إقليمية على أساس الثقة المتبادلة وحسن الجوار، وهي تعترف فوق ذلك بمكانة إيران ودورها في الاستقرار الإقليمي، ومن ثم فهي تتابع عن كثب تطور الجدل الدائر بين طهران من ناحية والوكالة الدولية للطاقة الذرية وبالولايات المتحدة والدول الأوروبية من ناحية أخرى.[٣٥]

مصادر الهواجس في المقاربة الخليجية

بيد أنه سواء تدهور الموقف بين الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي من ناحية وبين إيران من ناحية ثانية حول أزمة برنامجها النووي إلى الحد الذي تتصاعد فيه احتمالات استخدام القوة واللجوء إلى الخيار العسكري، أو تعثرت المفاوضات بين الجانبين ولم تفلح خيارات العقوبات والحوافز، واستمرت إيران في عملية تخصيب اليورانيوم من أجل إنتاج الطاقة للاستخدامات السلمية، أو للوصول إلى درجة تسمح بالقدرة على إنتاج الأسلحة النووية، سواء كان هذا الاحتمال أو ذاك، فإن الحقيقة تبقى أن دول الخليج العربية تستشعر قلقاً حقيقياً لاستمرار البرنامج النووي الإيراني في المحيط الإقليمي، ومرد هذا القلق كما يراه الخبراء الخليجيون أنفسهم، ينبعث من مصدرين اثنين، أولهما الأخطار البيئية التي يحتمل أن تترتب على هذا البرنامج ثم التداعيات الإستراتيجية المرتبطة بامتلاك إيران للقدرات النووية التي تتحول إلى أسلحة نووية.

ومن الخبراء الخليجيين الذين أعربوا عن هذه المخاوف من الأخطار البيئية، سامي الفراج رئيس مركز الكويت للدراسات الإستراتيجية، الذي يرى أن كافة دول الخليج العربية كافة يسودها المناخ ذاته، وتقع في النطاق البيئي نفسه، ومن ثم، فإن الرياح التي تسود الإقليم تميل إلى الهبوب من إيران باتجاه الجنوب ناحية الخليج، لذلك، فإن أي تسرب نووي سوف يحمل في نهاية المطاف - تلوثاً خطيراً من جهة إيران إلى جيرانها الجنوبيين.

كذلك، فإن إقليم الخليج، يتصف جغرافياً، بسمات تميزه عن الخلجان الأخرى، إذ أن تيارات المياه في الخليج تتحرك بعكس عقارب الساعة، ولذلك ففي حالة وقوع كارثة نووية فإن هذه التيارات سوف تحمل التلوث من إيران باتجاه سواحل الكويت، والسعودية والبحرين وقطر، والإمارات العربية

المتحدة، وعمان وهو ما يؤثر في منشآت تحلية المياه، وفي مصايد الأسماك، بالإضافة إلى طرق التجارة والنقل، بمعنى أن هذه الأنشطة كافة سوف تتضرر وبخاصة الأمن الغذائي والأمن المائي.[٣٦]

ويمضي سامي الفراج في تحليله للآثار البيئية، فيضيف أن القلق الأكبر مصدره المفاعل النووي الذي يشيد في مدينة "بوشهر" وتصل تكلفته إلى ٨٠٠ مليون دولار جنوب غرب إيران بموجب اتفاق بين الحكومتين الإيرانية والروسية.

ومن المعروف أن المفاعل النووي في بوشهر يقع في نقطة بأقصى الجنوب في إيران على بعد ٣٠٠ كيلومتر من البحرين والكويت، وأي حادث نووي يقع من بوشهر لا يهدر البيئة الإقليمية فقط، بل يهدد الإمدادات النفطية العالمية، إلى حد أن التلوث يمكن أن يصل إلى حقول البترول الإستراتيجية بعد أن يلحق الضرر إمداد النفط من السعودية والبحرين والإمارات العربية المتحدة.[٣٧]

على أن المخاوف الإستراتيجية لدى دول الخليج العربية تشكل الدوافع الأعمق للنظرة التشاؤمية التي تسود هذه الدول. ولعله يجدر في البدء، القول أن مصدر هذه النظرة التشاؤمية لا يعود إلى الخشية من احتمال استخدام إيران لقدراتها النووية ضد جيرانها العرب، بيد أن مجرد امتلاك إيران لهذه القدرات يكفي، من وجهة الدول الخليجية العربية لإشاعة الإحساس بالقلق في الشرق الأوسط.[٣٨]

ولقد حرص القادة الخليجيون العرب منذ عام ٢٠٠٢ حتى عام ٢٠٠٥ منذ إثارة الأزمة النووية الإيرانية علناً على توخي الحذر في بياناتهم تجاه إيران والتزموا بقدر يوصف بأنه انضباط محسوب ومشوب بالقلق.[٣٩] بشأن البرنامج النووي الإيراني، لكن القادة العرب منذ نهاية عام ٢٠٠٥ وانتخاب محمود أحمدي نجاد، واللهجة الأكثر ميلاً للهجوم الذي اتسم به خطابه، أصبحوا أكثر

وضوحاً في انتقاداتهم لإيران وربما دلت على ذلك التصريحات التحذيرية التي أطلقها بعض القادة العرب تجاه إيران عقب الجولة الأخيرة من الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف ٢٠٠٦، وإن كان القادة العرب الخليجيون بصفة خاصة حريصين على تجنب استفزاز إيران لإدراكهم أن إيران تمثل قوة إقليمية في المنطقة، ولإدراكهم كذلك أن الشارع العربي، يبدي قدراً من الدعم للسياسة الإيرانية بما فيها البرنامج النووي، برغم استشعار الأخطار الكامنة وراء هذا البرنامج.[٤٠]

هذه النظرة الخليجية العربية للآثار البيئية والإستراتيجية لحيازة إيران للقدرات النووية يمكن في الوقت ذاته الاقتراب منها من زاوية مغايرة هي زاوية المدى القصير والمدى الطويل، فمن منظور المدى القصير، فإن سعي إيران لحيازة القدرات النووية، على المستوى الإقليمي سوف يضاعف من التوتر الذي يخيم على المنطقة، ولن يكون ذلك في مصلحة دول مجلس التعاون التي تحرص أن تطرح صورة الاستقرار الاقتصادي والسياسي والإقليمي بقصد اجتذاب المستثمرين، والتصدي للمعارضة الداخلية، وهو ما يفرض على دول الخليج العربية، حتى تتحسب لمثل هذا الاحتمال أن تعمل على تطوير إستراتيجية مستقلة قادرة على تطوير الإمكانيات المتاحة لها لدعم الأمن القومي ومواجهة تحديات التعامل مع إيران.[٤١]

إلا أنه من زاوية المنظور الإستراتيجي الشامل، بما في ذلك التخطيط الدفاعي، فإن دول الخليج العربية لم تزل تعتمد إلى حد كبير على الولايات المتحدة، ومن ثم، فمن المحتمل ألا تشارك مشاركة كاملة وفاعلة في تشكيل الإستراتيجية الإقليمية، وذلك على الرغم من أن المصالح الأمريكية، والمصالح الخليجية العربية تتقاطع وتتلاقى في جوهرها إلا أن المصالح القومية الخليجية لا تتوافق دائماً وبشكل دائم مع المصالح الأمريكية.[٤٢]

وبرغم هذه الصورة التي لا تبعث على التفاؤل، فإن دول الخليج العربية لا توصف بأنها غائبة عن المشهد السياسي الإقليمي، بل أنها بالفعل دائماً ما تكون مقصداً للتقرب والاسترضاء من جانب المسئولين الإيرانيين أنفسهم، وكثيراً ما تواصلت إيران مع جيرانها من الدول العربية الخليجية لطمأنتهم عن نواياها.[٤٣]

من ناحية مقابلة، قام عدد من قادة الخليج بزيارة لطهران،[٤٤] لكن هذه الاتصالات الإيرانية الخليجية لا تعكس في الحقيقة إلا اقتراباً غير مباشر بحيث تتعامل دول مجلس التعاون من خلاله مع التحدي النووي الإيراني بإبراز مخاوفها المشروعة عن المخاطر البيئية والإستراتيجية التي يمكن أن تترتب على البرنامج النووي الإيراني.

ومع كل تطمينات إيران حول سلامة وأمان برنامجها النووي وأغراضه السلمية الخالصة، فإن هذه التطمينات لم تلب توقعات دول مجلس التعاون، إذ أن إيران رفضت السماح لمفتشين من مجلس التعاون بزيارة أهم منشآتها النووية في مفاعل بوشهر، وكل ذلك إذا ما اقترن بتقارير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كفيلٌ بأن يثير هواجس تحتاج لمزيد من الشرح والتوضيح لدول المجلس وشعوبه.[٤٥]

ولعل ما يفسر هذا الإحساس بالقلق والتشاؤم، أن العواقب المنطقية للإخفاق في الجهود الدبلوماسية، إما أن يكون صراعاً عسكرياً ممتداً، أو أن يكون سباقاً في التسلح النووي أو كليهما.

كذلك، فإن العرض الأخير الذي قدمته وزيرة الخارجية الأمريكية رايس للانخراط في مفاوضات مباشرة مع حكومة إيران، إذ ما أوقفت تخصيب اليورانيوم، مع الإشارات الحديثة من علي لاريجاني كبير المفاوضين بأن إيران قد تكون على استعداد لاتخاذ مثل هذه الخطوة. ربما يخلق شعاعاً من الأمل في

نجاح العمل الدبلوماسي، لكن ربما كان هذا الجهد لا يعدو أن يكون وهماً من الأوهام.

وربما تتركز الدوافع الكامنة وراء هذا الإحساس المتشائم في عدد من الأسباب، أولها أن النظام الإيراني له مصلحة واضحة وقاطعة في الحصول على الأسلحة النووية، بينما الأسلحة النووية تقع شماله، وشرقه وغربه، مع الوجود العسكري الأمريكي حول كل حدود إيران البرية والبحرية. والدرسان المستخلصان من تجربتي العراق وكوريا الشمالية يفيدان بأن الدول التي تنتهج سياسات متشددة ضد الولايات المتحدة أقل تعرضاً للتدخل العسكري إذا امتلكت الأسلحة النووية.

كذلك، فإن طموحات إيران في منطقة الخليج وفي الشرق الأوسط تشعل رغبتها في امتلاك الأسلحة النووية.

أما ثاني هذه الدوافع فهو الشكوك العميقة الكامنة لدى النظام الإيراني تجاه النوايا الغربية وبخاصة الأمريكية، إلى الحد الذي يدفع بقطاع من القيادة في إيران إلى النظر للمفاوضات كشرك يراد به حرمان إيران من الحفاظ على خيارها النووي أو لتبرير العقوبات والضربة العسكرية، وهو ما يؤدي إلى الشلل في عملية صنع القرار في إيران بين أنصار المفاوضات وأنصار المواجهة.

وثالث هذه الدوافع أن النظام الإيراني يطرح نفسه الآن في شكل سلوك هجومي يقوده الرئيس محمود أحمدي نجاد إلى الحد الذي يوصف فيه بأن النظام الإيراني يشعر أن لحظة انتصاره قد حانت كنتيجة للإنجاز الأمريكي في إسقاط نظام صدام حسين في العراق، ونظام الطالبان في أفغانستان.[٤٦] وفي التحليل الأخير، فإن إمكانية سد الفجوة بين الأطماع الإيرانية والمصالح الأمريكية يغدو أمراً مستحيلاً.[٤٧]

وكما سبق القول، فإن الإحساس العام الذي يسود المناخ السياسي في الدول العربية الخليجية يغلب عليه القلق العميق إلى درجة التشاؤم تجاه مسار المباحثات الدبلوماسية بين الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة من ناحية وبين إيران من جهة أخرى، رغم جهود إيران في طمأنة دول مجلس التعاون، لكن التقدير أن المسار الدبلوماسي التفاوضي من المحتمل ألا ينتهي إلا بنتائج سلبية، وأن إيران مصممة على السير في طريقها، ومن ثم فدول الخليج العربية لا ترى جدوى من الانضمام إلى الجهود الدبلوماسية لإدراكها أنها تندرج في إطار لعبة القوى الكبرى "Great Power Grand Bargain".

أما ما يمكن أن تقدمه دول الخليج العربية لإيران فليس إلا قدراً محدوداً وفي إطار الحوافز الاقتصادية فحسب، أما ما يمكن لإيران أن تحتاجه من دول الخليج العربية فهو أمرٌ غير مستطاع ألا وهو انسحاب القوات الأمريكية من المنطقة، وهو غير مستطاع بطبيعة الحال لاعتماد دول الخليج العربية على المظلّة الأمريكية في أمنها الخارجي. وربما كان هذا الخلاف الأساس هو ما يشرح الافتقار إلى تحقيق أي تقدم في بناء الهيكل الأمني الإقليمي في الخليج.

إن الأمر غير مقصور على التباعد بين الولايات المتحدة وإيران، بل إن دول الخليج نفسها تمتنع عن أي ترتيب إقليمي لا تكون الولايات المتحدة طرفاً فيه. وصحيح أن ثمة نزاعات عدة بين إيران وجيرانها العرب، وكثيراً منها يعود إلى ما قبل الثورة الإسلامية، لكنها ازدادت حدة بسبب السياسة الإيرانية النشطة لإيران بعد الثورة الإسلامية في عقدي الثمانينات والتسعينات. ولم تزل دول مجلس التعاون ترصد بقلق موقف التحدي الإيراني لسياسات الغرب والولايات المتحدة خاصة، كما ترصد نشاطها في دول المشرق وانخراطها المتزايد في شئون المنطقة.[٤٨]

الفصل الثالث

الثابت والمتغير في المقاربات الدولية وآفاق المستقبل

الفصل الثالث

الثابت والمتغير في المقاربات الدولية وآفاق المستقبل

المناخ السياسي قبيل صدور قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

حاولنا في الأجزاء السابقة تحليل الجوانب المتعددة لتطورات المسألة الإيرانية من زاوية المقاربة الخليجية العربية، ومن زاوية التفاعلات الأمريكية الأوروبية، والدولية، والعربية بشكل عام من خلال منهج استرجاعي لأحدا ث خلت حتى وقت قريب، لكن الأزمة بكل عناصرها ومقارباتها لم تزل في حالة تفاعل مستمر حتى اليوم من الشهور الأولى لعام ٢٠٠٧، وهو ما يجعل نهاياتها مفتوحة لاحتمالات كثيرة، يسود التشاؤم معظمها إن لم يكن كل تقديراتها.

وبمنهج استشرافي حذر، سوف نحاول في هذا الجزء استقراء وتتبع أي المسارات يمكن أن تسلك المسألة الإيرانية في وقت يكاد يجمع المحللون فيه على أن خيوطاً كثيرة قد تشابكت وتقاطعت حتى أن البعض يتوقع أن يشهد عام ٢٠٠٧ تحولات هامة باتجاه حسم هذا الميزان المتأرجح بين التسوية والمواجهة أو بين السلم والحرب.[٤٩]

ظلت الآثار المترتبة على تطوير البرنامج النووي الإيراني على منطقة الخليج ككل وخاصة على دول الخليج العربية موضعاً للبحث المستفيض من حيث الاحتمالات المطروحة لمواجهتها بالنسبة للملكة العربية السعودية من جهة، وبالنسبة للدول الأصغر داخل مجلس التعاون لدول الخليج العربية من ناحية أخرى، ومن حيث مدى التأثير على قوة العلاقات الأمريكية الخليجية العربية

بانضوائها تحت المظلة النووية الأمريكية طلباً للحماية والأمان من جهة ثالثة، أو من حيث التباعد عن الحماية الأمريكية، ومن ثم التعرض للترويع والتخويف من جانب إيران من جهة رابعة، أو من حيث الخشية والقلق من احتمال قيام الولايات المتحدة أو حتى إسرائيل بإجراءات عسكرية استباقية ضد البرنامج النووي الإيراني من جهة خامسة وأخيرة.[٥٠]

المتغير في المقاربة الأمريكية

وإذا نظرنا إلى تصريحات الرئيس الأمريكي جورج بوش.[٥١] التي قال فيها بالحرف "لابد للمجتمع الدولي أن يتحالف ليوضح لإيران أننا لن نقبل بأن تصنع سلاحاً نووياً، لأنها سوف تمثل خطراً لو أنها امتلكت مثل هذا السلاح"، وقوله: "لن نقبل أن تطور إيران سلاحاً نووياً"، وقوله كذلك: "لابد لإيران أن تتخلى عن برنامج الأسلحة النووية"، وأيضاً تصريحاته: "بأن الولايات المتحدة تعمل مع حلفائها والوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى تضمن أن تلبي إيران التزاماتها ولا تطور أسلحة نووية".

مثل هذه التصريحات تشير إلى التأثير القوي والمباشر للبرنامج النووي الإيراني في منطقة الخليج من حيث إتاحة الأسباب القوية للولايات المتحدة للاحتفاظ بوجودها العسكري في إطار التعاون المتزايد بين الولايات المتحدة والدول الخليجية العربية، وقد يكون أهم عنصر في هذا التعاون هو عنصر الردع المضاد حتى تدلل لإيران مهما كان نفوذها وتأثيرها في دول الخليج أن أي جهود أو محاولات لاستخدام الأسلحة النووية للتخويف أو الابتزاز سوف تقابل بالتحدي، وهو ما يشير بقوة احتمال نشر منظومة صاروخية بالستية مضادة كعنصر هام في الإستراتيجية قوية وفعّالة متعددة الجوانب لمكافحة الانتشار.

وفي هذا الإطار، فإن تطور البرنامج النووي الإيراني يوفّر الدوافع للتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة بما في ذلك التعاون الدفاعي، والقبول بالمحتوم بأنه بدون مظلة أمنية أمريكية، فإن أمن دول الخليج العربية يصبح معرضاً للخطر، وما حدث للكويت عام ١٩٩٠ لا يريد له أحد أن يكرر.[٥٢]

هذا التقدير حول الخطر الذي قد تمثله إيران، خلص إليه تقرير هام لمجلس النواب الأمريكي في تقرير تحت عنوان "الاعتراف بإيران كخطر إستراتيجي التحدي الاستخباراتي للولايات المتحدة"، حيث انتهى إلى أن التهديدات التي يعلنها الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ضد الولايات المتحدة وإسرائيل، والمقترنة بالإنجازات في البرنامج النووي العسكري الإيراني، ودعم الإرهاب، ومقاومة المفاوضات الدولية حول برنامجها النووي، إنما تدل على أن إيران تمثل تهديداً أمنياً على الولايات المتحدة، وهو ما يتطلب دعماً استخباراتياً من مستوى رفيع، إذ تأكدت خطورة التهديد الإيراني من خلال الهجمات الصاروخية الأخيرة ضد إسرائيل من جماعة حزب الله ... والتي تقول التقارير أنها تلقت حوالي ١٠,٠٠٠ صاروخ من إيران.

وقد قدم مدير المخابرات القومية جون نجرو بونتي John Negroponte في تقديراته الخاصة "بتقرير التهديدات" عن عام ٢٠٠٦ ما يقول بأن إيران تسعى لحيازة أسلحة نووية، وأن أجهزة الاستخبارات الأمريكية ترى فيما يتعلق "بالخطر الإيراني" أن إيران قد نفذت برنامجاً سرياً لتخصيب اليورانيوم لمدى عقدين من الزمن انتهاكاً لنظام اتفاقية الضمانات بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبرغم مزاعم إيران بغير ذلك، كما اتهم (نجرو بونتي) إيران بأنها تقدم التمويل والتدريب والسلاح والصواريخ، وأشكال الدعم المادي للجماعات التي وصفها بالإرهابية في لبنان والأراضي الفلسطينية وغيرها، كما اتهم عناصر من جهاز الأمن الوطني الإيراني بالعمل بنشاط في دعم حركة التمرد في العراق.

وخلاصة تقديرات مدير الاستخبارات القومية أن إيران المسلحة نووياً سوف تمثل تهديداً إستراتيجياً خطيراً على الولايات المتحدة وحلفائها، وعلى استقرار وأمن أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها، وأن القيادة الإيرانية التي تعتقد أن الترسانة النووية توفر لها الحماية من الردع قد تكون أكثر ميلاً لاستخدام القوة ضد القوات الأمريكية وحلفائها في الشرق الأوسط واستخدام أسلحتها التقليدية وإثارة التوترات الإقليمية.[٥٤]

إلا أنه في مقابل هذه الخطورة غير الخافية لمضمون هذه المعلومات الخاصة بإمكانيات قوية لحيازة إيران لبرنامج تسلح نووي جاء رد الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٠٠٦/٩/١٢ ليقول بأن تقرير مجلس النواب "خاطئ ومضلل ولا يستند إلى دليل".[٥٥] Erroneous, misleading and unsubstantiated information.

بمثل هذه الصراحة، تحدث تقرير لجنة الاستخبارات بمجلس النواب الأمريكي عن مخاطر التهديد النووي الإيراني عن منطقة الخليج وعلى أصدقاء الولايات المتحدة وحلفائها، وبمثل هذه القوة أيضاً حاولت الوكالة الدولية للطاقة الذرية وعدد من الخبراء تفنيد محتويات التقرير حول انتهاكات إيران لاتفاقية الضمانات، إلا أنه برغم هذا وذاك لم تتوقف الدعوات لانتهاج إستراتيجية أو مقاربة جديدة من جانب الولايات المتحدة للتصرف بذكاء في التعامل مع إيران وصياغة طروحات تحقق نتائج إيجابية لكل من الولايات المتحدة وإيران A Win-Win Proposition من خلال اقتراح سياسة مركبة ذات مسارين للتعامل مباشرة مع النظام والشعب الإيراني في كل القضايا، وذلك بتوسيع جدول الأعمال ليشمل ليس فقط السيطرة والرقابة على التكنولوجيات النووية، بل دعم إيران للإرهاب، ورفع العقوبات، وموضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان، بل وحتى العلاقات الدبلوماسية، وأنه قد حان الوقت لتقدم الولايات المتحدة لإيران صفقة لا يمكن رفضها، إذ يتعين على واشنطن أن تقترح إنهاء

الحظر الاقتصادي ورفع التجميد عن الأرصدة الإيرانية، وإعادة العلاقات الدبلوماسية بالكامل، ودعم بدء المباحثات لدخول إيران في منظمة التجارة العالمية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتطبيع العلاقات مع الحكومة الإيرانية، وفي المقابل لابد لإيران أن توافق على وقف كامل للتخصيب مع نظام دولي شامل للتفتيش تتولاه الوكالة الدولية مع وقف دعم الأنشطة الإرهابية، ودعم الميليشيات المتطرفة في العراق، وأن يتضمن هذا الاتفاق تعهداً متبادلاً بعدم استخدام أي طرف للقوة العسكرية ضد الآخر أو يبادر باستخدام القوة ضد جيرانه.

لكن هذه المقترحات كلها - للأسف - لا تتفق مع مناخ الاستقطاب الذي يسود الجدل الدائر حالياً بين كل من واشنطن وطهران إلا أن الإستراتيجية البديلة المطروحة لإحداث التغير ليست هي بالقطع غزو إيران أو توجيه ضربات عسكرية أو بفرض عقوبات، بل هي بالحوار الكامل مع النظام، ومن ثم الانخراط في التعامل مع المجتمع الإيراني.(٥٦)

إلا أنه على الرغم من المقترحات المطروحة لإستراتيجية بديلة لخيار استخدام القوة، فإن الاتجاه الأكثر شيوعاً هو أن إيران قد بدأت بالفعل مسيرتها في الطريق النووي، وأصبح البحث يتركز بصورة أكبر في البحث عن المدى الذي بلغته إيران وبأي سرعة تتقدم في هذا الطريق، وهو ما أصبح يلقي بظلاله الكثيفة على التحرك العربي من جهة وعلى التحرك الدولي من جهة ثانية، ثم على التحرك الأمريكي من جهة ثالثة وبصفة خاصة الرسمي.(٥٧)

المتغير في المقاربة الخليجية

ربما كان شكل التحرك الخليجي العربي الأكثر انشغالاً بتلك التطورات، هو الأسرع في رد فعله، كما تمثل في البيان الختامي الصادر عن الدورة الـ(٢٧)

للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الرياض في التاسع والعاشر من ديسمبر ٢٠٠٦ فيما عرف بقمة (الشيخ جابر)، حيث ركز على عدة نقاط فيما يتصل بأزمة الملف النووي الإيراني، مجدداً دعوته للتوصل لحل سلمي، مع حث إيران على مواصلة الحوار الدولي والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة، والالتزام بالمعايير الدولية للأمن والسلامة، ومراعاة الجوانب البيئية.

ونقطة التركيز الواضحة في رسالة قمة الرياض أنها موجهة في المقام الأول إلى إيران، وإن كانت تلك الرسالة قد وضعت الملف النووي كله في إطار أوسع لربطه بانضمام إسرائيل إلى معاهدة انتشار الأسلحة النووية، والدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج.

لكن العنصر الجديد في رسالة قمة الرياض هو التوجه نحو إجراء دراسة مشتركة لدول المجلس لإيجاد برنامج مشترك في مجال التقنية النووية للأغراض السلمية.[٥٨]

وقد اعتبر المحللون تلك الرسالة موجهة في المقام الأول إلى الولايات المتحدة، حيث يقول مضمون الرسالة: إنه إما أن تتوقف إيران، وإما أن نسير في اتجاه تطوير قدراتنا النووية. ووصف آخرون الرسالة نفسها بأنها تعبر عن الانزعاج من سرعة تقدم إيران للسيطرة على الدورة النووية، وفيما يبدو أن تلك الدول تقول: إنه ما لم يتحرك المجتمع الدولي، فسوف نتحرك نحن، وهو ما يثير مخاوف سباق التسلح النووي في الشرق الأوسط.[٦٠]

بل ويذهب الباحثون إلى حد أبعد قد يكون فيه كثيرٌ من المبالغة حين يقولون إن الدول التي يتألف منها مجلس التعاون تمثل قوى سنية تعرب عن قلقها إزاء صعود

(إيران الشيعية) وهو ما يضيف بعداً مثيراً للقلق لعلاقات التوتر المتتالية بين السنة والشيعة في العراق وفي لبنان. ويضيف هؤلاء أن دول المجلس لا تريد ذلك، ولكن إذا تحولت إيران جارة تلك الدول إلى دولة نووية في مناخ الانقسامات الشيعية السنية، فلا ترى تلك الدول كيف ستقف مكتوفة الأيدي، ولا تسعى إلى مجاراة إيران في هذا السبيل، ويؤكد هؤلاء الباحثون أن دول الخليج لا تتحدث عن برنامج نووي خاص بالطاقة بل تتحدث عن برنامج نووي لاعتبارات الأمن القومي.(٦١)

وفي السياق الزمني والموضوعي أيضاً لم يكد عام ٢٠٠٦ يقترب من نهايته في ٩ - ١٠ ديسمبر حتى كانت أبعاد المقاربة الخليجية العربية تتضح أكثر فأكثر من خلال حوار أمني شامل تشهده مملكة البحرين فيما عرف باسم "حوار المنامة" أو "قمة الأمن الإقليمي" التي تطرح على المجتمع الدولي والعربي والخليجي التهديدات التي يتعرض لها الأمن الخليجي العربي من حيث الارتباط العضوي بسباق التسلح النووي بسبب بعض دول المنطقة للاشتراك في هذا السباق نتيجة لامتلاك إسرائيل للترسانة النووية.

في حوار المنامة، طرحت التهديدات الإستراتيجية الراهنة للأمن الخليجي على المدى القريب والمتوسط، وهي التهديدات التي تزيد من تعقيد قضايا الأمن في عموم المنطقة، وستعطي الحق لدول المنطقة لتبني سياسات وعقد تحالفات مع الدول التي تمتلك التقنية في المجال النووي؛ كما ستؤدي بالدول المعتدلة في المنطقة، بالمبادرة إلى عمل برامج نووية سرية أو علنية بهدف خلق التوازن العسكري في المنطقة دفاعاً عن مصالحها ومكتسباتها، كما جاء في الكلمة الافتتاحية للاجتماع على لسان صاحب السمو الأمير مقرن بن عبدالعزيز آل سعود مدير الاستخبارات العامة في السعودية.(٦٢) ولعل مدير الاستخبارات السعودية طرح بهذا الشكل حزمة كاملة للرؤية الخليجية للأخطار

والاحتمالات المفتوحة لمواجهتها، إذ أكد في طروحاته على الترابط والتشابك Inter-Linkage ما بين الأبعاد المختلفة للتهديدات الأمنية/التسلح النووي الإيراني/ عدم الاستقرار في العراق/ الصراع العربي الإسرائيلي. والواقع أن ما كان يميز (حوار المنامة) هو تأكيد الترابط والتشابك أيضاً بين الأبعاد الدولية والإقليمية لأمن الخليج من حيث علاقته بالولايات المتحدة وأوروبا. وبالموقف في العراق، وبالعامل الإيراني، وبأمن الطاقة والتركيب السكاني والضمانات الأمنية.

وتأكدت أبعاد الربط والتداخل أيضاً فيما طرحه سمو ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة عن المدركات الإقليمية لأمن الخليج حين تحدث عن ظاهرتي عدم الاستقرار وسباق التسلح وربط بينهما وبين المشكلة الفلسطينية الإسرائيلية كسبب للتذرع بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة، وبالمثل لم يستبعد ولي عهد البحرين في طرحه التطورات المأساوية في العراق كسبب مباشر لعدم الاستقرار الإقليمي، مؤكداً أنه كلما طال أمدها زادت حركة المقاومة، وكلما زادت الفوضى والانهيار زاد الضعف.[٦٣]

كذلك لم يغب العامل أو الإستراتيجية النووية الإيرانية عن مجمل الصورة فيما طرح سمو ولي عهد البحرين بقوله: "إن إيران تثير قلقنا بسبب إستراتيجيتها النووية التي تضاعف الخلل الإستراتيجي الخطير بالفعل في المنطقة، ويزداد الأمر سوءاً لمجرد التفكير في إيران المسلحة نووية. وطرح سمو ولي العهد ضرورة "الحوار المستمر" مع إيران مع توسيع "البؤرة النووية" (يقصد نطاق المسألة النووية)، بحيث تتجاوز إيران لتشمل المنطقة كلها في الشرق الأوسط.[٦٤]

هذان الطرحان الخليجيان، السعودي والبحريني، وضعا المسألة الإيرانية في أبعادها الأقليمية الكاملة في معادلة واضحة حددها ولي عهد البحرين بأن

البديل لشرق أوسط خال من الأسلحة النووية هو سباق التسلح النووي مشدداً على التداخل والتشابك بين مشكلات المنطقة كافة، حيث يتعذر حل إحداهما بمعزل عن الأخرى، وربما كان في (حوار المنامة) هذا العام ما يلقي ضوءاً كافياً لرؤية مدى التطور في المقاربة الخليجية، ومع إبراز خطورة السباق النووي - وما يشير إلى حقيقة التشابك بين المشكلات الإقليمية وهو ما يتيح سهولة إعادة القراءة والمراجعة للمقاربة الخليجية للمسألة الإيرانية خاصة بعد قمة الرياض الأخيرة التي تزامنت مع حوار المنامة في التوقيت نفسه (٩- ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦).

وإزاء هذا الطرح الخليجي العربي المتكامل للمسألة النووية الإيرانية، طرح وزير الخارجية الإيراني، "مانو شهر متقي" في كلمته أبعاد الرؤية الإيرانية التي تقوم على أن أمن منطقة الخليج يتطلب تفاعلاً كاملاً للدول الإقليمية مع القوى الدولية الفعالة، وضرورة الاعتراف بالمصالح الدولية والإقليمية المشروعة، وضرورة وجود تفاهم واضح لأهمية التدفق الحر للطاقة والنفط، والتأثير المتبادل للسلم والأمن الإقليمي.(٦٥)

وفي السياق ذاته، أكدّ وزير خارجية إيران أن الأمن الإقليمي الدائم يمكن أن يتحقق من خلال المشاركة الجماعية للدول الإقليمية دون أي تدخل أجنبي مؤكداً أن الحوار هو الطريق المعقول لتسوية النزاع مع إيران، وأن تدخل مجلس الأمن ليس له أي شرعية، وأن العقوبات لن تؤثر في الإرادة الصلبة لإيران.(٦٦)

قمة الرياض في ديسمبر ٢٠٠٦ (وحوار المنامة) في التاريخ ذاته يبرزان إلى حدٍ كبير تبلور رؤية خليجية عربية قائمة على بحث خيارات إستراتيجية بديلة لظهور إيران نووية وقائمة في الوقت نفسه على تأكيد الترابط والتشابك بين عناصر "الأمن الإقليمي"، الذي يمثل سباق التسلح النووي أحد أهم مكوناته، ويقوم

ثالثاً على توافق واضح تقوده المملكة العربية السعودية كما طرحته قمة الرياض، وكما شرحه مدير المخابرات السعودية في حوار المنامة، وشرحه ولي عهد البحرين شرحاً كافياً، ويقوم رابعاً على توافق خليجي عربي دولي كبير في تقييم خطورة التهديدات التي يمكن أن يحملها برنامج نووي عسكري إيراني، وما يحمله من احتمالات الصدام بآثارها بعيدة المدى.

وقد جاء قرار مجلس الأمن رقم ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ منطلقاً من تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٦ بأن إيران لم تقم بالتعليق الكامل للأنشطة المرتبطة بالتخصيب المحددة في القرار السابق للمجلس رقم ١٦٩٦ (٢٠٠٦) والتعاون مع الوكالة، حتى قرر المجلس بإجماع أصوات الأعضاء (بما في ذلك قطر التي امتنعت عن التصويت في القرار السابق) فرض العقوبات على إيران بموجب الفصل السابع والمادة (٤١) من ميثاق الأمم المتحدة.

الثابت والمتغير في المقاربة الإيرانية

على الرغم من أن علي لاريجاني، مستشار الأمن القومي الإيراني، كان قد صرح في ٥ ديسمبر ٢٠٠٦ في المنتدى الإستراتيجي العربي الذي عقد بمدينة دبي أن قرار العقوبات الذي أعدته روسيا وفرنسا لن يوقف جهود إيران في تخصيب اليورانيوم ولن يكون فعالاً، [٦٧] فإن خبراء مجلس العلاقات الخارجية تحدثوا كثيراً عن الآثار السلبية لهذا القرار ووصفوه بأنه خنق مالي لإيران Financial Squeeze on Iran وأن إيران بدأت تستشعر آثار هذا الضغط المالي بقيادة الولايات المتحدة الهادف إلى منع المصارف الأجنبية من التعامل مع المؤسسات المالية والشركات الإيرانية المرتبطة بالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل، ويضيف خبراء المجلس أن هذه الضغوط قد ساعدت على خنق الاقتصاد الإيراني وعزل نظام الرئيس محمود أحمدي نجاد، وإن كان الأثر السياسي في تقديرهم سوف

يكون محدوداً، ويشككون في أن يؤدي الضغط المالي إلى إرغام إيران على التخلي عن موقفها من المسألة النووية، وأن هذه العقوبات ذات تأثير محدود لأنها عقوبات رمزية، فهي لم توقف الصفقات بين إيران وروسيا والصين.(٦٨)

وفي أعقاب صدور قرار مجلس الأمن على الفور، صرح علي لاريجاني كبير المفاوضين الإيرانيين لصحيفة "كاياهان" في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦ بأن إيران سوف تستمر في جهودها لتخصيب اليورانيوم بعد قرار مجلس الأمن لفرض العقوبات بهدف وقف الجهود النووية، وهو ما كان قد أكده المتحدث الرسمي باسم الخارجية الإيرانية محمد علي حسيني رداً على قرار مجلس الأمن بقوله "بأن إيران سوف تواصل أنشطتها النووية".(٦٩)

الفصل الرابع

المناخ الدولي والمقاربات بعد قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

الفصل الرابع

المناخ الدولي والمقاربات بعد قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ (٢٠٠٦)

آثار قرار مجلس الأمن واتجاهات التشدد

بصدور قرار مجلس الأمن، بدأت الإدارة الأمريكية تحت مظلة الإجماع والشرعية الدولية تقنن سياسة العقوبات غير العسكرية تمهيداً لانتهاء مهلة الـ(٦٠) يوماً التي حددها القرار في ٢١ فبراير ٢٠٠٧ لتقديم تقرير جديد إلى مجلس الأمن حول امتثال إيران للقرار.

لكن الإجراءات الأمريكية المنفردة تتجاوز بكثير القيود التي يدعو إليها القرار (تجميد الأرصدة، وحظر سفر مجموعة من الأفراد المرتبطين بالبرنامج النووي والصاروخي، وحظر نقل المواد التكنولوجية التي قد تكون ذات صلة ببرنامج تخصيب اليورانيوم).

كذلك، فإن المسئولين في الاتحاد الأوربي بحثوا مزيداً من الإجراءات ضد إيران لم يشملها قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ مثل فرض الحظر على السفر ضد مسئولين، وعلماء، وباحثين يتصل نشاطهم بالموضوعات ذات الحساسية الخاصة بالانتشار النووي.

ويرى كثير من الخبراء أن الضغط المالي الأمريكي قد ثبّط حماس المستثمرين الأوربيين عن التعامل مع المصارف الإيرانية، وأن الضغط سوف تكون له عواقب سلبية بالنسبة للنمو الاقتصادي والتجاري.[٧٠]

إلا أن الموقف الأمريكي بصفة خاصة في مواجهته للمسألة الإيرانية بدأ ينحى منحى أشمل وأوسع من تشديد الضغوط المالية بالتركيز السياسي والإعلامي، إقليمياً ودولياً على موضوع التدخل الإيراني في الشئون الداخلية للعراق ودعم بعض قوى التمرد والتطرف لإشاعة عدم الاستقرار.(٧١) كانت القوات الأمريكية قد قامت في ديسمبر بالإغارة على القنصلية الإيرانية في مدينة أربيل في كردستان العراقية، واعتقلت أعضاءً مشتبهاً فيهم، ووصفتهم بأنهم من الحرس الثوري الإيراني، واتهمتهم بتحريض الميليشيات الإسلامية في العراق. ومن ناحية ثانية، وفي أعقاب كلمة الرئيس الأمريكي جورج بوش في ١٠ يناير ٢٠٠٧م حول تحقيق الاستقرار في العراق، فقد رخصّ البيت الأبيض للقوات الأمريكية بقتل العملاء الإيرانيين في العراق، (٧٢) كما أرسلت أيضاً مجموعة الهجوم الثانية من حاملات الطائرات إلى منطقة الخليج كتحذير صريح لطهران، مع زيادة القدرات العسكرية الأمريكية لهجوم جوي أو ضربات بحرية محتملة ضد أهداف إيرانية. وقد أيد المستشار الأمني لوكالة اليونايتد برس Martin Sieff هذه الاتجاهات بقوله: إن قرار الرئيس جورج بوش بتعيين الأدميرال وليام فانون William Fanon لرئاسة القيادة المركزية Centcom يشير إلى ازدياد استعداد واشنطن لشن ضربات جوية وبحرية ضد الأهداف النووية الإيرانية في ضوء الخبرة الواسعة للأدميرال في توجيه الضربات الجوية من حاملات الطائرات.(٧٣) ومن أهداف هذه المناورات كما يشير تقرير مجلس العلاقات الخارجية في تحليله لتطور الموقف الأمريكي إبراز أن الوجود الأمريكي في المنطقة لم يزل قوياً برغم النكسات العسكرية في العراق.(٧٤)

تكثيف التحرك الأمريكي الإقليمي

هـذا التطـور الواضـح في الموقـف الأمريكـي نحـو التـشدد، تمثـل في التلـويح بإجراءات مضادة ضد التدخل الإيراني في العراق، مع تصلب إيران في أزمة برنامجها النووي رغم صدور قرار مجلس الأمن في ٢٣ ديسمبر بفرض العقوبات، وتمثل أيضاً في ازدياد دقة الموقف الأمريكي في العراق الذي اتضحت ملامحه في كلمة الرئيس بوش في ١٠ يناير، حيث ربط مرة أخرى بين عناصر كثيرة متداخلة متشابكة لانعدام الاستقرار في العراق ليس فقط بالتدخل الإيراني بل لعلاقته بالدور السوري، وبأزمة الشرق الأوسط، وبآثار ذلك في الحفاظ على بقاء الدول الصديقة والحليفة، وذلك بالدعوة بالوقوف خلف ما وصفه "بالطريق الجديد إلى الإمام" في العراق أو خلف إستراتيجية جديدة، وهو ما كان في مجموعة مقدمة أو خلفية سياسية لرحلة وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلى المنطقة التي أشار إليها الرئيس بوش في كلمته ١٠ يناير ٢٠٠٧م.

إعلان الكويت ١٦ يناير ٢٠٠٧: منعطف جديد

عند نهاية المطاف لجولة وزير الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط عقد اجتماع مشترك في الكويت في السادس عشر من يناير جمع كل أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي بالإضافة لمصر والأردن وبحضور أمين عام مجلس التعاون الخليجي ووزيرة الخارجية الأمريكية بطبيعة الحال "لتأكيد الالتزام بالاستمرار في التعاون من أجل دعم الأمن الإقليمي والسلام، ودراسة المقاربات والمداخل المشتركة للقضايا الرئيسة الراهنة".

ودارت طروحات الأجتماع في المقام الأول حول أن السلام والأمن في الشرق الأوسط بما في ذلك منطقة الخليج يعتبران أمران حيويان للاقتصاد العالمي والاستقرار الدولي، وأن زعزعة استقرارهما تهدد المصالح الوطنية الحيوية

للجميع، ومن ثم تأكيد المشاركين لاستمرار تعاونهم الداعم للتصدي لهذه التهديدات.

وفيما يتصل بالعراق، أقرّ المشاركون مبادرة تقوم على أساس الدعوة لعراقٍ مستقر مزدهر، وموحد .. إلخ. ودعوا إلى الحيلولة دون تحول العراق إلى ساحة قتال للقوى الإقليمية والدولية.

ولعل أخطر ما في وثيقة الكويت فيما يتصل بموضوع هذه الدراسة مباشرة، تهديدات أمن الخليج والمدركات الإقليمية والدولية لها هو النص الحرفي على "ترحيب المشاركين بالتزام الولايات المتحدة"، (٧٥) كما طرحه الرئيس الأمريكي جورج بوش في خطابه الأخير (١٠ يناير ٢٠٠٧) "بالدفاع عن أمن الخليج"، وعن وحدة أراضي العراق، وقد لا يكون في ذلك في حقيقة الأمر، تطوراً جديداً في الإستراتيجية الأمريكية تجاه منطقة الخليج لارتباطها التاريخي والعسكري والأمني بالمنطقة وبدولها - أعضاء مجلس التعاون - منذ عقود طويلة إلا أن ذلك الترحيب جاء في إطارين، الإطار الأول كلمة الرئيس بوش في ١٠ يناير ٢٠٠٧، والتي حدد فيها مصادر التهديد حصراً في قوى التمرد والإرهاب التي تتسلل من إيران وسوريا إلى العراق، بالإضافة إلى مصادر أخرى مثل عدم تسوية النزاع الفلسطيني الإسرائيلي. أما الإطار الثاني فهو انضمام مصر والأردن مع دول مع مجلس التعاون الخليجي في القبول بالالتزام والمسئولية الأمريكية في الدفاع عن أمن الخليج.

وعلى الرغم من أن (وثيقة الكويت) هذه لم تشر إلى إيران الاسم، إلا أن كثيراً من المحللين الأمريكيين، قرأوا في الوثيقة ما وصف بالإستراتيجية البازغة Emerging Strategy تجمع بين الولايات المتحدة، وإسرائيل، والدول العربية السنية في تحالف غير رسمي ضد إيران، وإن كان أحد منهم لا يعتقد أن

الولايات المتحدة سوف تشن هجوماً عسكرياً على إيران في الوقت الحاضر لافتقارها للقوة العسكرية بسبب التواجد في العراق وإيران في الوقت نفسه. وفسّر المحللّون الأمريكيون هذا الاستخلاص بأنه يرجع إلى عدة عوامل، أولها أن المجموعات الثلاث، الدول السنية في الخليج، بالإضافة إلى مصر والأردن تشعر بالقلق العميق من التوسع الإيراني في المنطقة والتوسع الشيعي في الشرق الأوسط، كما أن إسرائيل تشعر بالقلق العميق من إيران ولا تخفي ذلك. أما بالنسبة للولايات المتحدة فثمة إدراك أنه بالتركيز على إيران، يمكن التخفيف من بعض الضغط على العراق الذي يمثل لها كارثة بطبيعة الحال.[٧٦] ويضيف هذا التحليل إلى أنه إذا طبقت الولايات المتحدة هذه الإستراتيجية (الجديدة) فعليها أن ترجئ موضوع تطبيق الديمقراطية من ناحية، وأن تلعب دوراً أكثر نشاطاً في تسوية النزاع العربي الإسرائيلي، حيث إن تلك الدول أي دول مجلس التعاون، ومصر والأردن قد تكون بحاجة إلى غطاء سياسي إذا كانت تلك الإستراتيجية تضمن التعاون مع الولايات المتحدة فيما يتصل بإيران. (قام وزير الدفاع الأمريكي الجديد روبرت جيتس Robert Gates بزيارة منطقة الخليج في أعقاب زيارة كونداليزا رايس فوراً وبعد صدور وثيقة الكويت في ١٧ يناير ٢٠٠٧ مباشرة).[٧٧]

إستراتيجية أمريكية جديدة

جاء خطاب الاتحاد للرئيس جورج بوش في ٢٣ يناير بعد أسبوع من إعلان وثيقة الكويت ليزيدها إيضاحاً حين قال "لدينا إستراتيجية ودبلوماسية لنكتّل" ونحشد بها العالم في الحرب ضد الإرهاب... نحن نعمل مع الأردن والسعودية ومصر ودول الخليج لزيادة الدعم للحكومة العراقية، وأن الأمم المتحدة قد فرضت عقوبات على إيران. ومن الواضح أن العالم لن يسمح للنظام في طهران بحيازة أسلحة نووية. وأضاف الرئيس بوش ليس هناك شيء في هذا اللحظة في

تاريخنا في الشرق الأوسط أهم من نجاحنا في العراق.[٧٨] واضعاً قضايا العراق ومواجهة إيران وقضايا الشرق الأوسط كلها في سلة واحدة، تمثل محكاً لنجاح السياسة الأمريكية.

وفي تحليل هذا الخطاب، نلمس عدة نقاط، أولها أن الفشل في العراق في رأي الرئيس بوش سوف يشجع إيران للمضي قدماً في إنتاج الأسلحة النووية بما يعني أن نجاح إستراتيجية الرئيس بوش في العراق، ربما تكون مفتاح وقف البرنامج النووي الإيراني. وبعبارة أخرى أن تدعيم النفوذ الإيراني في العراق لن يثني إيران عن حيازة الأسلحة النووية، إلا أن المحللين لمسوا كذلك قصوراً واضحاً في هذه الرؤية الجديدة للرئيس بوش، وانه بحاجة إلى منهج أكثر تماسكاً لمواجهة إيران، بمضاعفة الجهود بالتعاون مع أوروبا لممارسة ضغوط اقتصادية على إيران، وفي الوقت نفسه بداية حوار غير رسمي مع طهران حول برنامجها النووي خاصة وأن الوقت قد حان لانتهاز الفرصة للانخراط في هذا الحوار مع وصول عناصر أقل تطرفاً للسلطة في طهران.[٧٩]

وبرغم اللهجة الواضحة في تصريحات الرئيس بوش وخطبه الأخيرة تجاه إيران، فثمة اتجاه في بعض دوائر ومراكز التحليل والأبحاث الأمريكية تراهن على احتمال تعديل إيران لمواقفها المتشددة نتيجة لبعض ظواهر التغير في أوضاعها الداخلية، حيث يتعرض الرئيس محمود أحمدي نجاد للضغوط على عدة جهات داخلية بعد شهر واحد من قيام مجلس الأمن بفرض العقوبات إذ وجه أعضاء البرلمان الإيراني انتقاداً للرئيس الإيراني في وثيقتين بسبب معالجته للمسألة النووية، وبسبب فشل السياسة الاقتصادية خاصة وأن الصحفيتين اللتين وجهتا الانتقادات تنتميان إلى شخصيتين هامتين تتوليان الملف النووي، وهما أحد مساعدي علي لاريجاني كبير المفاوضين، أما الأخرى فتتبع المرشد الأعلى للثورة الإيرانية علي خامنائي صاحب الكلمة الأخيرة في أمور الدولة.[٨٠]

ونلمس بوضوح كبير تياراً داخل مراكز الأبحاث والتحليل والإعلام الأمريكي يحذر من استفزاز إيران، أو استخدام أسلوب التهديد العسكري ضد إيران، واستخدام القوة لمواجهتها لتدخلها في شئون العراق، رغم تسليم تلك الدوائر بكثير من مظاهر التدخل الإيراني، وتجاهل التطورات السياسية الداخلية في إيران، وتنامي اتجاهات معارضة لسياسة الرئيس أحمدي نجاد في الداخل، وأن الخيار الذي لم يطرحه بوش حتى الآن هو الخيار الدبلوماسي.[٨١]

لكنه برغم هذه الآراء المحذرة والمعارضة لاحتمال اللجوء إلى خيار عسكري، فإن تقارير أخرى تشير إلى سيطرة تقديرات مختلفة بين بعض القادة العسكريين عن نفوذ إيران المتزايد عسكرياً، والقادر على منع الوصول إلى الخليج، وإشاعة عدم الاستقرار في المنطقة، على نحو ما صرح القائد الجديد للقيادة المركزية في جلسة الاستماع في الكونجرس الأدميرال وليان فالون William Fallon فيما وصفه أحد أعضاء مجلس الشيوخ بأنه دبلوماسية البوارج لردع إيران.[٨٢]

فجوات في المقاربة الأمريكية

وبين الاتجاهات المتشددة للإدارة الأمريكية وقادتها العسكريين، نلمس التيار نفسه المحذر في أوساط مختلطة من الجمهوريين والديمقراطيين من أعضاء مجلس الشيوخ الذين يحذرون من عواقب الانزلاق إلى الحرب ضد إيران.[٨٣]

ويتفق مع هذه التيارات المحذرة والمعارضة في دوائر الكونجرس ومراكز الأبحاث الأمريكية تيار قوي بين أوساط الساسة الأوربيين الذي يبدون كثيراً من المخاوف إزاء احتمالات اللجوء لاستخدام القوة ضد إيران مع احتدام الخلاف حول برنامجها النووي وزيادة الحشود البحرية الأمريكية في منطقة الخليج.[٨٤]

وربما كان وصف جوناثان ستيل Jonathan Steele في تقريره في صحيفة الجارديان في ٢ فبراير ٢٠٠٧ يمثل تعبيراً دقيقاً عن التخبط والحيرة اللتين أصابتا السياسة الأمريكية لفشلها في العثور على أصدقاء يؤيدون الهجوم على إيران، حين قال "إن واشنطن قد بالغت في تقدير إمكانيات إيران ونواياها في العراق، وإن الحيرة والإحباط قد أصابت السياسة الأمريكية على الرغم من محاولة كونداليزا رايس في رحلتها إلى مصر والأردن والخليج، مما خلق توازناً مضاداً للنفوذ الإيراني، ولذلك فهي تجهز لكل الخيارات مع كل التبريرات، لكن القوة الأمريكية قد بدأت تخبو ولم تعد بقادرة على السيطرة على تطور الأحداث". (٨٥)

المتغير في المقاربة الأوروبية

وسيظل هذا الاختلاف البّين بين المقاربة الأمريكية الرسمية الممثلة في البيت الأبيض والمسئولين، وبين الكونجرس وكثير من وسائل الإعلام ومراكز التحليل السياسي من ناحية، وبين الموقف الإيراني الرسمي من المؤثرات القوية في المقاربة الأوروبية التي لم تزل تميل بقوة إلى جانب الحذر، وتأخذ حتى الآن بما يسمى سياسة المسارين (العقوبات والحوافز).

وقد أكد ذلك نتائج اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوروبي في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ في بروكسل، وذلك بإعادة تأييد هذه السياسة التي تقوم على تنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن في ١٧٣٧ في ديسمبر الماضي والموجهة ضد أخطر الأجزاء الحساسة في البرامج النووية والصاروخية لإيران، مع الاستمرار في الوقت نفسه بدعم الجهود الرامية إلى البحث عن حل طويل الأجل قد يفتح الطريق لعلاقة جديدة مع إيران تقوم على الاحترام المتبادل وتوسيع التعاون، وقد أحاط

المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي شركاءه بالاتصالات الرسمية مع على لاريجاني يوم ١١ فبراير في ميونيخ. (٨٦)

المقاربة الخليجية العربية تتشكل

أما المقاربة الخليجية العربية التي وضعت أسسها في مقررات قمة الرياض من ٩- ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦، ثم في وثيقة الكويت في ١٦ يناير ٢٠٠٧ في الاجتماع الذي ضم دول مجلس التعاون مع مصر والأردن والولايات المتحدة، فقد اتجهت إلى المزج بين أمرين، القلق البالغ مما يوصف بالتدخل الإيراني في الشأن العربي وبين مخاطر التصعيد والمواجهة والخيار العسكري في المسألة النووية.

وقد انعكست هذه المقاربة الخليجية العربية في تصريحات هامة، فوزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل لدى مقابلة له مع صحيفة الفيجارو الفرنسية (بمناسبة مشاركته في مؤتمر باريس الدولي لمساعدة لبنان) حذر فيها إيران من التدخل في الشأن العراقي واللبناني وقال "نحن نكرر القول للإيرانيين لا تتدخلوا في شئوننا، وأنه من الخطر بمكان التدخل في الشئون العربية"، وفي الحديث نفسه، أعرب الأمير سعود الفيصل عن معارضة السعودية للحل العسكري مع إيران بشأن برنامجها النووي باعتبار أن النزاع سياسي، ويجب أن يحل بالدبلوماسية، وأن كان قد أشار إلى أن الحل العسكري يجب أن يكون الخيار الأخير، معرباً عن قناعته بوجود إمكانية للتوصل إلى حلول عن طريق الدبلوماسية. (٨٧)

وقد تأكدت المعاني، والتحذيرات نفسها على مستوى قيادي أرفع متمثل في حديث عاهل السعودية خادم الحرمين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لصحيفة السياسية الكويتية في ٢٧ يناير حين قال في معرض الحديث عن زيارة المبعوث الإيراني للسعودية علي لاريجاني "إنه قد أسدى له النصح ولعله نقله" للدولة

الإيرانية، بعدم تعريض الأمن الإقليمي الخليجي لمخاطر تتسبب فيها هذه الدولة أو تلك، وأن السعودية "لا تتدخل في شئون أحد، وأي دولة تلجأ إلى ارتكاب أعمال غير حكيمة هي التي ستتحمل مسئوليتها أمام دول الإقليم، وأن المملكة لا تريد أن يعاديها أحد أو يعادي أشقاءها في مجلس التعاون المرتبطة معها باتفاقيات أمن مشترك".(٨٨)

وفي السياق نفسه، ويكاد يكون بذات المضمون والهدف، أدلى أمير الكويت بتصريحات في لندن لوكالة الأنباء الكويتية في ١٩ فبراير، جدد فيها الدعوة لفتح حوار مع إيران (وسوريا) لتنقية الأجواء وتجنب أي توترات جديدة قد تعصف بأمن المنطقة. وقال أمير الكويت "إننا لا نريد توتراً جديداً في المنطقة بعد حرب العراق وإيران، وبعد احتلال الكويت والعمليات العسكرية التي أعقبتها وأخرها حرب تحرير العراق". وحول الملف النووي الإيراني، أضاف أمير الكويت في حديث له مع مجلة (فيرست) البريطانية أن الملف النووي الإيراني يشكل قلقاً للعالم بأسره لا لدول المنطقة فقط، وحث طهران على التعاون الإيجابي مع المجتمع الدولي، مشدداً في الوقت ذاته على أن إيران لها دور كبير في المنطقة، ولذلك نأمل أن تتم مراجعة العقوبات المفروضة عليها لإزالة التوترات القائمة.(٨٩)

المتغير في المقاربة الإيرانية

على الصعيد الدولي، تفاعلت السياسية الإيرانية مع الأبعاد الجديدة في المقاربات الدولية والأمريكية والأوربية والخليجية العربية منذ اجتماع قمة الرياض في التاسع والعاشر من ديسمبر ٢٠٠٦، وقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦، ثم وثيقة إعلان الكويت في ١٦ يناير، ثم وثيقة الاجتماع الوزاري للاتحاد الأوربي في بروكسل في الثاني عشر من فبراير وقراراته حول إيران بصفة خاصة، وكان القاسم المشترك في هذه المقاربات المختلفة هو أسلوب التعامل مع

المسألة الإيرانية بمختلف أبعادها السياسية خاصة تجاه الوضع في العراق أو أبعادها الأمنية، من حيث عدم وقف نشاط تخصيب اليورانيوم امتثالاً لقرار مجلس الأمن ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦. اتخذ هذا التفاعل الإيراني عدة أشكال وأنماط على مستوى القيادة السياسية لإيران ورئيسها محمود أحمدي نجاد إبان الاحتفالات بالذكرى الثامنة والعشرين للثورة الإيرانية، بالتعهد بالإبقاء على البرنامج النووي الإيراني مع القول بأنه يريد أن يظل ذلك في إطار القواعد الدولية.[٩٠]

ويرى بعض المسئولين الإيرانيين أن ملاحظات الرئيس الإيراني تدل على أن إيران لا تنوي اتخاذ خطوات استفزازية، وأن تلك الملاحظات انطوت على خليط من عناصر التحدي وعناصر المصالحة، واستشهد المسئولون على ذلك بقوله "أن الأمة الإيرانية حريصة على استمرار الأنشطة النووية في إطار لوائح واتفاقيات الوكالة الدولية للطاقة الذرية". وقد تزامنت تلك الملاحظات مع تعليقات أخرى أدلى بها علي لاريجاني لوكالة رويتر في مؤتمر سياسات الأمن في مدينة ميونخ في ألمانيا ١١ فبراير قال فيها "إن طهران تريد حلاً سياسياً مع الغرب".[٩١]

وبتحليلٍ أدق وأكثر تفصيلاً لنص بيان علي لاريجاني سكرتير مجلس الأمن القومي في إيران أمام المؤتمر الثالث والأربعين للسياسة الأمنية في ١١ فبراير ٢٠٠٧، نجد أنه شرح فيه تفصيلاً سياسة إيران الخارجية تجاه الولايات المتحدة ومنطقة الخليج والعراق، مؤكداً علاقات إيران الودية مع دول المنطقة، ونفي أي أطماع تجاه أراضي الآخرين.

وعن المسألة النووية أوجزها لاريجاني أمام المؤتمر في أنها تتمثل في الشروط غير المنطقية المفروضة مثل وقف تخصيب اليورانيوم لاستئناف المفاوضات، وهو الأمر الذي يعرقل التوصل إلى تسوية للمسألة لكن الوقت قد تبدد دون مفاوضات،

وفرضت الضغوط على إيران، وكذلك فإن المنهج الخاطئ لم يؤد إلى أي حل للمشكلة.(٩٢)

وقد وصف تقرير صحفي أمريكي هذين الخطابين، خطاب الرئيس أحمدي نجاد وخطاب مستشار الأمن القومي لاريجاني بأنه بمثابة تخفيف إيران للهجتها وإبداءً لاستعدادها لاستئناف المباحثات مع رفضهما دعوة الأمم المتحدة لتجميد البرنامج النووي. وقد فسّر التقرير الصحفي الأمريكي هذا الموقف الإيراني بأنه بسبب احتمال مواجهة المزيد من العقوبات الدولية، واستدل هذا التقرير على التحول بما قاله لاريجاني من أن إيران ليس لديها نية العدوان على أي دولة، وأنها لا تشكل تهديداً لإسرائيل بصفة خاصة.(٩٣)

وكان سفير إيران لدى الأمم المتحدة "جواد ظريف"، قد نحى المنحى التصالحي ذاته باتجاه التهدئة بنشره مقالاً في صحيفة النيويورك تايمز في ٨ فبراير انتقد فيه أخطاء السياسة الأمريكية في العراق، واستخدامها القوة، وجني ثمار تلك الأخطاء، وتكرار الأخطاء بجعل إيران هي كبش الفداء المسئولة عما يحدث في العراق، وهي تحاول بناء تحالف إقليمي لمواجهة النفوذ الإيراني.(٩٤) لكن النقطة المحورية في هذا الطرح الإيراني هو اقتراح السفير بأن منطقة الخليج بحاجة شديدة إلى ترتيب جامع وشامل للأمن والتعاون، "وأنه من خلال ذلك التعاون الإقليمي مع الدعم الدولي اللازم، يمكن احتواء الأزمة الراهنة والحيلولة دون الأزمات في المستقبل، وأننا قد أضعنا فرصاً ثمينة لإقامة مثل هذا الترتيب، وأن افتعال وجود تهديدات جديدة، على نحو ما تفعل الولايات المتحدة مع إيران لتغطية فشلها في العراق لن يحل أياً من المشكلات التي تتطلب الحكمة والحوار والبحث الحقيقي عن الحلول".

واستقراءً لهذا الطرح الإيراني، يتبين لنا أنه يكشف عن جوانب عدة من الفكر السياسي الإيراني الحالي في التعامل مع الأزمات الإقليمية، الوضع في العراق، الموقف الأمني الإقليمي، الأزمة النووية، أهمها اقتراح منظمة أمنية تعاونية تشارك فيها إيران، وكذلك الاعتراف لها بدور ومصالح من خلال "الحكمة والحوار والبحث عن حلول" ولعل تلك الكلمات التي تضمنها مقال السفير الإيراني في الأمم المتحدة، تضيف وتفسر ما جاء في اللهجة التصالحية لخطاب الرئيس في عيد الثورة هذا العام ومستشار الأمن القومي علي لاريجاني في المؤتمر الثالث والأربعين للسياسة الأمنية في ميونخ.

كذلك ربما يدل هذا الطرح الإيراني على أن المواقف الأمريكية الرسمية منذ صدور قرار مجلس الأمن بفرض العقوبات في ٢٣ ديسمبر، ثم التحرك الأمريكي مع دول الخليج ومصر والأردن في اجتماع الكويت ١٦ يناير ٢٠٠٧، والتقارير التي تتزايد مع إعلان الرئيس بوش عن الإستراتيجية الجديدة في العراق في ١٠ يناير - والتي تقوم ضمن ما تقوم - على مواجهة الدور الإيراني وعلى خلق ترابط وتشابك واضح بين عناصر الموقف الأمني الإقليمي ككل، تتداخل فيه الأزمة العراقية مع أزمة البرنامج النووي، مع التحرك الإيراني خارج منطقة الخليج، حول تكثيف الوجود العسكري البحري الأمريكي في منطقة الخليج، هذه العوامل كلها تدل على الأرجح أن التفاعل الإيراني مؤخراً مع هذه الخطوات المضادة المتلاحقة قد يؤدي بالجانبين، إيران والولايات المتحدة، والقوى الدولية والإقليمية المعارضة لإيران للوصول إلى ما يمكن وصفه بنقطة "الكتلة الحرجة Critical Mass في التفاعل، وهو ما قد يدفع إما إلى انفراج ما، وإما أن تصل بأحدهما أو بكليهما معاً إلى نقطة اللاعودة، على طريق المواجهة والصدام.[٩٥]

الفصل الخامس

استراتيجية المسار المزدوج
التقرير الجديد للوكالة الدولية
للطاقة الذرية

الفصل الخامس

إستراتيجية المسار المزدوج - التقرير الجديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية

الإستراتيجية الأمريكية الأوربية ذات المسارين Dual-Track Strategy أو بالأحرى المقاربة الدولية ذات المسارين، مسار التهديد، ومسار الترغيب انتقلت إلى مرحلة أبعد وأشد خطورة بصدور تقرير جديد للوكالة الدولية للطاقة الذرية حول مدى تنفيذ إيران لاتفاقية الضمانات في معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والأحكام ذات الصلة بموجب قرار مجلس الأمن ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦.[٩٦] لقد انتهى التقرير إلى أن الوكالة غير قادرة على إحراز المزيد من التقدم في جهودها للتحقق الكامل من تطور البرنامج النووي لإيران وجوانب معينة فيه، ومن ثم خلص التقرير إلى أن الوكالة غير قادرة على التحقق من عدم وجود أنشطة ومواد نووية غير معلنة في إيران، ما لم تحل إيران تلك المشكلات القديمة القائمة الخاصة بالتحقق من خلال تنفيذ البروتوكول الإضافي الموقع في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٣ (وإن لم تدخل حيز التنفيذ بعد) أو إجراءات الشفافية المطلوبة.

وكرّر تقرير الوكالة أنه بدون مثل هذا التعاون والشفافية، فإن الوكالة غير قادرة على تقديم الضمانات حول عدم وجود أنشطة أو مواد نووية غير معلنة في إيران أو حول الطبيعة السلمية الخالصة لهذا البرنامج، وظل التقييم النهائي للوكالة أن إيران لم توقف الأنشطة المتصلة بالتخصيب.[٩٧]

وأصبحت مجموعة دول الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة والأمم المتحدة، في أعقاب هذا التقرير الجديد أمام موقف أكثر دقة بعد إعلان الوكالة الدولية

للطاقة الذرية أن إيران أخفقت في تنفيذ مطالب مجلس الأمن، ودارت احتمالات التحرك الأمريكي الأوربي حول الخطوات التالية، إما صدور قرار جديد من مجلس الأمن أكثر تشدداً في العقوبات المقدمة من الولايات المتحدة وحلفائها، أو ممارسة المزيد من الضغوط الأمريكية على الأوربيين بتشديد العقوبات الثنائية أو طرح مبادرة جديدة لإعادة إيران إلى مائدة المفاوضات.(٩٨)

وأدى هذا التقرير الجديد إلى سلسلة من التفاعلات الدولية والإقليمية تمثلت في تكثيف التحرك الأمريكي من ناحية، والتحرك الخليجي العربي الإسلامي من ناحية ثانية ثم التفاعل الأوربي من ناحية ثالثة، وصعود المسألة الإيرانية بكل جوانبها، البرنامج النووي، والسياسة الإيرانية الإقليمية تجاه العراق والشرق الأوسط عامة إلى مستوى أكثر تعقيداً وتشابكاً مع الخيوط الكثيرة المتداخلة لأوضاع الشرق الأوسط الأشد صعوبة واستعصاء على التناول.

التفاعل الأمريكي مع التقرير الجديد

تمثل رد الفعل الأمريكي الأولي تجاه التقرير في تحذير وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس لإيران بأنها سوف تواجه عقوبات وعزلاً إذا أصرت على المضي في تطوير برنامج تخصيب اليورانيوم، لكنها أضافت أن الولايات المتحدة وغيرها من الدول على استعداد لإعادة بدء المباحثات الهادفة إلى إنهاء المواجهة إذا علقت إيران أكثر أنشطتها إثارة للجدل.(٩٩)

وكانت وزيرة الخارجية الأمريكية قد صرحت في أعقاب إجتماعها في برلين مع وزراء خارجية روسيا وألمانيا والاتحاد الأوربي بأن لدينا جميعاً هدفاً مشتركاً لتشجيع إيران والعودة إلى مائدة المفاوضات، وأن الأمل يكمن في أن تدلل العقوبات للإيرانيين على مضار العزلة التي يعانون منها، وأن هذه العزلة سوف تزداد مع الوقت، وأنه حان الوقت لانتهاج سبيل آخر.(١٠٠) وقد أكد مقاربة هذين

المسارين، دبلوماسيون أمريكيون وأوربيون، من خلال انتهاج إستراتيجية المسار الدبلوماسي بالإلحاح على اتخاذ مزيد من العقوبات، وفي الوقت نفسه تجديد المفاوضات مع طهران، وأن ظل هؤلاء الدبلوماسيون مختلفين حول المدى الذي يبلغونه في تشديد العقوبات.(١٠١)

وأضحى من المتوقع في ضوء صدور هذا التقرير والآثار المترتبة على إخفاق إيران في تلبية شروط الموعد المحدد بستين يوماً التي كان مجلس الأمن قد حددها في قراره ١٧٣٧ في ديسمبر ٢٠٠٦ لوقف برنامج تخصيب اليورانيوم، أن تتجه الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيون إلى الدعوة لعقد اجتماع للمجلس لبحث اتخاذ تدابير جديدة للضغط على إيران، حتى أن الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الذي كان قد تصدى من قبل للدعوة لاتخاذ تدابير مشددة، قد أصبح - في التقدير الأمريكي - يعبر عن خيبة أمله من عدم استجابة إيران بشروط قرار مجلس الأمن.(١٠٢)

لكن التقدير الأمريكي مع ذلك يقول بأنه حتى لو حققت الولايات المتحدة وحلفاؤها تقدماً محدوداً في اتخاذ تدابير عقابية دولية جديدة مثل احتمال حظر تصدير السلاح إلى إيران، فمن المحتمل أن تستمر واشنطن في ممارسة الضغط المالي على الشركات الأجنبية التي تتعامل مع إيران، أما دول الاتحاد الأوربي فقد أشارت إلى أنها سوف تشارك في الحظر على بيع المواد ذات الصلة بالمواد النووية لإيران.(١٠٣)

ومع أن اجتماع الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا في لندن في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ كان يركز على بحث فرض المزيد من العقوبات ضد إيران، لكنه يمكن القول أنه لم يتمخض عن توافق عام للآراء بين الدول المجتمعة في لندن حول نوع تلك العقوبات ومداها ولكن المرجح أيضاً أن

إستراتيجية المسارين أو المسار المزدوج هي التي غلبت على مناقشات الاجتماع، فوزيرة الخارجية الأمريكية ظلت تحذر إيران من مواجهة عقوبات أشد إذا استمرت في تطوير برامج تخصيب اليورانيوم، وإن استدركت أن الولايات المتحدة والأعضاء الآخرين في المجلس لا يزالون على استعداد للجلوس مع إيران والحديث معها.(١٠٤)

وقد أكدت هذه المعاني - أي الاستمرار - في تطبيق الإستراتيجية المزدوجة تصريحات وزيرة الخارجية البريطانية، كما جاء في بيان الرئيس الصادر عن اجتماع لندن بإبراز بحث أفضل السبل للحوار مع إيران والتزام الجميع بالتوصل لحل تفاوضي، وأن الدول المجتمعة سوف تظل تبحث عن سبل لتشجيع إيران للعودة إلى المفاوضات خاصة وأن الخطوات التي اتخذتها تلك الدول يمكن الرجوع عنها، وأنها تود لو أن إيران اتخذت سبيلاً مختلفاً أقل خطورة.(١٠٥)

وبرغم هذا التوجه المزدوج المسار، فإن التفاعل الإيراني كان متصفاً بلهجة يشوبها التحدي والإصرار على عدم التراجع، رغم الدعوة غير المباشرة في المقاربة الأمريكية الأوربية، التي تلح على أهمية مراجعة المسار، فقد حذر الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ من أن إيران لن تتراجع عن برنامجها النووي مع استمرار سعيها في تأكيد قوتها التكنولوجية بإعلانها أنها أطلقت صاروخاً إلى الفضاء الخارجي، مضيفاً أن إيران قد حصلت على التكنولوجيا لإنتاج الوقود النووي وأن حركة إيران تشبه حركة القطار الذي ينطلق دون كوابح ودون القدرة على الرجوع.(١٠٦) وفي بادرة أخرى تشير إلى تشدد رد الفعل الإيراني واتجاهه إلى تصعيد التوتر، صرح مانوشهر محمدي نائب وزير الخارجية الإيراني في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ بأننا قد أعددنا أنفسنا لأي موقف حتى للحرب.(١٠٧)

وسرعان ما التقطت كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية هذه الملاحظات المتشددة لتؤكد من جديد التوجه الأمريكي أو المقاربة الأمريكية المزدوجة المسار، ففي مقابلة تلفزيونية مع محطة تلفزيون ABC الأمريكية في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ عقبت على تصريحات الرئيس الإيراني بقولها "أنهم ليسوا بحاجة إلى العودة عن البرنامج بل بحاجة فقط لمجرد وقف البرنامج، وعندئذ نستطيع الجلوس إلى مائدة التفاوض ونستطيع أن نتحدث عن كيفية التقدم، ولكن بمجرد أن تقرأ الصحف، وتلمس النقد الموجه من الناس إلى الرئيس نجاد داخل إيران من ذوي الخبرة وذوي السلطة، ترى كيف أن تلك السياسة تؤدي إلى عزل إيران. [(١٠٨)]

وفي مقارنة ذات دلالة هامة بين موقف الرئيس الإيراني أحمدي نجاد ومعارضيه أشارت وزيرة الخارجية الأمريكية في المقابلة التلفزيونية نفسها إلى أنه إذا كان الرئيس الإيراني يقول إن قرار مجلس الأمن الأخير (١٧٣٧) في ديسمبر ٢٠٠٦ مجرد قصاصة ورق فإن آخرين غيره من القيادة الإيرانية لا يرون الرأي نفسه، ويرون أن القرار نفسه والفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وإجماع الرأي بين ١٥ عضواً في مجلس الأمن يؤدي إلى عزل إيران عن المجتمع الدولي، وأن الناس في إيران يشعرون بالقلق من انسحاب المؤسسات المالية من إيران ورفض التعامل معها، وأنهم قلقون لأن حقول النفط والغاز بحاجة إلى استثمارات ولن يكون في مقدورهم الحصول عليها.

وفي إشارة واضحة إلى المسار الثاني، قالت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى أنه أمام إيران "طريق آخر" تستطيع أن تسلكه إذا أوقفت أنشطة التخصيب والمعالجة، كما يطالب بذلك المجتمع الدولي وعندئذ سنكون على استعداد لإجراء مفاوضات كاملة في أي وقف وأي مكان. [(١٠٩)]

وتجئ تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كرد فعل أولي للتفاعل الإيراني الرسمي على مستوى القيادة مع تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية في شكل رسالة تحذير من الاستمرار في النهج المتشدد بالتلويح بالعقوبات وفقاً للفصل السابع، ثم ترك الباب مفتوحاً في الوقت نفسه لاحتمال تراجع إيران وسلوكها طريقاً آخر مع الوعد بمفاوضات كاملة شاملة Full Scale Negotiations أي الاستعداد للدخول في مباحثات حول التجارة، وحول السياسة وعلى إيران أن توقف الأنشطة الأخرى (بعد التخلي عن أطماعها النووية) بأن توقف دعم الإرهاب في أماكن مثل لبنان وفي الشرق الأوسط ككل، بل وأن يتاح للشعب الإيراني أن يشارك في إدارة الحكم، وعندئذ تعود إيران للانضمام إلى المجتمع الدولي.[110]

ومن الجليّ، مع المضي في تطبيق سياسة المسارين، أن وزيرة الخارجية الأمريكية أصبحت تنظر إلى المسألة الإيرانية، كما طرحت في المقابلتين التلفزيونيتين، من منظور أوسع بكثير من البرنامج النووي الإيراني فقط، بل هي تنظر إلى مجمل توجهات السياسة الإيرانية الإقليمية على اتساع الشرق الأوسط، سواء في لبنان أم في غيرها خاصة ما وصفته وزيرة الخارجية الأمريكية بوقف أنشطة دعم الإرهاب، فهي أي وزيرة الخارجية الأمريكية تتحدث عما يقال أنه "تغيير في السلوك" "لا تغير في النظام" Change in Behaviour Not Change in Regime، إذ أن الولايات المتحدة تواجه إيران التي تتحدى المجتمع الدولي، وأن عليها تغيير سلوكها، حتى يمكن عندئذ أن تتحدث في كل شيء مع النظام، مع الاستعداد للقاء بين وزيرة الخارجية الأمريكية ونظيرها الإيراني أو أي ممثل لإيران في أي وقت.[111]

ويمكن القول أن المقاربة الأمريكية أخذت شكل التحرك الثنائي الاتجاه بالعودة مرة أخرى إلى مجلس الأمن للبدء في بحث اتخاذ تدابير جديدة في أعقاب

الرفض الإيراني للاستجابة للقرار السابق (١٧٣٧) من أجل ممارسة المزيد من الضغط المتزايد، إلا أن المقاربة الأمريكية لم تزل تبحث في أفضل السبل لإدارة حوار مع إيران [١١٢] على نحو ما عكسه بيان وزارة الخارجية البريطانية في أعقاب اجتماع لندن الذي سبق الإشارة إليه لبحث تشديد العقوبات.

وكان مسئول أمريكي في اجتماع لندن لم يذكر اسمه قد صرح لصحيفة الفايننشال تايمز في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ أنه لم يزل هناك وقت لحل المشكلة بالطرق الدبلوماسية، كذلك كان جواد ظريف سفير إيران السابق لدى الأمم المتحدة قد كرر أمام مركز لمؤسسة Century Foundation في نيويورك المعاني نفسها ربما صدى للإستراتيجية الأمريكية المزدوجة نفسها إذ قال "إنه مازال في الإمكان التوصل إلى صفقة حول البرنامج النووي تتضمن التزاماً سياسياً بالنشاط السلمي، والمزيد من الرقابة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومشاركة كونسورتيوم دولي وإقليمي في تخصيب اليورانيوم، وأنه لم يزل ثمة كثير من الموضوعات بما يسمح بإيجاد حل للمسألة النووية، لكنه وصف قرار مجلس الأمن بأنه جزء من المشكلة، وأدعىّ أن المجلس قد استخدم كأداة في يد الولايات المتحدة لا كأسلوب صحيح للتوصل إلى حل تفاوضي.

التفاعل الإقليمي يزداد اتساعاً

وتشير كثير من الشواهد من استقراء المقاربة الأمريكية بتوسيع إطار التعامل مع المسألة الإيرانية من مجرد حوار أمريكي وأوربي إيراني إلى حوار إقليمي أوسع يشمل أيضاً الدور الإيراني الإقليمي سواء في العراق أم في لبنان أم في مجمل قضايا الشرق الأوسط، إلى انتهاج "دول الجوار" الإيراني المقاربة نفسها وهي دول ذات تأثير واهتمام واضحين بتفاعلات المسألة الإيرانية (دول إعلان الكويت - مجلس التعاون بالإضافة إلى مصر والأردن والولايات المتحدة) ودول

إعلان أسلام أباد (دول عربية وخليجية وإسلامية هي: تركيا - باكستان - ماليزيا - أندونيسيا - مصر - السعودية والأردن).

ولقد كان التوتر والتصعيد في منطقة الخليج، والملف النووي الإيراني على جدول أعمال وزراء خارجية دول إسلامية وعربية بحضور أمين عام منظمة المؤتمر الإسلامي في العاصمة الباكستانية إسلام أباد في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ حيث أكد المجتمعون الدعوة "لحل دبلوماسي" للمواجهة الخطيرة حول البرنامج النووي الإيراني، وغير ذلك من مظاهر التوتر في منطقة الشرق الأوسط.(١١٤)

وقد تضمن البيان المشترك لوزراء خارجية تلك الدول أنهم ينظرون بقلق بالغ إلى التصاعد الخطير خاصة تجاه الملف النووي الإيراني، وأنه من الحيوي حل هذه المشكلات عن طريق الدبلوماسية وضرورة تجنب اللجوء إلى استخدام القوة وضرورة التهدئة لا التصعيد، والمواجهة في منطقة الخليج. كما كان رئيس وزراء باكستان قد أشار في كلمته الافتتاحية أمام المؤتمر إلى أنه من الممكن تجنب استخدام القوة في التعامل مع الأهداف النووية لإيران، فنحن لا قبل لنا بتحمل تبعات مثل هذا الصراع الذي لن يكون مقصوراً على حدود المنطقة، فقد تكون له تداعيات بالغة الخطورة على الجميع.(١١٥)

واللافت للاهتمام أن مضمون البيان الذي ركز على خطر المواجهة في منطقة الخليج بسبب البرنامج النووي الإيراني، قد أشار إلى السياق الإقليمي مؤكداً أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني يعتبر المشكلة المركزية والجوهرية في الشرق الأوسط، وأنه لابد من حلها دون تأخير، كما لم يغفل المجتمعون الموقف في العراق، وأشكال التوتر في لبنان ومكافحة الإرهاب.

ويطـرح كـثير مـن المحللـين أن انعقـاد اجتمـاع إسـلام أبـاد ، في حقيقتـه سـينقل المسألة الإيرانيـة مـن إطارهـا الـدولي (مجلـس الأمـن) إلى إطـار عربـي وخليجـي (إعلان الـكويت) ثم إلى إطار (عربي - خليجي - إسلامي) بإشراك منظمة المؤتمر الإسـلامي لتوسـيع الـدائرة المعنيـة بالمسألة الإيرانيـة ، الملـف النـووي والسياسة الإيرانية ككل، من حيث الارتباط بسياسات الشرق الأوسط كلها (العـراق - الأمـن في الخلـيج، لبنـان - عمليـة الـسلام).[116] وهـو مـا يتوافـق إجمالاً مع المقاربة الأمريكية ذات المنظور الإقليمي الموسع.

تطور المقاربة الخليجية

هذا الاتساع الإقليمي في المواجهة الإيرانيـة الأمريكيـة كـان دافعاً قوياً في إطـار المقاربـة الخليجيـة العربيـة لأن تتخـذ خطـاً موازيـاً لـسلوكها الـسياسي الإقليمـي بالتنسيق مـع الـدول الحليفـة (الولايات المتحـدة - مـصر والأردن) وبالتنسيق مـع الـدول الإسـلامية والعربيـة المـؤثرة المجـاورة لإيـران وتركيـا - باكـستان - ماليزيا - اندونيسيا - مصر - السعودية - الأردن) للإعـلان عـن خطواتها الخاصـة بتطـوير الطاقـة النوويـة ، مـن أجـل البحـث عـن نـوع مـن التـوازن المـضاد للبرنامج النووي الإيراني الـذي يقـول الإيرانيـون أنـه لأغـراض سلمية ، لكـن تلـك الـدول العربيـة الخليجيـة تـدرك أنـه ذو إمكانيـات قـادرة علـى صـنع الأسـلحة النووية ، وهو ما يثير مخاوفها تجاه نوايا إيران.[117]

وفي هذا السياق التقى أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٤ فبراير ٢٠٠٧ مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا ، وصرح بعد اللقاء أنه أبلغ الدكتور البرادعي بمضمون القرار الصادر عن قمة جابر في ديسمبر الماضي بشأن إعداد دراسة مشتركة حول برنامج نووي سلمي مشترك لدول مجلس التعاون بالتعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وأن البرنامج الخليجي هو

للاستخدامات السلمية، وفي إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمعايير الدولية للأمن والسلامة والاتفاقيات بالوكالة ومنها اتفاقيات الضمانات.[118]

إلا أن الأمين العام للمجلس حرص في إطار التصريحات ذاتها على تحديد السياق السياسي الإقليمي للموقف الخليجي تجاه المسألة النووية الإيرانية بتفسيره للقرار بأعداد برنامج للاستخدام السلمي للطاقة النووية بأننا لسنا في إطار منافسة مع أحد، ولسنا نعمل بإيعاز من أي قوة خارجية بل ينطلق من مصلحة جماعية.[119]

وأعرب أمين عام المجلس "إننا نأمل من إيران التعاون مع المجتمع الدولي ومتطلباته بشفافية بشأن ملفها النووي، ونحن في مجلس التعاون ندعو دوماً إلى جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل بما فيها منطقة الخليج"، مضيفاً "أننا دول متجاورة تتأثر بأي شيء سواء كان سلبياً أم إيجابياً، وأن هناك قواعد للشرعية الدولية علينا جميعاً أن نحترمها ونطبقها بشكل كامل، وموضع الملف النووي الإيراني حساس ويمس مصالح المجتمع الدولي بصفة عامة، وممارسات الدول لحقها المشروع يجب أن تخضع للمعايير الدولية والشفافية لكي يطمئن المجتمع الدولي إلى عدم توجيه هذا الحق إلى الأغراض العسكرية"[120] مضمون المقاربة الخليجية الرسمية تجاه الملف النووي الإيراني بالتوجه نحو الخيار النووي السلمي اقترن كما هو واضح من قراءة تصريحات أمين عام المجلس بتخوف واضح من احتمال خروج البرنامج النووي الإيراني عن طبيعته السلمية إلى الطبيعة العسكرية، وعدم احترام المعايير الدولية والشفافية، وهو ما يفسر الكثير من التركيز على أهمية الحل الدبلوماسي، وتجنب استخدام القوة في المقاربات الخليجية وتحركاتها الإقليمية.

إلا أن المقاربة الخليجية غير الرسمية كما تمثلت في رد الفعل الإعلامي، فربما جاءت أكثر حدة وصراحة فيما جسدته افتتاحية صحيفة السياسة الكويتية في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ التي وصف فيها أحمد الجار الله الموقف الإيراني "بأنه في إطار الغرور وجنون العظمة"، ووصف فيها التحدي الإيراني للمجتمع الدولي وعدم الامتثال لقرارات وإنذارات مجلس الأمن الخاصة بالبرنامج النووي بأنه (أجوف) ونتائجه دائماً وخيمة.[١٢١]

ومع أن "الجار الله" استدرك بأنه في كل الأحوال فإن أحداً في المنطقة لا يريد أن تتعرض إيران للضربات العسكرية ولا حتى للعقوبات، لكنه لم يغفل ظاهرة التصعيد واحتمالات المواجهة العسكرية ونذرها التي تلوح على الأفق بقوله: "أنه بفضل الغزو الإيراني تحّول الخليج إلى بحيرة مزدحمة بالأساطيل الحربية وبحاملات الطائرات.. فهل تستطيع إيران الصمود"، وشبه الموقف الإيراني بالمثل المأثورة "لله در الغرور ما أعد له بدأ بصاحبه فقتله".[١٢٢]

على مستوى المقاربات الإقليمية مثلها مثل المقاربات الأمريكية والأوربية، نلمس خليطاً من التيارات نحو التشدد، ونحو التهدئة، والتصالح تجاه المسألة الإيرانية بجوانبها المختلفة من منطلق المدركات الإقليمية الخليجية العربية لما تمثله من تهديدات فعلية أو محتملة.

من منظور هذه المدركات الإقليمية الخليجية، تمثل إيران قوة عسكرية تقليدية رغم قدراتها المحدودة، لكنها يمكن أن تصبح أكثر تهديداً إذا حدّثت عناصر هامة من قواتها، كما أنها تمثل تهديداً غير متوازن Asymmetric Threat، تسعى للتخويف والترويع باستخدام قوات غير تقليدية بشن حرب استنزاف منخفضة المستوى، كما أن إيران قادرة باستخدام إمكانياتها اللامتوازنة واللاتقليدية أي استخدام العملاء والشركاء التابعين للدولة أو غير التابعين لها State Or Non-State Actors بدعم عناصر موالية لها من خلال عناصر من

الحكومة العراقية، أو شراكتها مع سوريا أو صلاتها بحزب الله. كما تشمل هذه المدركات الخليجية للتهديد الإيراني أنها تمثل قوة نووية محتملة مزودة بصواريخ بعيدة المدى، فضلاً عن أن إيران تمثل من المنظور الإقليمي الخليجي والعربي نوعاً من التحدي الديني أو الإيديولوجي المحتمل في المنطقة وفي العالم الإسلامي.(١٢٣)

مدى التحول في المقاربة الأمريكية

لكنه في المقابل، يخلص المحللون إلى أن هذه التحديات لا تمثل أخطاراً حقيقية مباشرة بل تهديدات محتملة، وهي ليست تنبؤات بسلوكيات إيرانية حتمية، بل إنه يمكن احتواؤها بالاختيار الصحيح للسياسات والأعمال العسكرية.

ويخلص المحللون كذلك إلى أن الأمر غير مقصور على إمكانية ردع إيران فحسب بل أن إيران تمثل الدولة التي يمكن أن تستجيب للحوافز الأمنية الملائمة، وأن السؤال الحقيقي في الإطار الخليجي والعربي، هو ما إذا كانت الدول المجاورة لإيران وكذلك الولايات المتحدة قادرة على طرح المجموعة الصحيحة من أشكال الردع ومن الحوافز.(١٢٤)

وفي نوع من التخطيط السياسي لتحرك أمريكي بل وخليجي تجاه إيران للتعامل مع ما تمثله من مثل هذه التحديات، طرح تقرير مركز الدراسات الإستراتيجية الدولية جملة من خطوط العمل تدور في معظمها حول البرامج الدفاعية الإقليمية المتكاملة لتوفير قدرات ردع حقيقي وفعّال في المنطقة الخليجية، ثم التركيز وربما كان ذلك هو بداية خط التحول نحو التغير في المقاربة الأمريكية والخليجية - على الحل السياسي أو الحل الدبلوماسي بدعم جهود المفاوضات لالتزام إيران بنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والأمم المتحدة والحلول السلمية للمسألة النووية.

إلا أن عناصر هذه المقاربة الجديدة تدعو بوضوح إلى التغيير في التعامل مع النظام الإيراني بالتخلّي عن جهود تغيير النظام مع الاستمرار في جهود التأثير عليه لتحقيق التطور التدريجي.

ويقوم هذا التخطيط الجديد على مفهوم أن القصور في حسم النزاعات الإقليمية، وعدم تحقيق العدالة للشيعة في العالم العربي، يؤدي إلى دعم النفوذ الإيراني في المنطقة، كما يمثل تحقيق الاستقرار في العراق أهم عناصر نجاح هذا التخطيط، فتحقيق الأمن لإيران، كما يقول التقرير، مرتبط بتحقيق الاستقرار في العراق وأنه ما لم يتحقق ذلك فسوف يحل محله الصراع والتنافس على النفوذ في العراق.

وتتسع عناصر هذا التخطيط لتشمل العناصر الأخرى في تعقيدات الموقف في الشرق الأوسط، فتبرز أهمية استمرار جهود الجامعة العربية للتوصل إلى تسوية للصراع العربي الإسرائيلي، وتنفيذ خطة السلام العربية مع فتح قنوات الحوار مع تركيا وسوريا وباكستان، ثم إعادة رسم خطوط العلاقة بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة، وإنشاء شراكة أمنية خليجية حقيقية.[١٢٥]

وربما اختزلت هذه الرؤية المستقبلية خطوط جديدة للتعامل مع المسألة الإيرانية، وكثيراً مما جاء في تقرير "مجموعة دراسة العراق" المعروف باسم "خطة بيكر هاملتون" التي سبق أن أعلنت في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ للتعامل مع المسألة العراقية.

وربما جسّدت التحركات الخليجية العربية خلال الأسابيع الأخيرة من فبراير، والأسابيع الأولى من مارس ٢٠٠٧ العديد من عناصر هذه الرؤية فيما أطلق عليه البعض تحولاً أو تبدلاً في المقاربة الأمريكية تجاه المسألة الإيرانية.

وعلى الرغم من أن ثمة الكثير من الشواهد الدالة على بدء المضي في هذا المسار المتحول، إلا أنه قد يكون من السابق لأوانه القول بفعالية أو قصور مثل هذا المسار قبل وضعه موضع الاختيار وقتاً كافياً.

الفصل السادس

أحاديث القوة والحوار والوفاق

الفصل السادس

أحاديث القوة والحوار والوفاق

حديث القوة

حقيقة الأمر أن الدافع لإبداء قدر غير قليل من التحفظ على مدى الفعالية أو مدى القصور في هذه المقاربة المتحولة ليس فقط أنها لم توضع بعد موضع التجرية وقتاً كافياً، بل إن ظاهرة المسار المزدوج أو ظاهرة الخيارين المتوازيين parallel options، الخيار العسكري المحتمل، وخيار التفاوض لم يصل أحدهما بعد إلى درجة من النضج، أو القوة، أو قوة الدفع، بحيث يستبعد الخيار الأخير بشكل واضح، وهو ما نقرأه في عددٍ غير قليل من الدراسات التي ترجح أحياناً خياراً من الخيارين على حساب الخيار الآخر، كما نستقرؤه في التفاعلات الدولية والإقليمية مع المسألة الإيرانية خاصة في الشهور الأولى من عام ٢٠٠٧ على نحو ما رصدناه فيما سبق.

ومن المظاهر الدالة على ظاهرة الخيارين المتوازيين ذلك الوصف المبتكر الذي طرح مؤخراً للإستراتيجية الأمريكية تحت اسم إعادة التوجيه Redirection أو التحول الإستراتيجي Strategic Shift [١٢٦] يفصّل هذا التقرير الهام خلفيات "إعادة التوجيه أو التحول في الإستراتيجية الأمريكية ويرجعه في الأساس إلى التدهور في الموقف في العراق والتدهور في الدبلوماسية الأمريكية العامة"، وفي عملياتها السرية مما دفعها إلى تغيير إستراتيجيتها في الشرق الأوسط Redirection على نحو يجعل الإدارة الأمريكية أكثر اقتراباً من المواجهة العسكرية مع إيران، بل والاتجاه في باقي أجزاء المنطقة إلى توسيع الصراع الطائفي بين المسلمين الشيعة والسنة، ولتنفيذ هذه الإستراتيجية، واستهدافاً

لزعزعة الوضع في إيران ذات الأغلبية الشيعية، فقد قررت إدارة الرئيس بوش إعادة ترتيب أولوياتها في الشرق الأوسط بالتعاون مع الحكومة السعودية لإضعاف حزب الله الذي تدعمه إيران، ثم القيام بعمليات سرية تستهدف إيران وسوريا، حتى أن الآثار الجانبية لمثل هذه الأنشطة - كما يقول التقرير - تؤدي إلى دعم الجماعات السنية المتطرفة التي تتبنى رؤية متشددة للإسلام وتعاون الولايات المتحدة وتتعاطف مع تنظيم القاعدة، وهو ما يبرز مدى التناقض بين الوسائل والأهداف في الإستراتيجية الأمريكية المتحوّلة. إلا أن هذا التناقض الواضح في الآثار الجانبية المترتبة على هذا التحول تتضاءل أمام الخطة الإستراتيجية الأخطر للحرب في العراق وهو المزيد من الدعم للنفوذ الإيراني وللموقف الإيراني بشكل عام.

ويقول (هيرش) أن عناصر هذه الإستراتيجية قد نوقشت مناقشة عامة خلال الشهادة التي أدلت بها كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأمريكية أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الأمريكي في يناير ٢٠٠٧ حيث قالت "ثمة تحالف إستراتيجي جديد في الشرق الأوسط يفصل بين الإصلاحيين والمتشددين" وأشارت رايس إلى الدول السنية كمراكز للاعتدال والوسطية قائلة "أن سوريا قد حددت اختيارها، واختيارها هو زعزعة الاستقرار". وأن هذا التحالف السنّي بقيادة السعودية ينظر إلى إيران كمصدر أولي للتهديد، وقد وصف مستشار الحكومة الأمريكية هذه الإستراتيجية الأمريكية الجديدة بأنها تمثل تغيراً هائلاً في السياسة الأمريكية التي تدور حول التصدي للصعود الشيعي الذي أثار فزعاً لدى الدول السنية كما يقول التقرير، وهو ما كان موضع جدل كبير فيمن يمثل الخطر الأكبر ... إيران أم القوى الراديكالية السنية؟ على حد وصف "والي نصر Vali Nasr الخبير في مركز الشئون الخارجية وهو نفسه الذي يجيب على هذا التساؤل بأنه يبدو أن الاستخلاص كان قد انتهى في هذه الإستراتيجية

إلى أن إيران تمثل الخطر الأكبر، وذلك فيما يبدو من وجهة نظره "انتصار للخط السعودي". (١٢٧)

وقد طرح "سيمور هيرش" في مقابلات تلفزيونية له المضامين العسكرية لهذا التحول الإستراتيجي بقوله "أن إدارة الرئيس بوش ظلت تقوم بعمليات استطلاع سرية للتعرف على المواقع النووية، الكيمائية والصاروخية في إيران استعداداً لضربات جوية محتملة، مؤكداً أن هذه الجهود ظلت مستمرة طوال الصيف الماضي على الأقل". وأن الهدف هو تحديد وعزل عشرات بل عدد أكبر من الأهداف التي سوف تدمر من خلال توجه ضربات وغارات دقيقة وخاطفة. ويمضي (سيمور هيرش) إلى ما هو أبعد من ذلك حين يقول بالحرف "إن هذه الخطط لا تقتصر على إيران بل أن وحدات القوات الخاصة مكلّفة بالقيام بعمليات سرية ضد الأهداف الإرهابية المشتبه فيها في دول أخرى في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، وأن المسئولين الأمريكيين منخرطون في عملية تخطيط شاملة لهجوم محتمل يفوق كثيراً ما هو معروف لنا".

إلا أنه يجدر القول على الفور أن مدير الاتصالات في البيت الأبيض "دان بارتليت" Dan Bartelt وصف رواية "هيرش" بأنها مليئة بالأخطاء وعدم الدقة، وأن الرئيس بوش قد أكد على المبادرات الدبلوماسية التي يجري تنفيذها في الوقت الحاضر. (١٢٨)

كما نفى المتحدث باسم البنتاجون برايان وتيمان Bryan Whitman رواية هيرش قائلاً: إن الولايات المتحدة لا تخطط لشن حرب على إيران ووصف الرواية بأنها خاطئة، ومضللة وشريرة، بيد أن سيمور هيرش أصر على روايته قائلاً: إن الرئيس بوش لن يترك منصبه دون أن يفعل شيئاً تجاه إيران. (١٢٩)

تلك التأكيدات من المحلل العسكري "سيمور هيرش" التي تعتبر الأخيرة في سلسلة تقاريره عن احتمالات المواجهة العسكرية مع إيران منذ عام ٢٠٠٦ حتى التقرير الأخير، مستنداً فيها إلى ما يصفه "بمصادره في وزارة الدفاع الأمريكية" - البنتاجون - ثم النفي المتكرر من المصادر الرسمية الأمريكية سواء في البيت الأبيض ووزارة الدفاع لا تعني بالضرورة صدق التأكيدات، أو صدق النفي، إنما قد يعني أن الخيار العسكري هو خيار من الخيارات المطروحة قد تلجأ أو لا تلجأ الإستراتيجية الأمريكية إليها في سياق ما وصفناه بإستراتيجية المسارين أو المسارين المتوازيين اللذين تنتهجما الإدارة الأمريكية الحالية في التعامل ليس فقط مع العامل الإيراني فحسب، بل في التعامل مع تعقيدات الوضع في العراق، وفي الشرق الأوسط بشكل عام.

وما بين الحديث عن خطط للعمل العسكري والعمل في إطار المبادرات الدبلوماسية، كانت لغة الخطاب السياسي الإيراني على لسان الرئيس محمود أحمدي نجاد لا تبدي دلائل كافية للعدول على مسار المواجهة حيث قارن إيران بالقطار المنفلت دون كوابح، وحين أعلن التلفزيون الإيراني أن القوات الإيرانية قد نجحت في إطلاق صاروخ فضائي بما قد يعني إزالة حاجز تكنولوجي أمام تطوير إيران لقدراتها الصاروخية بعيدة المدى. ومن الصعوبة بمكان ألا يقرأ المحللون في هذه الشواهد غير الاتجاه نحو المواجهة أو على الأقل ألا يسمعون فيها الا قعقعة السلاح التي تصدر عن الجانبين، الأمريكي تارة والإيراني تارة أخرى، (ما نشره سيمون هيرش عن خطة سرية للهجوم على إيران، ثم ما أعلن عن وصول حاملة طائرات أمريكية جديدة للخليج، والإعلان على إدعاءات بالتدخل الإيراني في العراق).[١٢٠]

بيد أن المثير للاهتمام حقاً أنه إذا كان ثمة قدر من التماثل في النزعة للمواجهة حتى وإن كانت على صعيد قعقعة السلاح أو استعراض القوة، وممارسة

الضغوط، فإن ثمة قدر واضح من التماثل بين المقاربتين الأمريكية والإيرانية في فتح نافذة أو مخرج أو ربما فجوة تسمح بالبحث عن بديل للحوار أو التفاوض، ونقطة للقاء ما بين الموقفين، وهو ما يطرح نفسه على المحللين بقوة من خلال متتاليات لا تخطؤها العين من التطورات في الآونة الأخيرة.

حديث الحوار

وربما مما يعزز هذا التحليل ما جاء في حديث وزيرة الخارجية الأمريكية أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٧ فبراير ٢٠٠٧، حيث رحبت بمبادرة الحكومة العراقية بالدعوة إلى عقد مؤتمرين دوليين يتيحان للولايات المتحدة الفرصة لمناقشة الوضع في العراق مع كل من سوريا وإيران، وذلك بمشاركة بريطانيا وعدد من الدول العربية والإسلامية خلال شهر مارس ٢٠٠٧. (١٣١)

تحدثت رايس عما وصفته بالهجوم الدبلوماسي Diplomatic Offensive، الذي يمثل أحد أضلاع الإستراتيجية الأمريكية السياسية والعسكرية والاقتصادية بمعنى بناء دعم أكبر داخل وخارج المنطقة للسلام والازدهار في العراق، مع تجديد الالتزام بأمن واستقرار الخليج، وحشد الشركاء التقليديين والحكومات المسئولة مثل حكومات الخليج، بالإضافة إلى مصر والأردن أو ما يسمى بمجلس التعاون +٢، والعمل معها لدعم القادة الديمقراطيين في لبنان، والرئيس عباس في الأراضي الفلسطينية، ورئيس الوزراء المالكي في العراق.

ومضت رايس لتكشف الستار عن خطوة أمريكية هامة تمثل في تقدير المحللين، ترجيحاً للخيار الدبلوماسي حين قالت: إن النجاح في العراق يتطلب الدعم الإيجابي من جانب الدول المجاورة للعراق، وأن هذا الرأي هو إحدى النتائج الرئيسة لتقرير مجموعة دراسة العراق Iraq Study Group وأنه من المهم

أن كثيرين في مجلس الشيوخ ومجلس النواب قد استرعوا اهتمام الإدارة إلى هذا الموضوع، "ولذلك يسرني أن أعلن أن العراقيين يطلقون مبادرة دبلوماسية جديدة وسوف نعمل على دعمها دعماً كاملاً، إذ أن حكومة العراق تستعد لعقد اجتماع موسع للدول المجاورة على مستوى كبار المسئولين يعقد في بغداد في النصف الأول من مارس يضم الدول المجاورة مباشرة للعراق، ودولاً إقليمية أخرى، وأعضاء مجلس الأمن بما في ذلك الولايات المتحدة، كما أن الحكومة العراقية وجهت الدعوات للدول المجاورة بما في ذلك سوريا وإيران" لحضور الاجتماعين الأول في منتصف مارس، والثاني في أبريل على المستوى الوزاري.(١٣٢)

وتمثل تلك الملاحظات التي أدلت بها وزيرة الخارجية الأمريكية في تقدير المحللين كثيراً من الدلالات وصفتها وسائل الإعلام بأنها الاستعداد لدخول الولايات المتحدة في مباحثات مع سوريا وإيران، وأن ذلك يعني تحولاً مفاجئاً في السياسة الأمريكية ويفتح الباب أمام دبلوماسية كان البيت الأبيض يتجنبها.(١٣٣)

لكن المسئولين في الإدارة تجنبوا وصف هذه الخطوة بأنها "تحول" أو "تغيير" في السياسة الأمريكية، بل نظروا إليها باعتبارها جزءاً من إستراتيجية دبلوماسية أوسع للتعامل مع إيران، وأن كانت الإدارة لا تريد أن تبدو وكأنها تتحدث مع حكومتي إيران وسوريا من موقف الضعف، فتراها تستمر في تشديد لغة المواجهة لإعطاء الانطباع بأنها تملك زمام الموقف (١٣٤) ، وأن كان ثمة رأي أخر يرى في الخطوة الأمريكية تخلياً عن واحدة من أهم ركائز إستراتيجيتها في الشرق الأوسط برجوعها عن سياستها الهادفة لعزل إيران وسوريا بدعوتهما للتفاوض حول تحقيق الاستقرار في العراق، وأن ذلك قد جاء في أعقاب النقد المتزايد من خبراء السياسة الخارجية مثل جيمس بيكر، وهنري كيسنجر، وزالماي خليل زاده السفير الأمريكي السابق في العراق.(١٣٥)

حديث الوفاق والهجوم الدبلوماسي الأمريكي والعربي

على أن الدعوة للوفاق أو للحوار مع إيران في اتجاهات السياسة الأمريكية لم تكن مقصورة على توصيات مجموعة دراسة العراق، المعروفة بمصطلح "تقرير بيكر هاملتون" التي لم تعرها الإدارة الأمريكية في وقت صدورها اهتماماً كافياً، فقد ظلت هذه النداءات تتعالى يوماً بعد يوم لتجنب الخيارات العسكرية، ومحاولاتها في احتواء النظام الإيراني أو فرض شروط على المباحثات مع إيران، وأن تركز الولايات المتحدة بدلاً عن ذلك على انتهاج سياسة جديدة للوفاق من خلال إتاحتها الفرصة للبراجماتيين في طهران لاستئناف العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع الولايات المتحدة بل وأن تساعدهم بالالتفاف حول الراديكاليين، ودفع كفة الميزان الداخلي في إيران لكي تميل في مصالحهم.

ويشير تقرير "لمجلس العلاقات الخارجية" إلى أنه بعد خمس سنوات من إصرار إدارة الرئيس بوش على تغيير الشرق الأوسط، فإن المنطقة اختلفت اختلافاً بيناً، إذ أنه بعد إخفاق واشنطن في العراق، وصد القوة الإسرائيلية في لبنان، ثم صعود القوى الشيعية التي كانت مهمشة، وبعد نهضة الأحزاب الإسلامية، وقع الشرق الأوسط كله في حالة من الفوضى، ووسط هذه الفوضى كلها تقف إيران التي لم يصمد نظامها فقط أمام الهجمة الأمريكية بل أنه استطاع تعزيز نفوذ إيران في المنطقة، وأصبحت إيران تقع في قلب المشكلات الكبرى في الشرق الأوسط سواء في حروب أهلية في العراق ولبنان، أم في التحدي الأمني في الخليج، ومن الصعب حل أي منها - فيما ذهب إليه هذا التقرير - دون تعاون من جانب إيران، إلا أنه في الوقت نفسه، فإن قوة إيران تزداد وتتنامى بفضل برنامجها النووي، وهو البرنامج الذي يتقدم دون عائق برغم احتجاجات المجتمع الدولي.(١٣٦)

ويرى كثير من الخبراء في هذا القرار الذي أعلنته وزيرة الخارجية الأمريكية أمام مجلس الشيوخ بالموافقة على دعوة حكومة العراق لحضور مؤتمر بغداد بأنه قرار إيجابي، أولاً لأنه جاء استجابة للضغوط السياسية في واشنطن بانتهاج سبيل الحوار الإقليمي بعد أن ظلت الانتقادات توجه للإدارة فيما يتصل بسياستها في العراق، وإن كان المحللون يميلون مع ذلك إلى القول بأن قرار حضور المؤتمر لا يعني بالضرورة الاعتراف بالدور الإقليمي الحاسم لإيران في تقرير مستقبل العراق، خاصة بعد ممارسة أنواع كثيرة من الضغوط الاقتصادية والعسكرية، لكن هذا القرار الأمريكي يعني - ضمنياً - الاعتراف بأن لدى إيران كثيراً من الأوراق التي تستطيع استخدامها برغم كل الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة، وأن ما تهدف إليه الولايات المتحدة هو فتح حوار واسع Broad Discussion مع الإيرانيين إلا أن هذا الحوار مجرد بداية[١٣٧] وتوقع الخبراء أن مثل هذا الحوار ربما أدى إلى تحسين الموقف في مجالات أخرى تواجه فيها الولايات المتحدة مشكلات مع الإيرانيين، مثل قطاع غزة والعراق ولبنان، ولعل هذا الحوار يغيّر إلى حد ما من السياسة الإيرانية في تلك المناطق.[١٣٨]

ولم يختلف نقاد سياسة الرئيس بوش على أن هذا القرار يمثل في حقيقته هجوماً دبلوماسياً على نحو ما انعكس بشكل واضح في تقرير مجموعة دراسة العراق الذي أعلن عنه في ديسمبر ٢٠٠٦ خاصة وأن المصالح المشتركة مع إيران وسوريا فيما يتصل بالعراق تخلق أساساً جيداً لإجراء المباحثات معهما حتى لا ينفجر العراق من الداخل وحتى لا ينتهي الأمر بتقسيم العراق.[١٣٩]

وبشكل عام، وعلى الرغم من بعض الشكوك التي ساورت قطاعاً من المحللين من دوافع وجدوى الخطوة الأمريكية بالموافقة على الحوار مع إيران وسوريا من خلال الانضمام والمشاركة في مؤتمر إقليمي في بغداد حول العراق، فإن الانطباع العام لدى القطاع الأوسع من المحللين الأمريكيين أن الحديث مع العدو، أو

الحوار مع إيران هو تغيير يستحق الترحيب به، خاصة وإن الإدارة الأمريكية لم تقدم عليه إلا بعد اتخاذ عدد من الخطوات السياسية والاقتصادية والعسكرية الضاغطة على إيران بهدف إقناعها بوقف برنامج تخصيب اليورانيوم.[١٤٠]

وقد ظلت الأصوات التي تشكك في جدوى الدعوة للحوار والمشاركة مع إيران وسوريا في إطار إقليمي موسع لبحث مستقبل العراق، محدودة حتى الآن، وإن تمثلت هذه الأصوات في مؤسستين تتمتعان بتأثير قوي لدى الأوساط المحافظة، وذات الاتجاه المتشدد داخل الإدارة الأمريكية، من حيث التقليل من النتائج الإيجابية بالنسبة للعراق التي يمكن أن يتمخض عنها المؤتمر الذي دعت إلى حكومة العراق، أو من حيث الحد من الآثار السلبية التي يمكن أن تمتد من العراق إلى دول الجوار العراقي التي سوف تشارك في هذا المؤتمر مثل السعودية، والأردن والكويت وتركيا[١٤١] وربما ذهب نفرٌ قليل من الخبراء إلى حد النقد الصريح والتحذير من سياسة الحوار مع إيران باعتبار أن الوقت هو وقت تشديد الضغوط على إيران لا وقت الحوار معها، وأن تغيير المسار سوف يدل على عجز المؤسسات الدولية وعجز الدبلوماسية متعددة الأطراف عن التصدي لإيران ومواجهتها، وأنه إذا ما أصاب الاهتزاز إرادة الدول الغربية، فإن إيران سوف تزداد عناداً وخطورة.[١٤٢]

التفاعل الإيراني مع الأحاديث الثلاثة

لم يختلف رد الفعل الإيراني كثيراً عن رد الفعل الأمريكي الرسمي، حيث أشار علي لاريجاني مستشار الأمن القومي الأمريكي إلى أن المسئولين الإيرانيين سوف يشاركون في مؤتمر للأمن الإقليمي حول العراق، وهو ما يمكن أن يتيح الفرصة لاتصالات رفيعة المستوى بين المسئولين الأمريكيين والإيرانيين. وقد جاءت تصريحات لاريجاني بعد يوم واحد من إعلان كونداليزا رايس أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ عن موافقة الإدارة

على أجراء مباحثات مع رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي الذي كان قد أعلن عن أن المرحلة الأولى من المؤتمر سوف تعقد في العاشر من مارس، وأن جدول أعمال المؤتمر سوف يبحث في كيفية انتشال العراق من الحرب الأهلية، وهو ما يرجح الحاجة إلى احتفاظ القوات الأمريكية بقوة أكبر في بغداد حتى الخريف القادم على الأقل.

وأضاف لاريجاني: إن وزير الخارجية الإيراني مانو شهر متقي قد تسلم دعوة رسمية من نظيره العراقي هوشيار زيباري قائلاً "سوف نشارك في مؤتمر دول الجوار العراقي مادام ذلك سوف يساعد بغداد، وسوف نقوم بكل ما هو ضروري لخدمة المصالح العراقية."(١٤٣)

وإذا كانت بعض التأويلات الأمريكية قد وصفت هذه الخطوة الأمريكية والاستجابة الإيرانية للدعوة العراقية بحضور أمريكي وغربي وخليجي وأوروبي واسع، بأنها تمثل الطريق الجديد لأمريكا في العراق عن طريق الحديث مع إيران، فإن قراءة الخلفيات والاحتمالات المتوقعة من هذا اللقاء الهام تفصح عن أن الاجتماع وإن كان مقصوراً أساساً على العمل لتحقيق الاستقرار في العراق، لا حول بحث تفاصيل البرنامج النووي الإيراني، فإن قرار إدارة الرئيس بوش بالمشاركة، ثم القرار الإيراني بالاستجابة لحضور مؤتمر تشارك فيه الولايات المتحدة في وقت تأزم ملفاتها الإقليمية مع الولايات المتحدة، يشير إلى أن جداول أعمال المشاركين الدوليين والإقليميين في هذا الاجتماع سوف تكون مطروحة بقوة، حيث يسعى كل لاعب إقليمي ودولي إلى تحقيق الأجندة الخاصة به(١٤٤)، ليمكن تعديل ذلك الوصف الذي أطلق على الاجتماع بأنه طريق جديد لأمريكا في العراق عبر الحديث مع إيران بأنه طريق جديد لأمريكا في الشرق الأوسط عامة ومنطقة الخليج خاصة عبر فتح باب للحوار مع إيران والقوى الإقليمية الفاعلة.

الهجوم الدبلوماسي السعودي والدعم الخليجي العربي

ربما لم يكن ثمة ما يدل على متغيرات هامة بدأت تطرأ على المشهد السياسي الخليجي العربي على خلفية المسألة الإيرانية بأكثر من انعقاد قمة إيرانية سعودية في العاصمة الرياض بعد أيام قليلة من إعلان القرار الأمريكي بقبول الدعوة العراقية لعقد مؤتمر بغداد ثم الاستجابة الإيرانية للدعوة نفسها، وليس ثمة شك بطبيعة الحال في أن الحوار السعودي الإيراني كان قد بدأ قبل ذلك بكثير بعد أن أعلن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي بشكل رسمي أن السعودية وإيران تتحركان في مباحثات حول المشكلات الإقليمية، وأن تلك المباحثات بدأت منذ أسابيع مع مفاتحة إيران للسعودية بأهمية تعاون زعماء السنة والشيعة للبحث عن مخرج للصراع الطائفي في لبنان وتصاعد الأحداث في العراق[١٤٥] خاصة وأن الولايات المتحدة قد تكون القوة الوحيدة القادرة على تصحيح الخلل والفوضى التي تسببت فيها. وسواء اعترفت القوى الإقليمية أم لم تعترف بالنفوذ الأمريكي، ولو من الناحية العسكرية، فسيظل هو النفوذ المسيطر على المنطقة ولا تستطيع السعودية أو إيران أن تغير من هذه الحقيقة خاصة إذا كان تعاونهما في السياسة الإقليمية يمثل لقاءً في المصالح.[١٤٦]

قمة وفاق أم تلاقٍ في المصالح ؟

ومن هذا المنظور الشامل لأجندة اللاعبين الإقليميين في لقاء القمة، سيطر على جلسة المباحثات التي عقدت بين الجانبين، السعودي والإيراني، عددٌ من الملفات الإقليمية المتأزمة على رأسها الوضع السياسي في لبنان، والقضية العراقية وعدد آخر من الملفات ذات الصلة بمناطق التوتر في الشرق الأوسط بالإضافة إلى برنامج إيران النووي.[١٤٧] وفيما يتعلق بهذا البرنامج كان السفير الإيراني في الرياض الدكتور سيد محمد حسيني قد أكد أن البرنامج النووي الإيراني ذو

طابع سلمي، وأن بلاده لا تفكر مطلقاً في امتلاك سلاح نووي لأن البرنامج النووي الإيراني لا يشكل خطراً على المنطقة وخصوصاً دول الجوار.[١٤٨]

وقد نقلت بعض وسائل الإعلام الغربية عن مصادر سعودية أن السعودية عبرت عن قلقها بشأن التدخل الإيراني في المنطقة مثل العراق ولبنان، وكذلك الطموح النووي الإيراني خاصة وأن المواجهة بين السعودية وإيران، كما تقول تلك الوسائل، قد تجلت بشكل واضح في لبنان. وتضيف تلك الوسائل أن الاتصالات السعودية الإيرانية أدت إلى الحد من التوتر مؤقتاً في لبنان، وأدت إلى الاتفاق الأخير بين حركة حماس وحركة فتح الفلسطينية، وتنقل وسائل الإعلام الغربية أن رسالة السعودية لإيران هي "لا تخلقوا المشاكل ولا تعقدوا الأمور".[١٤٩]

لكن حدوث لقاء القمة الإيراني السعودي ومحاولات التوافق هذه في مرحلة متأخرة، بل وربما كان الاهتمام الأكبر في اللقاء حول لبنان، إنما يكشف عن حقيقة هامة أنه يعكس بالفعل تلاقٍ في المصالح للشريكين الإيراني والسعودي اللذين لم يزل كلاهما يرتبط بإيديولوجية سياسية قد تناقض مثل هذا التحالف، وربما كان هذا التطور في العلاقات السعودية الإيرانية من المبررات التي تحتم التنسيق الدقيق بمبادرة دبلوماسية ولإعادة صياغة شاملة في السياسة الأمريكية، وهو ما يتكشف تدريجياً في المقاربة الأمريكية المتحولة تجاه إيران، وتجاه العراق، وربما تجاه عناصر أخرى من مشكلات الشرق الأوسط.

ويكاد المحللون يجمعون على أن الآثار السلبية للغزو الأمريكي للعراق كانت هي نقطة البداية في المقاربة الأمريكية ثم في المقاربة السعودية الإيرانية، ذلك أن هذا الغزو أتاح صعود الفرصة لصعود النفوذ الإيراني في المنطقة، بيد أن هذا النفوذ ليس بلا كوابح تحد من تأثيره، فمن ناحية إيران فهي لا ترغب في دعم السعودية للمتمردين والمعارضين السنة في العراق، بل يبدو أن إيران تستجيب

وترحب بدور السعودية في الانخراط في الشأن العراقي من أجل تسهيل إعادة النفوذ السني السياسي والعسكري، وليس من قبيل الأسرار القول بأن إيران كانت تمول حزب الله وحماس وميليشيات الشيعة في العراق.

ولاشك في أنه في إطار الحوار السعودي الإيراني، فإن استعداد إيران في النهاية لحل المسألة اللبنانية التي تشمل مطالبة حزب الله المدعوم من إيران بحصته من السلطة يكشف إلى أي مدى تصل إيران في التفاوض حول مكانتها الإستراتيجية مقابل تحقيق الهدوء والاستقرار، فعلى الرغم من اللغة الحماسية التي تستخدمها إيران، فإن السعودية أهم حلفاء الولايات المتحدة في المنطقة من خلال حوارها مع إيران تبعث برسالة محددة ألا وهي أن إيران تبدو في نهاية المطاف أكثر اهتماماً بالسياسة الواقعية، أي انتهاج سياسة تحقق أهداف عملية ملموسة بأكثر مما تحقق أهدافاً أيديولوجية.

ولعل ما تسعى إليه السعودية، بالتوازي مع مساندة الحكومة اللبنانية، وعدد من القادة السنة في لبنان هو تكوين إقليمي جديد أو شكل جديد من العلاقات الإقليمية في ضوء شكوكها في قدرة الولايات المتحدة على تحقيق الاستقرار في العراق بإرسال المزيد من القوات، وبتشديد الموقف في مواجهة إيران.

كذلك ربما كان الاهتمام السعودي الحقيقي هو ضمان مساعدة إيران في تحقيق الاستقرار في العراق، حيث ثبت إخفاق الولايات المتحدة، ثم ضمان عدم تدخلها في سياسة الحكومة العراقية الجديدة.[١٥٠]

ويمكن وصف هذا التواصل السعودي الإيراني بأنه قد فتح نافذة في أفق المنطقة المسدود، وإن كان هذا التواصل قد تأخر كثيراً إلا أن الوضع المتفجر في الشرق الأوسط سواء في لبنان، أو العراق، أو في فلسطين، أدى إلى توسيع رقعة

التواصل السعودي الإيراني ونشط التشاور لتشمل البؤر الساخنة الثلاث، وهو ما التقى مع رغبة السعودية في تنشيط دبلوماسيتها خاصة مع الحاجة إلى الدور السعودي. وفي إطار هذا التواصل، كان من المتوقع أن يتداخل الملفان، النووي والعراقي بين السعوديين والإيرانيين، إذ أن الدول الخليجية معنية إلى أقصى حد بالمخاطر المرتقبة من البرنامج النووي الإيراني ولا يمكنها إلا أن تقف وراء الجهد المبذول ضد هذا البرنامج.[١٥١]

القمة السعودية الإيرانية، في تقدير بعض المحللين، رغم أنها تبشر بذوبان الجليد في العلاقات بين القوتين الإقليميتين، وبنهاية سياسة حافة الحرب والمواجهة، ربما لم تحقق من النتائج العملية إلا النذر اليسير خاصة ما تواعدت عليه القيادتان من محاولة وقف العنف الطائفي بين المسلمين السنة والشيعة، ومناقشتهما القضايا المتصلة بالعراق والمسألة الفلسطينية. ويفسر المتشككون في نتائج القمة ذلك بغياب أي قرارات ملموسة أو مبادرات عملية مع استمرار اللهجة العدوانية من جانب إيران وهو ما يوحي أن القمة "كانت بالنسبة لإيران مجرد" هجوم في إطار العلاقات العامة لتحسين صورة إيران في العالم العربي في مواجهتها مع الولايات المتحدة وللظهور بمظهر التعاون مع دول الخليج العربية، ولم يخرج أحد من الخبراء والمحللين العرب كثيراً عن هذا المعنى بقولهم "إن السعوديين قد اغتنموا الفرصة وأتاحوا للإيرانيين نافذة لانتشال أنفسهم من الفوضى التي أشاعوها في المنطقة" وهو ما يتوافق مع أهداف الحملة الدبلوماسية المكثفة التي شنتها السعودية خلال الشهور الأخيرة لمواجهة النفوذ الإيراني المتنامي؛ وأن كان محللون آخرون يرون أن الاختبار الحقيقي للوفاق بين السعودية وإيران لم يقع بعد، فهل سيعطي الإيرانيون للسعوديين ما لم تعطه إيران للأوربيين، ألا وهو وقف النشاط النووي، ذلك هو الاختبار الحقيقي للوفاق؟[١٥٢]

لكن هناك من المحللين من يرى أن الاختبار الأقرب لمدى فعالية هذا التوافق هو الاجتماع الوشيك في بغداد في العاشر من مارس الذي اتفقت عليه الدولتان في القمة، مثلما رحب الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون في الرياض متزامناً مع اجتماع القمة الإيرانية السعودية(١٥٣) على وجه التقريب (في الخامس من مارس ٢٠٠٧) خاصة إذا استطاع اجتماع بغداد في العاشر من مارس أن يلبي عدداً من العناصر الأساسية في المسألة العراقية، ومنها: الالتزام بالانسحاب، واستعادة السيادة عبر حكومة شرعية، واتفاق سياسي بين العراقيين حول اقتسام السلطة، وجهود جماعية من الدول المجاورة للمساعدة في إنهاء حالة التمرد والفوضى والمقاومة والصراع الطائفي في العراق، وإنهاء التوتر مع إيران وسوريا عبر الأساليب الدبلوماسية.(١٥٤)

يمكن القول أن ثلاثة عوامل رئيسة سوف تحكم مسار ونتائج هذا المقاربة المتحولة الأمريكية والخليجية العربية نحو انتهاج سبيل الحوار والوفاق، أولهما مدى مصداقية التحول الأمريكي نحو إستراتيجية جديدة تجاه إيران. ثانيها النتائج العملية والملموسة للقمة السعودية الإيرانية على المدى القريب في اجتماع بغداد في العاشر من مارس تمهيداً لاجتماع تالٍ في مايو على المستوى الوزاري. ثالثها مدى تأثير وفعالية قوى التحذير والمعارضة لخيار القوة واستخدامها وعواقبها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

فبرغم بعض مظاهر التحول في المقاربة الأمريكية نحو إيران من استخدام مفردات حديث القوة في خطابي الرئيس جورج بوش في ١٠ يناير ٢٠٠٧ ثم خطاب حالة الأمة في ٢٣ يناير ٢٠٠٧(١٥٥)، إلى ما صرحت به وزيرة الخارجية الأمريكية أمام لجنة الاعتمادات لمجلس الشيوخ الأمريكي عن قبول دعوة الحكومة العراقية للمشاركة في مؤتمر إقليمي تحضره إيران وسوريا فيما وصف بتحول في الإستراتيجية الأمريكية من المقاطعة إلى الحديث مع إيران، برغم كل هذه

المظاهر فهي لم تزل بعد في بدايتها المبكرة، كما أن الحشد البحري العسكري الأمريكي في الخليج لم يتوقف متمثلاً في نشر مجموعة قتالية ثانية من حاملات الطائرات الأمريكية حتى وإن كانت بهدف الضغط على إيران وقت زيادة القوات الأمريكية في العراق على أمل الحد من تدخلها في العراق(١٥٦)، لكنها ربما لبدء توفير كل العناصر اللازمة لحملة مكثفة من الضربات العسكرية ضد إيران وهو ما لا يسمح بإسقاط الخيار العسكري من الاحتمالات المطروحة بعد تكرار الإدارة الأمريكية بأكثر من صياغة أن كل الخيارات مطروحة على المائدة على حد تعبير نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني في زيارته لأستراليا خلال شهر يناير ٢٠٠٧ خاصة إذا قرأنا هذه التصريحات على خلفية تقارير إعلامية، تتحدث عن مجموعة تخطيط في البنتاجون مكلفة بالإعداد لعمليات عسكرية وضربات موجهة ضد إيران.(١٥٧)

وربما يعزز من استمرار طرح هذا الخيار في إستراتيجية أمريكية متعددة المسارات، أو مزدوجة المسار على الأقل أن القيادة المركزية الأمريكية كانت قد بدأت منذ ديسمبر ٢٠٠٦ وبقوة واضحة في التخطيط لمزيد من الحشود العسكرية في منطقة الخليج بما في ذلك ضم حاملة طائرات ثانية رداً على ما تصفه المصادر الأمريكية بأنها تصرفات عدائية من جانب إيران، مشيرة إلى ما اعتبرته تدخلاً إيرانياً في العراق، بما في ذلك اتهامها بدعم الميليشيات الشيعية، وشحن أجهزة متفجرات إلى داخل العراق، وإجراء تدريبات بحرية عسكرية في منطقة الخليج في الآونة الأخيرة، فضلاً عن سعي إيران للحصول على الأسلحة النووية.

وكانت المصادر العسكرية الأمريكية كذلك قد صرحت بأن دبلوماسية البوارج الحربية Gunboat Diplomacy قد دخلت مراحلها الأخيرة، وعلى الرغم من عدم صدور الموافقة النهائية، فيبدو أن الدعم للقطع البحرية الأمريكية في

الخليج سوف يتحقق في يناير ٢٠٠٧ [١٥٨] وقد أحاطت الإدارة الأمريكية حركاتها بدعم الحشود البحرية والعسكرية في الخليج بتصريحات لوزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس عن التقدم الذي تحذره إيران في استعمال تكنولوجيا اليورانيوم لصناعة السلاح النووي. [١٥٩]

خيار نووي سلمي أم سباق في الانتشار النووي؟

وفي الإطار نفسه، كان وزير الدفاع الأمريكي روبرت جيتس Robert Gates قد اجتمع مع كبار قادة البحرية وقادة التحالف في ١٨ يناير ٢٠٠٧ بهدف التخطيط للإعداد للعمليات في منطقة الخليج بما في ذلك وصول حاملة جديدة للطائرات الأمريكية خلال فبراير ٢٠٠٧ والمزيد من صواريخ الباتريوت التي يقصد منها توجيه تحذير لإيران. وقد جرى هذا اللقاء في مدينة المنامة في تلك الدولة الصغيرة (البحرين) في شمال الخليج والمعروفة بأنها قاعدة الأسطول الخامس للبحرية الأمريكية ولهيئة الأركان للقيادة المركزية، ويشير التقرير ذاته إلى أن وزير الدفاع الأمريكي جيتس قد غادر المنامة إلى قطر للاجتماع مع أمير قطر، وزار القاعدة الجوية التي تعتبر بمثابة (مركز الأعصاب) لكل العمليات الجوية الأمريكية والمتحالفة في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

ومع أن نائب قوات التحالف وهو قائد بحري بريطاني كان متواجداً في البحرين فقد شرح طبيعة المهام المكلفة بها حاملة الطائرات الأمريكية جون ستنيس John Stennis التي كان مقرراً وصولها للخليج في شهر فبراير ٢٠٠٧ فإن بعض القادة البريطانيين، عقبوا بأن دخول حاملة الطائرات الجديدة للخليج يجب أن لا يفسر بأنه لا يستهدف سوى إيران، وإن أكدوا أن ثمة رسالة لإيران تتضمنها وصول هذه المنطقة البحرية. [١٦٠]

إلا أنه فيما يبدو لم تكن تلك الرسالة كاملة الوضوح سواء بالنسبة لإيران أم بالنسبة لبعض العناصر المحلية في منطقة الخليج، مما دفع نائب الأدميرال باتريك والش Patrick Walsh قائد القيادة المركزية والأسطول الأمريكي الخامس في منطقة الخليج لأن يعقد مؤتمراً صحفياً في مدينة المنامة ليوضح الأهداف الإستراتيجية فقال: "المناورات البحرية التي قامت بها إيران خلال عام ٢٠٠٦ قد أدت إلى ازدحام الممرات الملاحية في مضيق هرمز الذي يمر عبره ثلثا إمدادات النفط العالمي، وهو الأمر الذي أثار قلق وانزعاج المسئولين الأمريكيين حول احتمال وقوع حوادث بالصدفة، ومثل هذا الازدحام، يمكن أن يؤدي إلى الحرب، وهو أيضاً ما أدى إلى حشد القوات البحرية خاصة، وأن البحرية الإيرانية أثناء تلك المناورات قد حملت الألغام في قوارب صغيرة، وأجرت اختباراً للصاروخ البالستي شهاب ٣ في المياه الدولية، وهو ما أثار الانزعاج بسبب التهديد الذي يشكله للمرور البحري للسفن. وكذلك علل القائد الأمريكي وصول حاملة الطائرات جون ستينس John Stennis وانضمامها إلى حاملة الطائرات دوايت ايزنهاور مع سفن أخرى كاسحة للألغام ومضاعفة قوة النيران، بأن ذلك الحشد البحري الكبير إنما يهدف إلى طمأنة الحلفاء العرب في الخليج والحيلولة دون حدوث أي سوء فهم يمكن أن يتصاعد إلى صدام مكشوف، وهو ما تحاول البحرية الأمريكية تجنبه في مواجهة الاستفزازات الإيرانية التي تهدد باستخدام سلاح النفط وإغلاق مضيق هرمز. [١٦١]

في خضم هذا التصعيد العسكري المتبادل في شكل مناورات عسكرية بحرية إيرانية في نوفمبر ٢٠٠٦، وتحركات ضخمة لحاملات الطائرات الأمريكية إلى منطقة الخليج في مطلع العام، وتكرار الحديث عن خيار استخدام القوة على خلفية تعقيدات الموقف في العراق، والاتهامات الموجهة لإيران بالتدخل في الشأن العراقي، والأزمة الدولية والإقليمية بالبرنامج النووي الإيراني، ربما دفعت كثيراً

من التقديرات إلى الميل نحو ترجيح احتمالات المواجهة العسكرية في منطقة إستراتيجية لا تهم الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي والدول الرئيسة في آسيا فحسب بل تهم في المقال الأول شعوب ودول منطقة الخليج والمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام.

إلا أنه بقدر ما سيطر على المناخ الإقليمي والدولي قدرٌ غير قليل من الانزعاج وربما التشاؤم والخشية من ازدياد فرص اللجوء لخيار استخدام القوة في المواجهات المتصاعدة على جبهة سياسية واسعة ومعقدة بين إيران والولايات المتحدة، بقدر ما تزايدت الاتجاهات التي تحذر من مخاطر اللجوء للخيار العسكري، ونبهت إلى العواقب الخطيرة التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة، والأضرار التي تلحق بالمصالح الاقتصادية المحلية والإقليمية، والآثار الإستراتيجية بعيدة المدى على الأمن، والاستقرار الإقليمي والدولي. وربما كان هذا كله يعطي بعض التفسير، لما وصفته بعض التقارير، بأنه بوادر أو علامات على التحول في الإستراتيجية الأمريكية أو التحركات الخليجية العربية مؤخراً .

جدوى خيار القوة والاتجاه المعاكس

في مواجهة حديث القوة وتصاعد التحركات البحرية العسكرية الأمريكية في منطقة الخليج،[١٦٢] بدأت الاتجاهات المناهضة للخيار العسكري وسياسة المواجهة والتصعيد تنمو بقوة، وتحذر من النتائج الكارثية لخيار الحرب، وتحث على السير في المسار الدبلوماسي لتجنب مثل هذه الأزمة.

وفي هذا السياق، حذر ريتشارد والتون السفير البريطاني السابق في إيران (٢٠٠٢- ٢٠٠٦) موضحاً أنه يدرك جيداً نوع التهديد الذي تطرحه إيران، كما يدرك أحاسيس الإحباط من فشل سياسة الحوار، لكنه يدرك أيضاً أن إتباع سياسة الحزم والصبر والالتزام بالدبلوماسية، يتيح أفضل الفرص لتحقيق النجاح. وأضاف السفير البريطاني إنه إزاء التحدي الإيراني لمجلس الأمن فلابد أن يحدث توقف في المفاوضات في المسألة النووية، بيد أن كلا الطرفين يتعين عليهما العمل على استئنافها، وأنه من الحيوي أن تنخرط الولايات المتحدة انخراطاً كاملاً في الدبلوماسية الخلاقة، إذ أن اللجوء للعمل العسكري اللهم إلا للدفاع عن النفس، لن يتكبد الفشل فحسب، بل سوف يتمخض عن كارثة لإيران، وللمنطقة وربما للعالم كله.[١٦٣]

ويوجز "تقرير مجموعة أكسفورد للأبحاث" جملة من العواقب في حالة اللجوء للخيار العسكري ضد إيران في النقاط التالية:

أولاً: المزيد من التهديد لاحتمالات تحقيق السلام في الشرق الأوسط، خاصة وأن العلاقات القائمة بين إيران وحماس في غزة و الضفة الغربية وحزب الله في لبنان وجماعات الشيعة في العراق مع وجود أقلية شيعية هامة في السعودية، كل ذلك يؤدي إلى زعزعة الاستقرار في جميع أرجاء الشرق الأوسط.

ثانياً: نسف كل الآمال في تحقيق الاستقرار في العراق، خاصة وأن لإيران الآلاف من عملاء الاستخبارات الإيرانيين في المناطق الشيعية في العراق، وأنها قد اتهمت بتسليح المتمردين الشيعة، لذلك فإن أي قرار يتخذ بتنشيط وحدات المتمردين قد يتمخض عن تصعيد خطير في العنف.

ثالثاً: يؤدي اللجوء إلى الخيار العسكري إلى دعم موقف المتشددين، ويؤدي كذلك إلى انتكاس فرص الإصلاح داخل إيران. وعلى الرغم من أن شعبية أحمدي نجاد أصبحت في اضمحلال، فإن توجيه ضربات عسكرية لإيران سوف توحد صفوف الإيرانيين، وتؤجج المشاعر الوطنية، وتقضي على كل احتمال تحول في موازيين القوى الداخلية في إيران.

رابعاً: وقوع الدول النامية في مستنقع الفقر، إذا ما أدى العمل العسكري إلى زيادة أسعار النفط، وعلى سبيل المثال، فإن زيادة سعر النفط بمقدار عشرة دولارات فقط، يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مجمل الناتج المحلي في الدول الأفريقية جنوب الصحراء بنسبة ثلاثة في المائة، وما يترتب على ذلك من دلالات خطيرة لمن يعيش في مستوى الفقر.

خامساً: الدمار الذي يلحق باقتصاديات المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والاقتصاديات الأوربية إذا ما ارتفعت أسعار النفط إلى مائة دولار للبرميل، فإن ذلك سوف يؤدي إلى ازدياد مخاطر الكساد الاقتصادي.

سادساً: إذا وقعت الهجمات العسكرية، فإن هذا سوف يسفر عن تهديدات خطيرة بالتلوث البيئي إذا أن عمليات القصف قد تؤدي إلى التلوث الإشعاعي والبقع النفطية وحرائق آبار النفط التي ربما تستمر عدة سنوات.[١٦٤]

سابعاً: زيادة خطر وتهديدات الإرهاب في المملكة المتحدة بتأجيج مشاعر الكراهية وتعميق اتجاهات التطرف وزيادة المتطرفين.

وقد أيّد هانز بليكس المدير العام السابق لوكالة الطاقة الذرية وكبير مفتشي الأمم المتحدة النتائج التي توصل إليها التقرير، محذراً واشنطن وحلفاءها ونصحها بالتعلم من درس العراق حين كان قرار الغزو مؤسساً جزئياً على الاعتقاد الخاطئ بأنه لدى صدام حسين أسلحة دمار شامل، أما في حالة إيران، كما يقول هانز بليكس، فإن العمل المسلح سوف يكون موجهاً ضد النوايا التي قد تكون أو لا تكون موجودة، ومع ذلك فإن النتيجة نفسها، أي المأساة والاضطراب الإقليمي سوف تتبع ما يحدث.[١٦٥]

ولم تكن التحذيرات القوية من احتمالات اللجوء للضربات الجوية إلى المنشآت النووية الإيرانية بكل آثارها الإستراتيجية والأمنية والاقتصادية مقصورة على تقرير مجموعة اكسفورد للأبحاث فحسب، بل إن دراسات المعهد الملكي للشئون الدولية، المعروف باسم تشاتام هاوس Chatham House قد نشر في إحدى دورياته (العالم اليوم The World Today) يصف المفاعل النووي الإيراني في ناتانز Natanz بأنه من أكثر المواقع تحصيناً على وجه الأرض، وأن المناورات الدبلوماسية الإيرانية التي لا تنتهي حول أنشطتها النووية ربما ليست أكثر من مد أجل المفاوضات حتى تستكمل برنامجها في حماية المفاعل تماماً، كما أن إسرائيل تفتقر إلى الطائرات بعيدة المدى القادرة بمفردها على تحييد القدرات النووية الإيرانية المنتشرة على مساحات واسعة، وأن كان من الممكن تنفيذ حملة جوية أمريكية منسقة، بيد أن شأنها شأن غزو العراق، فإن النتائج العسكرية، معروفة سلفاً، لكن يمكن التنبؤ للأسف بالآثار السياسية والاقتصادية والإرهابية لمثل هذا الهجوم.[١٦٦]

القوة - اختيار - أم مجرد اختبار؟

ومع أن قراراً أمريكياً بشّن مثل تلك الهجمات الجوية الأمريكية ليس وشيكاً، فإن المعلومات تشير إلى أن البنتاجون قد خطط لعملية جوية واسعة النطاق قد تستمر أربعة أو خمسة أيام، وللولايات المتحدة تسهيلات وقواعد وإمكانيات للطيران حول إيران، بالإضافة إلى قدرات بحرية هائلة تمكنها من إطلاق الصواريخ والطائرات.

كذلك تفيد معلومات التقرير أن مجموعات من فرق القوات الخاصة بما في ذلك مجموعتين من قوات الصفوة الإسرائيلية، المخصصة لتحديد الأهداف بوسائل الليزر وتقدير الخسائر والأضرار في وقتها الفعلي، سوف تتمكن من توفير الاستخبارات الخاصة بالأهداف وتخريب سلسلة الاتصالات داخل إيران، وتجهيز الممرات الجوية من خلال وسائل الدفاع الجوي وتدمير القوات الإيرانية.

وتقول التقارير أنه في مقدمة الضربات الجوية سوف توجه الصواريخ الطوافة الكروز Cruise Missiles المخصصة للهجوم الأرضي. وحوالي ستين طائرة من طراز طائرات التسلل B2، وطراز إف ١١٧ وطراز إف/أ- ٢٢ حتى تحقق السيطرة الجوية، وسوف ينطلق إلى الداخل عددٌ أقل من الطائرات الأميركية والإسرائيلية من الاتجاهات كافة بما في ذلك القاذفات الثقيلة وقنابل التدمير العميقة.

وعلى الرغم من أن الرئيس أحمدي نجاد قد هدد بقطع أيدي المعتدي، لكن قواته ليست في وضع يسمح لها مطلقاً بهزيمة حملة جوية أمريكية مشتركة، ولن تستطيع أنظمة الدفاع الجوي الإيرانية الصمود أمام حملة جوية دقيقة وشديدة الفعالية. ولكن ما هو الثمن مقابل كل ذلك؟ يتساءل واضع التقرير. الإجابة عن هذا السؤال تطرح صورة شديدة التشاؤم وشديدة القتامة لرد الفعل

المتوقع من الجانب الإيراني ضد الوجود الأمريكي في العراق، وفي الشرق الأوسط، وفي منطقة الخليج، حيث إن كل مظاهر هذا الوجود يقع في نطاق الصواريخ الإيرانية، وحتى لو دمرت هذه الصواريخ، فإن إيران سوف تقدم على استخدام شبكاتها الإرهابية حول العالم بما في ذلك داخل إسرائيل والولايات المتحدة، وسوف تشن طهران حملة أشد فتكاً [١٦٧] ضد القوات البريطانية والأمريكية في العراق، وتهدد منشآت النفط في الخليج وناقلات النفط.

إلا أن الآثار السياسية الأمريكية لشن مثل هذا الهجوم الجوي الأمريكي قد تفوق الآثار المادية المباشرة، إذ أن أثر صور الهجوم على العالم الإسلامي سوف يكون شديداً، في حال اتخاذ قرار باستخدام القوة الجوية للتدمير للمراكز النووية والصاروخية، وقتل أكبر عدد ممكن من أصحاب الكفاءات الغنية. والسؤال هو، متى يتم تنفيذ هذا القرار خاصة وأن التقارير تشير إلى أن إيران سوف تتمكن من معرفة طرق استخلاص اليورانيوم عالي التخصيب بحلول نهاية هذا العام، (كما أن الرئيس جورج بوش صرح بأنه لن يسمح لإيران بحيازة الأسلحة النووية مدى رئاسته)، بيد أنها لن تستطيع إنتاج ما يكفي من المواد الانشطارية التي تصلح لإنتاج ولو سلاح نووي واحد حتى انتهاء ولايته، فمتى يكون ذلك الموعد النهائي المحتمل لتوجه الضربات الجوية؟ يطرح اندرو بروكس Andrew Brooks المحلل في معهد الدراسات الإستراتيجية الدولية في لندن الإجابة على هذا التساؤل بقوله: إن ذلك الموعد النهائي المحتمل يرتبط بالموعد الذي تستطيع فيه إيران استكمال برنامج الحماية العسكرية، والنشر، والتمويه، والإخفاء لمفاعلاتها النووية.[١٦٨]

وفيما يشبه عمل الفريق، تظل أصوات التحذير من مخاطر الحرب واللجوء لاستخدام القوة تتكاثر وتتسع دائرتها في الدوائر المعنية بالتطورات في الشرق الأوسط، وتركز على ما تصفه بالتورط الأمريكي في العراق ثم في أفغانستان،

وترى أن قيام الولايات المتحدة بشن عمل عسكري ضد البنية الأساسية النووية سوف يكون هو الحماقة بعينها لما يفجره من صراع ممتد وما يؤدي إليه من عواقب مختلفة بدءاً من انهيار الاستقرار في منطقة الخليج والعراق إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط العالمي.(١٦٩)

رد الفعل الإيراني تجاه خيار القوة

وتطرح تقارير التحذير هذه فيما يشبه الترجيح القوي أن الإدارة الأمريكية لم تزل تفكر بقوة في شن ما تسميه عملاً عسكرياً وقائياً ضد الصناعات النووية الإيرانية من أجل الحيلولة دون تحقيق إيران لأي قدرات لحيازة السلاح النووي، بل إن ثمة بعض التسريبات التي تشير إلى أن إسرائيل تبحث استخدام أسلحة نووية ضد الأهداف النووية الإيرانية، إنما يقصد بها ممارسة الضغط على واشنطن أن تحسم هذه المشكلة بالطرق العسكرية، وليس ثمة شك في أن التحركات الأمريكية الأخيرة مثل نشر حاملة طائرات ثانية تشمل مجموعات قتالية في منطقة الخليج إنما تستهدف ترويع إيران على أمل الحد من التدخل الإيراني في العراق وقت زيادة القوات الأمريكية أو ما يسمى بسياسة الزخم Surge للقوات الأمريكية، وربما تهدف كذلك ترتيب العناصر الضرورية كافة لشن حملة قوية مركزة من القوات الجوية ضد إيران، وقد تمتد هذه الضربات الموجهة أساساً إلى الأهداف النووية المنتشرة إلى الدفاعات الجوية الإيرانية لفتح الممرات نحو الأهداف النووية بل أن الضربات قد تستهدف إزالة القدرات الإيرانية على الرد في منطقة الخليج، وضد منظومة الصواريخ الإيرانية القوية المضادة للسفن بالقرب من مضيق هرمز، وضد الغواصات الإيرانية من طراز كيلو، بل ربما تصل الضربات إلى قدرات إيران من الصواريخ البالستية متوسطة المدى.(١٧٠)

وتقدر التقارير أن مثل هذه الحملة الجوية الطموحة قد تمتد إلى أسبوع تقريباً، وتشمل أكثر من ألف طلعة للطائرات والمئات من عمليات إطلاق الصواريخ، ومن المحتمل أن تقوم إيران خلال هذه الفترة بالرد بكل ما لديها من قدرات عسكرية أفلتت من الدمار في الضربات الجوية الأولى، في أن تفعل كل ما تستطيع للرد، وذلك بشن الهجوم على قطع الأسطول الأمريكي، وعلى الملاحة التجارية بصواريخ مضادة للسفن تفلت من الموجات الأولى من الهجوم الجوي، والأخطر من ذلك، كما تقول التقديرات، أن إيران قد تطلق كل ما لديها من صواريخ بالستية متوسطة المدى تفلت من الهجوم الأمريكي، على أهداف عديدة من دول مجلس التعاون التي قد تنظر إليها طهران على أنها دول متواطئة في الهجوم، وكذلك فإنه لإيران قدرات أخرى مثل الأنواع المختلفة من الألغام البحرية، والخيارات العسكرية غير المتوازنة Asymmetrical Military Options بما في ذلك استخدام أسطول الزوارق السريعة للحرس الثوري المدربة على الاندفاع نحو السفن التجارية، بل وحتى ضد بعض القطع الحربية للعدو.

ولعل أسوأ من كل هذه الاحتمالات، خاصة إذا حرمت إيران من قدراتها لتوجيه ضربات ثأرية في الخليج، أن يتيح العراق الذي تضرب الفوضى في أركانه فرصة كبرى للضربات ضد الولايات المتحدة، وهو ما يمكن أن تنفذه العناصر المتحالفة مع إيران من الميليشيات الشيعية أو حتى من خلال تسلل المئات من الأفراد الإيرانيين أنفسهم للقيام بالهجوم ضد القوات الأمريكية. وفي مثل هذه الحالة، فإن الموقف المنهار في العراق سوف يزداد انهياراً وسوءاً، غير أنه لايزال البعض في واشنطن يأمل أن وسط كل هذه الضربات العنيفة قد يتحول الإيرانيون ضد النظام الديني الذي يفتقر إلى الشعبية في الوقت الحاضر، لكن دروس التاريخ في تقدير الخبراء الذين يحذرون من مثل هذا الخيار تقول بأن

الإيرانيين الوطنيين من كل الانتماءات والاتجاهات سوف يلتفّون على الأرجح للدفاع عن وطنهم، بل ربما يدعمون أركان النظام القائم.

وتخلص التقديرات إلى أن الأسوأ في مثل هذه التوقعات كلها ألا تكون ثمة صورة واضحة للنهاية في استخدام القوة وتشبه التقديرات ما يمكن أن يحدث غداً إذا وقع الهجوم الأمريكي بما حدث بالأمس عندما أغرقت إيران نظام صدام حسين في مستنقع الحرب لمدة ثماني سنوات كلفت العراق ١٥٠,٠٠٠ قتيل، ويحذر المحللون الولايات المتحدة من ارتكاب مثل هذه الحماقة التي سبق أن أرتكبها مستبدٌ أرعنٌ وأحمق.[١٧١]

الفصل السابع

حدود الخيارات الثلاثة:
القوة والحوار والوفاق

الفصل السابع

حدود الخيارات الثلاثة: القوة والحوار والوفاق

ما بين هذين القطبين المتنافرين من الاتجاهات للاقتراب من المسألة الإيرانية بكامل جوانبها وتجلياتها وتعقيداتها من التركيز على خيار أحادي الاتجاه، وهو الاستعداد والتخطيط لخيار اللجوء للقوة المسلحة للحيلولة دون وصول البرنامج النووي الإيراني إلى منتهاه، وهو حيازة السلاح النووي في التقديرات الأمريكية، والحيلولة دون انتشار النفوذ الإيراني الإقليمي، والتأثير السلبي في الأمن الإقليمي ومشكلات الشرق الأوسط الأخرى خاصة بالتدخل في العراق، وفي لبنان، وفي غزة والضفة الغربية وما إلى ذلك من استثارة لظاهرة الاستقطاب الطائفي بين القوى الشيعة والقوى السنية، وبين تيارٍ قويٍ يقاوم مثل هذا الاندفاع نحو خيار القوة ويحذّر من عواقبه المباشرة وغير المباشرة، كان واضحاً أن ثمة محاولة للعثور على مخرج من المأزق الذي يكاد الجميع أن يقع في تعقيداته، وهو ما تجلى في سلسلة من الاتصالات والمبادرات المكثفة بين الأطراف الخليجية والعربية من جهة وبين الإدارة الأمريكية من جهة ثانية، والقيادة الإيرانية من جهة ثالثة.

ولم يكن خافياً على المراقب أن الدبلوماسية السعودية كان لها الدور الرائد، والمخطط والمنسق لكثير من هذه التحركات، لعل ذروتها كانت تتمثل في القمة الإيرانية السعودية في الرابع من مارس ٢٠٠٧ ومن قبلها التحول الظاهري، حتى يثبت جوهره وتتضح دوافعه، في الإستراتيجية الأمريكية بالموافقة على فتح باب للحوار مع إيران ثم مع سوريا في إطارٍ إقليمي تشارك فيه دول الجوار

العراقي ودول فاعله في المنطقة العربية والإسلامية مثل مصر وتركيا والأردن وباكستان.

وإذا كانت نتائج القمة السعودية الإيرانية لم تزل على المحّك حتى الآن حتى تنضج وتؤتي ثمارها مع مرور الوقت، أو حتى تتعثر لعوامل عدة لنكوص بعض الأطراف الأساسية عن مواقفها، فإن الخطوة الأولى نحو بداية هذا الحوار الجديد كانت في مؤتمر بغداد ١٠ مارس ٢٠٠٧ والذي حضرته الولايات المتحدة مع بعض أعضاء مجلس الأمن ودول مجلس التعاون ودول الجوار العراقي، بما في ذلك إيران وسوريا مع دول فاعلة مثل مصر والأردن، هذه الخطوة لم تزل مع ذلك خطوة واحدة قد تؤدي إلى خطوات أبعد، وقد ترتد إلى الوراء بحسب تقدم أو تدهور الموقف في العراق الذي عقد من أجله هذا اللقاء على أمل الانفراج، أو على أمل الحيلولة دون الاقتراب أو الانزلاق بمنطقة الخليج والشرق الأوسط كله من حافة الهاوية التي يقف الجميع تقريباً بالقرب منها.

المنظور الأمريكي

وبقدر ما كانت الإدارة الأمريكية ترفض فيما قبل التفاوض مباشرة مع إيران، يقول الرئيس الأمريكي الآن: إن الدبلوماسية سوف تلعب دوراً هاماً في ضمان المستقبل العراقي خاصة وأن انعقاد هذا المؤتمر جاء وسط تصاعد واضح في نشاط المتمردين في العراق، حتى أن القائد الأمريكي الجديد للقوات الأمريكية في العراق ديفيد بترايوس David Petraeus حث الإدارة على الدخول في مباحثات مع جماعات الميليشيات، كذلك جاء انعقاد المؤتمر مع تصاعد ملحوظ للتوتر بين طهران وواشنطن حول تورط إيران في العراق، وتحديها لقرارات مجلس الأمن التي تشير إلى ضرورة وقف برنامجها النووي ودعمها لمنظمات مثل حزب الله وحماس.[١٧٢]

وقد استحسن خبراء مركز العلاقات الخارجية، وهو من المراكز ذات التأثير في دوائر التحليل والتقدير السياسي في نيويورك وواشنطن، هذا القرار الذي اتخذته الإدارة الأمريكية خاصة التحول في مقاربتها تجاه المسألة الإيرانية، ودعا خبراء المركز إلى أن تكون هذه المقاربة جزءاً من السياسة الخارجية الأمريكية من حيث الحوار مع الإيرانيين والسوريين.(١٧٣) وعلى الرغم من أن كلا الجانبين، الإيرانيون والأمريكيون لم يفصحا عن أنهما يسعيان إلى إجراء مباحثات مباشرة على هامش الاجتماع، فقد توقع الخبراء إمكانية حدوث مثل هذا اللقاء، كما توقعوا أن يحقق ذلك اللقاء "بناء بعض الثقة" بينهما وإن كانت الشكوك بين الجانبين وصلت لدرجة من العمق حتى أن تلك الثقة أصبحت أبعد ما تكون الآن.(١٧٤)

وقد اعتبر خبراء آخرون أن القمة الأخيرة بين الملك عبدالله عاهل السعودية والرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ووعودهما برأب الصدع بين القوى السنية والشيعية لم تحقق نتائج كبيرة ملموسة وهو ما دفعهم للتقليل من الآمال المعقودة على اجتماع بغداد خاصة لأن القوى التي تخوض الصراع على الأرض من المحتمل ألا تعنيها بالضرورة أولويات أو اهتمامات اللاعبين الدوليين والإقليميين. وقد تمثل ذلك في تحفظ بعض القادة العراقيين حول مدى فعالية وتأثير مثل هذا الاجتماع من حيث تدويل الصراع العراقي، وتأكيد آخرين أن حل الانقسامات الطائفية لا يقدر عليها إلا العراقيون أنفسهم لا القوى الخارجية مثل إيران، والسعودية والولايات المتحدة.(١٧٥)

المنظور الإقليمي - اجتماع بغداد

على خلفية اجتماع قمة الرياض بين إيران والسعودية قبيل اجتماع بغداد بأيام قليلة (اجتماع القمة في ٤ مارس، واجتماع بغداد في ١٠ مارس) وعلى خلفية

اجتماع الكويت في ١٦ يناير في مطلع عام ٢٠٠٧، ثم إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية في السابع والعشرين من فبراير ٢٠٠٧ أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي عن الاشتراك في اجتماع بغداد، ثم على خلفية التوقعات المتباينة في نهاية المطاف لاجتماع بغداد سواء كخطوة إيجابية، أو خطوة هامة، وفرصة لإمكانية الحوار المباشر مع إيران، نلمس صورة من ردود الفعل الإقليمي والدولي لنتائج اجتماع بغداد، يسود بعضها التفاؤل الحذر، ويسود بعضها التشاؤم إلى درجة الرفض والمعارضة.

وصف الدبلوماسيون في واشنطن المباحثات الإقليمية في بغداد التي أدت إلى اللقاء المباشر والمصافحة بين الإيرانيين والأمريكيين بأنه بمثابة تحطيم للجليد Ice Breaker ويرون أنه على الرغم من عدم وجود قنوات دبلوماسية رسمية بين الولايات المتحدة وإيران لسنوات طويلة، فقد تم تبادل الرسائل بهدوء عبر قنوات خلفية، ومنذ بعض الوقت تحقق الاستجابة الطفيفة لبعضها، كما قوبل بعضها بالصد والرفض، إلا أن اجتماع بغداد الأخير في ١٠ مارس ٢٠٠٧ في نظر الدبلوماسيين في واشنطن هو الاجتماع الأول الذي يلتقي فيه ممثلو الدولتين بشكل علني ورسمي برغم الإطار الإقليمي للاجتماع، وهو ما يفتح الباب للاجتماع على المستوى الوزاري التالي الذي تشارك فيه وزيرة الخارجية الأمريكية مع وزير الخارجية الإيراني بعد عدة أسابيع (عقد اجتماع لاحق في مطلع مايو ٢٠٠٧ في مدينة شرم الشيخ خصص أساساً لبحث المسألة العراقية).

وبرغم هذه النبرة المتفائلة، فإن جماعات المحافظين في إدارة الرئيس بوش ترفض وتستبعد إمكانية إجراء مفاوضات جادة مع إيران حتى تتخلى إيران عن برنامجها النووي الذي تعتقد الدوائر المحافظة أنه يهدف إلى تزويد إيران بالأسلحة النووية.

وعلى النقيض من الجماعات المحافظة تلك، نجد دوائر أخرى من أعضاء الحزب الجمهوري، ومن بينهم وزير الخارجية الأمريكي السابق جيمس بيكر يحبّذ الحوار مع إيران لاستكشاف إمكانيات تخفيف التوتر مع الولايات المتحدة. وترى فئة ثالثة أنه من قبيل الأوهام أن تشارك الولايات المتحدة إيران في حوار إستراتيجي شامل، وأن كانت ثمة بعض الدلائل لاحتمال مشاركة إيران في بعض التدابير لتحقيق الاستقرار في العراق والتعجيل بانسحاب القوات الأمريكية.

ويرى أصحاب هذا الرأي أن إيران إنما تسعى لتحقيق تأثير قوي ومهيمن في الشرق الأوسط، وهو تأثير يمتد للعراق بطبيعة الحال، لكن استقرار العراق ربما يكون أكثر ملاءمة للخطط الإيرانية من وقوعه في هاوية الفوضى وعدم الاستقرار بسبب الحرب الأهلية، وربما كانت التطورات والأحداث المتغيرة داخل إيران، وداخل الولايات المتحدة هي التي أثارت احتمال إجراء مباحثات بينهما لتخفيف حدة التوتر. وتدور هذه المتغيرات في المقاربتين الأمريكية والإيرانية حول نقطتين، الأولى، إرسال الإدارة الأمريكية حاملتين للطائرات بالقرب من سواحل إيران ثم إنكارها، أنها تستعد لشن الحرب عليها، وهو ما أثار لدى إيران مخاوف تعيد للذاكرة الحرب التي شنتها على العراق. أما النقطة الثانية، فهي ظاهرة التراجع الواضح في تأييد الشباب والعاطلين في إيران للرئيس محمود أحمدي نجاد المثير للجدل الذي لم يفلح في تحسين الأحوال الاقتصادية.(١٧٦)

أما على الجانب الآخر كما يرى المحللون، فإن ثمة تحوّل وتغير ملموس في توجه السياسة الخارجية الأمريكية من المنهج الآحادي إلى المنهج متعدد الأطراف في علاقاتها الدولية، ومن منهج المواجهة إلى منهج الحوار والمشاركة، ولعل الرئيس بوش، الذي يعي كم من الوقت المحدود يتبقى لانتهاء ولايته في الرئاسة، فهو يسعى ويعمل باتجاه تغيير المقاربة نحو إيران، ونحو غيرها من مشكلات شرق

أوسطية، حتى يساعد في أن يخلفه رئيس جمهوري آخر، بمعنى أن الدافع الحقيقي وراء هذا التحول في مسارات السياسة الخارجية الأمريكية وفي اقترابها من المسألة الإيرانية ربما كان في المقام الأول هو دافع سياسي داخلي يتصل بانتخابات الرئاسة القادمة في الولايات المتحدة، وإتاحة الفرصة لمرشح من الحرب الجمهوري بالفوز خلفاً للرئيس جورج بوش، بعد أن تكاثرت وتعالت أصوات النقد لسياسته في العراق، وتحذيره من عواقب الخيار العسكري ضد إيران، والتعقيدات التي انتهت إليه الأوضاع في لبنان، والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني، والنشاط المتزايد للسياسة الإيرانية في هذه المجالات مجتمعة.

المواءمة العربية الخليجية مع مظاهر التحول

أما من زاوية المقاربتين العربية والخليجية لظواهر التحول الأولي في التعامل الأمريكي البازغ، نلمس بالمثل قدراً غير قليل من المواءمة مع هذه التحولات الجديدة التي تميل إلى استكشاف أساليب الحوار والمقاربة الدبلوماسية، أو كما عبّر أمين عام جامعة الدول العربية في حديث له مع صحيفة الحياة اللندنية، بأن الأمر يستدعي الحوار الأمريكي الإيراني، وبالدرجة نفسها الحوار العربي الإيراني، وأنه يجب أن يكون هنالك مناقشة وحوارات بين العراقيين، ودول جوار العراق، والدول الخمس والدول الثمانية.[١٧٨] أي بين كل من له مصلحة سواء اقتصادية أو سياسية أو أمنية، مؤكداً الحديث أن إيران تقوم بهجوم شامل على المنطقة، هو تعبير غير دقيق، وأن إيران دولة كبيرة، وتريد أن تثبت وجودها، وأن تكون جزءاً من المعادلة الإقليمية العامة في المنطقة. وطالب أمين عام الجامعة العربية بحوار إستراتيجي وعميق مع الإيرانيين. وهو يرى أن اللقاء الأخير بين الملك عبدالله بن عبدالعزيز والرئيس نجاد يصب في هذا الاتجاه.[١٧٩]

وذلك أيضاً هو المضمون نفسه الذي أكده وزير خارجية مملكة البحرين الشيخ خالد بن أحمد آل خليفة في حديثه لصحيفة (الوسط) البحرينية في ١٥ مارس ٢٠٠٧ حين تناول العلاقات الأمريكية الإيرانية، وأبعاد الموقف الخليجي العربي بقوله "إننا نتحدث عن "الحل السلمي"، ونفى وزير خارجية البحرين ما تناقلته تقارير عدة عن توجيه ضربة عسكرية إلى إيران بقوله: لا أحد يتحدث عن ضربة ستوجه إلى إيران بل إن المطلوب من الجميع من إيران ومن الولايات المتحدة أن تكون هنالك شفافية في التعاون بين الطرفين، وفي كل القضايا العالقة سواء كان ذلك فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني أو الوضع في العراق.[١٨٠] وهو بذلك إنما يضع المقاربة الخليجية العربية تجاه المسألة الإيرانية في منظورها الإقليمي الجامع الشامل لمختلف الجوانب التي تشمل الملف النووي، والمسألة العراقية والجوانب المتصلة بها من زاوية السياسة الإيرانية الإقليمية، كما يضع المقاربة في سياق المواءمة مع التوجهات العربية عامة والإيرانية والأمريكية بشكل خاص. وفي إجابة أكثر صراحة على التساؤل المطروح. وحول ما يوصف بالخطر الإيراني وربطه بأحداث العراق ولبنان، يجيب الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز في معرض حديثه أمام مؤتمر الأمن في الخليج ٥ مارس ٢٠٠٧ بأنه يفضل النظر إلى إيران بوصفها دولة جارة وصديقة تربطنا بها روابط تاريخية ومصالح اقتصادية، وأن الخلاف المذهبي بين إيران ودول مجلس التعاون يجب ألا يؤدي إلى نوع من العداء، وأن ما يفترض أن يكون هو تعاون وشراكة بين دول متجاورة.

وعن الجانب الأمني، أكد الأمير تركي الفيصل، أن دول مجلس التعاون تسعى لاستتباب الأمن لجميع دول المنطقة، وضرورة حلّ القضية الفلسطينية، وضرورة خلو منطقة الشرق الأوسط من جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وحق جمع دول المنطقة المشروع في الاستخدام السلمي لجميع أنواع الطاقة، بما فيها الطاقة

النووية. كما لا يحق للمجتمع الدولي أن يكيل بكيلين، فيحرمنا وإيران، بل يندد بنا جمعياً عندما نسعى لاقتناء أسباب المعرفة النووية من جهة، ويغض الطرف عما قامت وتقوم به إسرائيل التي أصبحت تملك القنبلة النووية.(١٨١) وتحليل المضمون لمفردات هذه المداخلات المتفرقة من مقابلات صحفية، أو تصريحات رسمية، أو كلمات أمام اجتماعات إقليمية يكشف عن أن ثمة قواسم مشتركة في المقاربة العربية والخليجية تجمع بينها فيما يشبه القاسم المشترك الأعظم الذي يدور حول منهج الحوار، والتفاوض، وتوازن المصالح، والبحث عن نقاط التقاء.

بل إن وزير خارجية مصر - ذات العلاقات المتأرجحة شبه المقطوعة على مستوى السفراء بين طهران والقاهرة - قد صرح أن مصر ترى إيران دولة إسلامية ذات تأثير، ولكن لديها مشاكل مع العالم العربي، ومشكلتها الرئيسة هي مشكلة الملف النووي. ومن هنا تقول مصر إن البرنامج النووي هو حق لإيران في الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، ونتمسك به لأنه حق للجميع، وأن كان وزير خارجية مصر مع ذلك يرى أن إيران تستخدم أوراقاً عربية لمواجهة العالم الغربي، وللتأثير في لبنان، وفي العراق، وفي السودان، وفي اليمن.(١٨٢)

ويرى كذلك أن الانتشار الإيراني النشط، هو انتشار على نطاق العالم، وهو يستهدف أولاً الملف النووي الإيراني والدفاع عن وجهة النظر الإيرانية، ونحن - كما يقول وزير خارجية مصر - نعترف بالمصالح الإيرانية، ولكن هذه المصالح ينبغي ألا تمتد إلى الأرض العربية وخاصة ضرورة عدم التدخل في الشأن العراقي.(١٨٣) فالمقاربة المصرية شأنها شأن المقاربات العربية الأخرى مثل السعودية، وغيرها من مقاربات مجلس التعاون تهدف لقدر واضح من التوازن في الاعتراف بالمصالح الإيرانية والحقوق الإيرانية فيما يتصل بالبرنامج النووي الإيراني مادام مرتبطاً بالأغراض السلمية، ولكنها تكرر في أكثر من منتدى،

أو بأكثر من صياغة ضرورة انتهاج سياسة خارجية من قبل إيران تقوم على احترام المصالح العربية، وعدم التدخل في شئونها الداخلية، مع الإقرار الواضح بالتأثير الإقليمي لإيران على الساحة الإقليمية خاصة في دول الجوار.

ويزيد وزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية (فيما بعد رئيس وزراء قطر) هذه المقاربات الخليجية العربية وضوحاً وتحديداً في كلمة له أمام المؤتمر الرابع للمال والاستثمار في لندن في ١٤ مارس ٢٠٠٧ جاء فيها: ضرورة أن تعمل جميع الأطراف من منطلق الحرص على السلام والاستقرار من خلال اللجوء إلى طاولة المفاوضات، والجلوس سوياً في حوار مباشر وغير مباشر لأن الجميع في الحوار فائز، أما في الحرب فالكل خاسر ولا فائز فيها، مؤكداً أن استخدام القوة العسكرية لن يربح فيها أحد، وأن الجميع خاسرون عند اللجوء إلى الحرب، وأن الأمل الوحيد في الحفاظ على استقرار منطقة الخليج والشرق الأوسط هو الجلوس لطاولة المفاوضات. "مضيفاً بوضوح أكبر أن قطر" ترفض اللجوء إلى الحل العسكري في حل أي نزاع، وعلى الجميع أن يعمل على فض المنازعات بالطرق السلمية "وكرر وزير خارجية قطر في السياق نفسه: " إن دولة قطر لن تشارك في أي هجوم على إيران إذا قررت الولايات المتحدة الأمريكية توجيه ضربة لها بسبب برنامجها النووي، ولن تشارك بأي شكل من الأشكال في إلحاق الضرر بإيران". [(١٨٤)]

وفي سياق الشرح المحدد لاحتمالات استخدام الخيار العسكري، أجاب وزير خارجية قطر بقوله "إن اللجوء إلى القوة العسكرية خيار مرفوض، والمنطقة لا تريد الحرب، ومن الأفضل لنا جميعاً أن نبحث عن حل سلمي للملف النووي الإيراني سواء عبر مجلس الأمن، أو الحوار المباشر، أو غير المباشر، أو بأي طريقة تجنب الصراع واللجوء إلى القوة العسكرية في منطقتنا التي تعتبر واحدة

من أهم مناطق العالم وأكثرها تأثيراً على الاقتصاد العالمي، حيث إن الحرب لن تؤدي سوى المزيد من التدهور وعدم الاستقرار". [١٨٥]

وحديث وزير خارجية قطر يكرر المعاني نفسها بألفاظ وتعبيرات مختلفة، لكنها تتفق في الجوهر والاتجاه والمقاربة مع مضمون ما طرحه وزير خارجية البحرين من قبل، وأمين عام جامعة الدول العربية، ووزير خارجية مصر، والأمير تركي الفيصل، في مناسبات مختلفة، لكنها في تواريخ تزامنت مع حدوث مظاهر للتحول في المقاربات الأمريكية الأوربية. [١٨٦]

وقصارى القول، إن المقاربة الخليجية العربية تجاه المسألة الإيرانية باتت أقرب ما تكون إلى المعالم الواضحة، بالنسبة لمنهج التعامل مع المسألة الإيرانية سواء البرنامج النووي الإيراني أم المظاهر الأخرى للسياسة الإيرانية الإقليمية. وقد تمثلت هذه المقاربة في شكل تجليات فردية أو في شكل تعبيرات جماعية. وكان الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية يبادر بين الحين والآخر إلى الإفصاح عنها في بعض المناسبات، ولعل آخرها ما جاء في بيانه أمام المؤتمر الثاني عشر لأمن الخليج في ٥ مارس ٢٠٠٧ حين تناول العلاقات الخليجية الإيرانية فوصفها بقوله "إن إيران تمثل شريكاً ضرورياً لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج بحكم الجوار الجغرافي بين دول مجلس التعاون وإيران، ومن الصعوبة على دول هذه المنطقة، التخلص من حتمية الجغرافيا ومتطلباتها. [١٨٧]

وزاد الأمين العام لمجلس التعاون المقاربة الخليجية الجماعية لأزمة الملف النووي الإيراني وضوحاً وتحديداً في إشاراته إلى معارضة إدخال العامل النووي العسكري من جانب أي طرف في معادلة ميزان القوى الإقليمي لأنه سوف يخلق سباقاً جديداً، وأن الحل السياسي لتلك الأزمة مازالت أمامه فرصة، ويتطلب

نظرة واقعية، مع تأكيده لرفض تصعيد الأزمة إلى مواجهة عسكرية لما لها من تداعيات سلبية وكوارث محتملة،[١٨٨] مع المطالبة بعدم استثناء أي دولة تسعى لامتلاك أسلحة الدمار الشامل، وتكرار الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط بما فيها منطقة الخليج، خالية من أسلحة الدمار الشامل.[١٨٩]

وربما كان ضرورياً في النهاية لاستكمال تحليل عناصر المقاربات الدولية والإقليمية للمسألة الإيرانية أن نلقي ولو نظرة من عين طائر - كما يقال مجازاً - لبعض التفاعلات الإقليمية غير العربية - بما فيها الإسرائيلية - للمسألة الإيرانية وخاصة مسألة الانتشار النووي في الشرق الأوسط، وقبيل الخوض في هذا الجانب من المقاربات يجب التحفظ بالقول أن المقصود ليس هو التطرق بالعمق والتفصيل الواجب للسياسة النووية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، فهذا البحث مستقل وهام وقائم بذاته، لكن حديثنا سيكون مقصوراً على إشارات ذات صلة بالتطورات الخاصة بالأزمة النووية الإيرانية والمقاربات الدولية والإقليمية العربية حيالها خاصة في الشهور الأخيرة.

ترى التقديرات الإسرائيلية - بادئ ذي بدء - أن ثمة تحولاً ملحوظاً طرأ على المواقف العربية ما بين عام ٢٠٠٢ تاريخ بدء الخلاف حول طبيعة البرنامج النووي الإيراني ونهاية ٢٠٠٥ وبدء التحركات والضغوط الدولية - مجلس الأمن - الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والاتحاد الأوربي على إيران، ترى المصادر الإسرائيلية أن التفاعل العربي بما في ذلك التفاعل الخليجي كان يتصف بدرجة من الصمت بل اتصف كما ترى المصادر الإسرائيلية بنوع من الدعم لوجهة النظر الإيرانية على نحو ما شهده مؤتمر المراجعة لاتفاقية منع الانتشار النووي، حيث وقفت مصر إلى جانب إيران - كما تقول التقديرات الإسرائيلية - حتى تحول الأنظار عن إيران وتركيزها على إسرائيل، والتمسك بحجة محاباة إسرائيل، وتطبيق معايير مزدوجة في مسألة منع الانتشار النووي.[١٩٠]

وترى المصادر الإسرائيلية أن هذا الموقف طرأ عليه تحول واضح لإدراك الخطر الحقيقي لامتلاك إيران للقدرات النووية، وذلك منذ بداية إفصاح الدول الخليجية عن اعتراضاتها وخشيتها من هذا التطور خاصة أنه في أعقاب حرب لبنان في الصيف الماضي، بدأت الدول الإقليمية تنظر إلى النشاط النووي لإيران من منظور جيوبوليتيكي أشمل وأوسع، إذ أن الحرب في لبنان قد أكدت وأبرزت طبيعة ومدى مخططات السيطرة الإقليمية لإيران من وجهة النظر الإسرائيلية، وبخاصة نواياها في السيطرة في منطقة الخليج ثم في الشرق الأوسط الأوسع. لذلك فإن حيازة إيران لقدرات نووية يضفي على هذه المخططات خطورة كبيرة.

وتمضي المصادر الإسرائيلية في تقييمها لتفاعلات الدول العربية والخليجية، فتقول إن فهم مثل هذا القلق الحقيقي من جانب تلك الدول تجاه النشاط النووي الإيراني، يفسر ذلك التوجه الجديد تجاه إيران وهو اتجاه يتمثل في الانخراط في سلسلة من الأنشطة السياسية للتصدي لنفوذها الإقليمي المتزايد.

وتسوق المصادر الإسرائيلية مثلاً لذلك، القلق السعودي البالغ من تزايد النفوذ الإيراني في العراق ولبنان وفي السياسات الفلسطينية، والمبادرة السعودية في الآونة الأخيرة لاتخاذ خطوات لدعم دورها الإقليمي باستضافة منظمتي فتح وحماس في اجتماع مكة، ثم تنظيم اجتماع القمة مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد لمحاولة حسم التنافس الحاد بينهما، وأن كانت السعودية لم تزل توجه الانتقاد للأطماع النووية الإيرانية، وتأكيد حق السعودية نفسها في أن يكون لها برنامجها النووي الخاص.

بيد أن المصادر الإسرائيلية في إطار ذلك المنظور الإقليمي تقلل من احتمالات استمرار أو فعالية ما يوصف بائتلاف الدول المعتدلة في الشرق الأوسط لمواجهة المعسكر الراديكالي الذي تدعمه إيران خاصة على المدى البعيد، مادامت إسرائيل سيكون له دورٌ ما في مثل هذا الائتلاف.[١٩١]

وتوجز هذه المصادر الإسرائيلية تقديراتها في أن الأنشطة النووية الإيرانية قد أثارت مخاوف جديدة وعميقة على مستوى المنطقة كلها، ويمكن أن يطلق سباقاً في التسلح بل وانتشاراً نووياً خطيراً، وهي تقديرات تتفق في مجملها ومضمونها بشكل عام مع المقاربات الأمريكية الرسمية وغير الرسمية، وهو ما يشير إليه بعبارات صريحة ومحددة بعض خبراء الدراسات الأمنية حين يتحدثون عن الموجة الجديدة من التطورات النووية، وهم يرون أن التقدير السريع للقدرات النووية في منطقة الشرق الأوسط يشير بوضوح إلى أنه يوجد في المنطقة بالفعل دولة نووية عسكرية كبرى هي إسرائيل، ودولة يوشك أن تكون قوة نووية هي إيران، لكن هذه القائمة ستظل غير مكتملة، ما لم تذكر دولٌ أخرى تطلعت في وقت من الأوقات إلى نوع من القدرة النووية، وهي مصر، والعراق، وليبيا، والجزائر، والسعودية وتركيا.

كما تشير المصادر الأمريكية نفسها إلى أنه في الآونة الأخيرة (ديسمبر ٢٠٠٦) بحثت مجموعة دول مجلس التعاون مع فريق من خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية خططاً تتصل ببرنامج نووي سلمي مشترك حتى أصبح السؤال المطروح ما إذا كانت المنطقة سوف تواجه ظاهرة تتابع ردود الأفعال في هذه المنطقة التي يسودها الاضطراب والقلق، أم أن ذلك مجرد رغبة في الحصول على الطاقة، وهو ما يدفع تلك الدول لحيازة الطاقة النووية خوفاً من القلق الخطير تجاه مستقبل الطاقة في المنطقة، أم أن ذلك يحدث رداً لقدرة إسرائيل النووية، أو رداً على البرنامج النووي الإيراني؟

ولعل الإجابة تكون في كل هذه الاحتمالات، وفي كل الأحوال، فإن الأزمة الإيرانية النووية قد أطلقت بالفعل موجة جديدة من التطورات النووية على صعيد منطقة مثقلة بالمشكلات المعقدة. ومهما كان الدافع، فإن اتخاذ القرار بحيازة الطاقة النووية، ربما يؤدي إلى عواقب كارثية إذا أدى إلى قرارٍ آخر في وقت ما بتحويل هذه الطاقة من الأغراض السلمية إلى الأغراض العسكرية.(١٩١)

خاتمة

يخلص الباحث من رصد وتحليل تطور المقاربات الدولية والإقليمية، بثوابتها ومتغيراتها، إلى استبيان مجموعة من الخيارات والبدائل التي تحكم المقاربات الأوربية والأمريكية، تدور في فلكها معظم التحركات السياسية، ما بين خيار العقوبات وخيار الحوافز، أو خيار سياسة العزل والحصار، وسياسة الحوار والمفاوضات. وقد سلكت دول الاتحاد الأوربي والإدارة الأمريكية هذين السبيلين معاً وبشكل متوازٍ عبر مدة غير قصيرة امتدت عدة سنوات منذ عام ٢٠٠٢ حين بدأت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تناقش تقاريرها الخاصة بمدى التزام إيران بنصوص اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الضمانات الخاصة بالنسبة المسموح بها في أنشطة تخصيب اليورانيوم.

وقد كانت الحركة الأوربية الأمريكية على الصعيد الدولي تنتقل مرة إلى مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومرة أخرى إلى مجلس الأمن، ومرة ثالثة إلى مفاوضات جماعية بين إيران ودول الاتحاد الأوربي في محاولات مستمرة لإقناع إيران بالتخلي عن الاستمرار في برنامج تخصيب اليورانيوم مقابل مجموعة من الحوافز والضمانات، في الوقت الذي كانت الإدارة الأمريكية تلوح بأن كل الخيارات مطروحة للحيلولة دون استمرار برنامج التخصيب وتحقيق إمكانية تصنيع التسلح النووي الإيراني.

ولم يكن خافياً أن تياراً قوياً داخل الإدارة الأمريكية يدفع في طريق الضغط والتشدد إلى حد فرض العقوبات لردع إيران، وفريق ثانٍ كان يدعو للعمل الدبلوماسي والحوار والتفاوض.

وربما يمثل اللجوء إلى مجلس الأمن في منتصف عام ٢٠٠٦ بصدور القرار ١٦٩٦ في ٣١ يوليو ٢٠٠٦، ورفض إيران لهذا القرار، منحىً جديداً في المقاربات الأوربية والأمريكية بدأت تتسم بالاتجاه لمزيد من الضغط والميل إلى سياسة العقاب والعزل وتهيئة المسرح الدولي والإقليمي لسياسة التدابير القسرية، طبقاً لنصوص الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بدءاً بالعقوبات الاقتصادية وغير العسكرية. وبدأت تخيم على منطقة الخليج ودول مجلس التعاون بشكل خاص أجواءٌ من المخاوف والقلق العميق من عواقب احتمالات المواجهة والصدام بين إيران والولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوربي بل والمجتمع الدولي بعد توفير غطاء من الشرعية بقرار مجلس الأمن، وكذلك من الآثار المحتملة لسياسية إيران النووية وحوزتها للقدرات العسكرية النووية بآثارها الإستراتيجية والبيئية بعيدة المدى.

في ظل هذا المناخ الذي غلب عليه القلق والتوتر وقدرٌ غير قليل من التشاؤم، بدا أن الدول الخليجية العربية تتجه لبلورة مقاربة خاصة بها تحدد ملامحها في اجتماعاها الوزارية وفي اجتماعات القمة، توازن فيها بين اعتبارات مختلفة، أولها التزامها بالشرعية الدولية وبقرارات مجلس الأمن من ناحية، ثم تأكيدها مراراً على أهمية الحوار والمفاوضات والحل السلمي، ثم حث إيران من جهة ثالثة على التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتحذير من عواقب الكوارث البيئية. لكن المقاربة الخليجية العربية كانت تضع أمن منطقة الخليج، في إطار أمن منطقة الشرق الأوسط من حيث الدعوة لإخلائه من أسلحة الدمار الشامل. وقد تمثل هذا الحوار الإستراتيجي في كثير من بيانات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وفي تصريحات الأمين العام، وفي المؤتمرات غير الرسمية التي تعقد في إحدى دوله.

كذلك، فقد مضت المقاربة الخليجية العربية إلى النظر إلى الأزمة أو المسألة الإيرانية من منظور أشمل وأوسع يتجاوز الخلاف حول البرنامج النووي في ذاته إلى رصد تطورات التأثير والنفوذ الإيراني في مجمل السياسة الإقليمية سواء في العراق، أم في لبنان، أم في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي، على نحو يبرز الترابط والتشابك والتداخل بين كل هذه القضايا مجتمعة، والتأثير المتبادل سلباً وإيجاباً بين كل منها.

وكانت المقاربة العربية الخليجية تتقاطع بشكل مستمر مع المقاربة الأوربية الأمريكية في إطار المشاورات الأمريكية الخليجية خاصة فيما يتصل بسياسات الدفاع عن أمن منطقة الخليج، فيما يعزز أواصر التعاون الدفاعي القائم ضد التهديدات المحتملة في المنطقة، وبما يبرز بشكل أكبر مدى أهمية تفعيل المدخل الإستراتيجي الأمريكي في مثلث العلاقات الخليجية - العربية - الإيرانية - الأمريكية، خاصة مع ازدياد حرج وتدهور الموقف الأمني في العراق، وآثاره المباشرة على دول الجوار الخليجي. وهو ما انعكس - بالتوازي مع التنسيق الخليجي الأمريكي - على حوارات إيرانية خليجية عربية في محاولة من القيادة الإيرانية لشرح سياستها وطمأنة دول مجلس التعاون بالنسبة لنواياها.

هذه التفاعلات الخليجية العربية الإيرانية مع السياسات الأمريكية والأوربية، كشفت مع نهاية عام ٢٠٠٦ وصدور قرار ثان من مجلس الأمن في ديسمبر ٢٠٠٦، عن مسار أشد وعورة، وربما الأخطر في دلالاته بالنسبة للخيارات والبدائل المطروحة على كل من اللاعبين في هذه الأزمة المثلثة الأضلاع بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من ناحية (مع عناصر التفاوت الداخلية فيما بينها) وبين دول مجلس التعاون من ناحية ثانية (بما في ذلك مصر والأردن اللتين

بدأتا في عملية تنسيق واصطفاف مع دول المجلس والولايات المتحدة) وبين إيران من ناحية ثالثة.

وربما كان عام ٢٠٠٧، بما يحمله من آثار سياسية واقتصادية لقرار مجلس الأمن الجديد، يحمل للمقاربات كلها عناصر جديدة تضيف إلى تعقيداتها المزيد من المضاعفات. ولاشك في أن المناخ الذي كان سائداً بعد صدور قرار مجلس الأمن قد ساعد إلى حدٍ كبير في بلورة المقاربات خاصة المقاربات الأمريكية - الأوربية والخليجية، وهو ما نلمسه بوضوح في خط التشدد الحاد والميل للمواجهة والصدام بكل تداعياته مع السياسة الإيرانية. وقد تكشفت الدلائل على هذا الميل للتصعيد في رسالة الرئيس بوش للأمة في ١٠ يناير ٢٠٠٧ ثم في رسالة الاتحاد ٢٣ يناير من ٢٠٠٧ وتركيزه فيهما على ما وصفه باتهام إيران بالتدخل في الشئون العراقية، وهو ما استخلصت من ثناياها ومن تقارير كثيرة بوجود احتمالات بصدام عسكري مع إيران رغم نفي المصادر الأمريكية الرسمية لمضمون هذه التقارير.

أما الاستخلاص الثاني من جملة هذه التقارير فهي الدعوة القوية للحوار والتفاوض مع إيران، وتجنب أخطاء الحرب مع العراق مع التشكيك في التقارير الأمريكية الرسمية الخاصة باتهام إيران سواء بالنزوع لتصنيع أسلحة نووية أو بالتدخل في العراق لتزويد المتمردين بالسلاح.

وسط هذا وذاك، كان إعلان الكويت - الذي صادقت عليه دول مجلس التعاون، بالإضافة للولايات المتحدة مصر - منعطفاً هاماً وخطيراً في توحيد المقاربات الخليجية الأمريكية والعربية (مصر والأردن) من ناحية، وفي الإعلان الصريح بتأييد الإستراتيجية الأمريكية الجديدة تجاه العراق، وفي تأكيد التزام الولايات المتحدة بأمن الخليج، ومن ثم تأكيد مفهوم الترابط والتشابك

والتداخل بين المشكلات الإقليمية، بدءاً من النزاع العربي الإسرائيلي، إلى تحقيق الاستقرار في العراق، إلى ضمان أمن الخليج حتى وأن لم يشر هذا الإعلان صراحة إلى المسألة النووية الإيرانية، إلا أنه نظر إلى أمن الخليج كجزء من أمن الشرق الأوسط ككل.

وفي هذا السياق، فإن المقاربة الخليجية بصفة خاصة بدأت مع التطور السريع للأحداث، تفصح عن نفسها أكثر فأكثر تجاه المسألة الإيرانية على لسان زعماء المنطقة، السعودية والكويت، في منتدياتها غير الرسمية (حوار المنامة)، وتتحدث عن التهديدات التي تتعرض لها دولها من جراء سباق التسلح النووي بأسلوب أكثر صراحة.

أما المقاربة الإيرانية، فهي لم تصل بعد إلى مرحلة الامتثال للضغوط التي فرضها قرار مجلس الأمن أو لممارسات الحصار المالي الأمريكي في المصارف الأوربية، كما أنها لم تعلن في أي منتدى عن تراجعها عن برامج تخصيب اليورانيوم، حتى وأن كان الوضع الداخلي - كما رصدت تقارير كثيرة - قد يوحي باحتمال مراجعة إيرانية لأولوياتها في مواجهة التحرك الأمريكي والإقليمي الكثيف. وحتى الآن تقف المقاربة الأوربية غير محددة المعالم، فهي تارة تحبذ وتفضل سياسة المسار المزدوج (العقوبات والحوافز) لكنها في الوقت نفسه تدرك أن العقوبات لم تفلح في إقناع إيران بالتخلي عن برنامجها.

أما الخطاب السياسي الإيراني، فيظل، كما يتمثل في مواقف وتصريحات الرئيس محمود أحمدي نجاد، وفي تصريحات لاريجاني كبير المفاوضين، وتصريحات متقي وزير الخارجية أمام مؤتمر ميونخ للسياسة الأمنية في ميونخ في فبراير ٢٠٠٧، يحوي خليطاً من سياسية التحدي واتجاه الرغبة في التهدئة والتأجيل والتلويح بالرغبة في التوصل لحل سياسي.

وعلى خلفيات التدهور في الموقف الأمني في العراق، وتعقيدات الأزمة اللبنانية، ونكسات عملية السلام، والنزاع الفلسطيني الإسرائيلي، والإدراك المتنامي لتعاظم النفوذ الإيراني الإقليمي وتدخلاتها في تعقيد الأزمات السابقة، ثم على خلفيات مظاهر التغير في موازيين السياسة الداخلية الأمريكية وتأثير الديمقراطيين وإلحاح الساسة والمفكرين على فتح باب للحوار مع إيران وسوريا (تقرير لجنة بيكر هاملتون) والدعوة للحديث والحوار، والتحذير من خيار اللجوء للقوة، على خلفيات هذا كله، وربما بدافع منه، طرأ تحول قد يكون حقيقياً، وقد يكون تكتيكياً حتى يوضع موضع الاختبار على اتجاه السياسية الخارجية الأمريكية حين وافقت على اقتراح حكومة العراق بالمشاركة في اجتماع إقليمي في بغداد في العاشر من مارس ٢٠٠٧ مما يعتبر مؤشراً قد يفتح الباب ولو بطريق غير مباشر أمام حوار أشمل مع إيران حول المسألة النووية بل حول سياساتها الإقليمية ككل مع الولايات المتحدة.

ولابد من قراءة هذا التحول الذي لم تزل دلالاته تتجلى يوماً بعد يوم على خلفية تطور لا يقل إثارة ودلالة هو القمة الإيرانية السعودية في الرابع من مارس ٢٠٠٧ التي تركزت فيما روت التقارير حول الاستقرار في العراق والدور الإيراني في هذا السياق، بالإضافة إلى دور إيران في مشكلات إقليمية أخرى مثل لبنان، وتأييد المنظمات المعارضة في غزة والضفة الغربية، والاستقطاب بين القوى السنية والشيعية سواء في العراق أم في منطقة الخليج والمنطقة العربية بشكل عام.

ففي إعلان الكويت في منتصف يناير ٢٠٠٧ وقد طرحت القضايا الإقليمية وأمن الخليج، حيث شاركت دول مجلس التعاون مع مصر والأردن والولايات المتحدة ثم في اجتماع بغداد في العاشر من مارس ٢٠٠٧ ، وقد شاركت أيضاً دول الجوار العراقي المباشر ثم مصر، والولايات المتحدة وأعضاء مجلس الأمن الآخرون

والاتحاد الأوربي، وبين الاجتماعين، طرحت القضايا الإقليمية نفسها، وفي مقدمتها الدور الإيراني والاستقطاب بين القوى السنية والشيعية، كذلك في اجتماع إسلام أباد في فبراير ٢٠٠٧، الذي ضم دولاً عربية وإسلامية، فيما بدا أن المشكلات السياسية والأمنية والإستراتيجية للمنطقة قد تشابكت، وتداخلت، وتعقدت، وأن قاسمها المشترك أو لنقل مفتاحها المشترك قد يكون هو خيار الحوار مع إيران في إطار إقليمي أوسع، أو ربما استنفاد الأساليب والطرق الدبلوماسية، والاستجابة لنداءات التحذير من احتمالات الانزلاق إلى الخيار العسكري.

لكن الحديث عن خيارات الحوار لم يزل يختلط بالحديث عن خيارات القوة، ولا يمكن القول باطمئنان كبير أن أحدهما يرجح الآخر حتى الآن. إن القراءة المدقعة لثوابت ومتغيرات المقاربات الأمريكية والخليجية والعربية والأوربية بل والإيرانية لاسيما خلال عام ٢٠٠٧، واختلاط خيارات القوة بخيارات الحوار واحتمالات الوفاق بالتوازي مع المسار المزدوج للإستراتيجية الأمريكية، العقوبات عن طريق مجلس الأمن، والحوافز والتفاوض عن طريق الاتحاد الأوربي والوكالة الدولية للطاقة الذرية، كل ذلك يوحي بأن المسألة الإيرانية بكل جوانبها، وبخاصة برنامجها النووي، تكاد تصل إلى ما يسمى في علم الفيزياء "بالكتلة الحرجة" التي تتيح إمكانية الانشطار أو "تفتيت الذرة"، وأن كنا نستخدمها في هذا السياق اصطلاحياً أو مجازياً، بمعنى أن المسألة النووية الإيرانية قد نضجت في تفاعلاتها الدولية والخليجية والعربية والإقليمية بما فيه الكفاية، فهي الآن إما في بداية الطريق نحو الانفراج بعد أن فتحت نافذة ولو ضيقة للحوار غير المباشر لتفادي احتمال الصدام والمواجهة التي تكرر خطأ الحساب في غزو العراق، وإما أنها ستمضي في طريقها لتصل إلى نقطة اللاعودة على طريق خيار القوة، دون تبصرٍ حقيقيٍ بالعواقب الكارثية التي قد تحل بالمنطقة كلها.

هوامش الدراسة

١- د. محمد السعيد إدريس، الخليج والأزمة النووية الإيرانية، السياسة الدولية العدد ١٦٥ يوليو ٢٠٠٦ ص٩٦ وما بعدها.

٢- Robert, Lowe, Clair Spencer, Iran, Its Neighbours and the Regional Crises, Middle East Programme Report, Chatham House, The Royal Institute of International Affairs, 2006, P.36.

٣- صحيفة Al Khaleej Times الكويتية في ٧ مايو ٢٠٠٦.

٤- خطاب الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد أمام الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦م.

٥- صحيفة الواشنطن تايمز The Washington Times، مقال لفرانك جافني Frank Gaffney، ٣١ مايو ٢٠٠٦.

٦- The American Enterprise Institute تعليق لـ Reuel Mare Gerchect The State of America's Iran Policy, July 10, 2006.

٧- صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post مقال لـ Dennis Ross New Strategy on Iran, May 1, 2006.

٨- صحيفة كريستيان ساينس مونيتور The Christian Science Monitor, October 4, 2006, Can Rice Rally Mideast against Iran.

٩- صحيفة الواشنطن بوست The Washington Post, May 3, 2006 مقال لـ Colum Lynch, Johan Ward Anderson بعنوان U.S Crafts response on Iran.

١٠- The Christian Science Monitor, October 2, 2006 مقال بعنوان To Contain Iran, Keep Military Options Open.

١١- تقرير مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ٨ يونيو ٢٠٠٦ وثيقة GOV/2006/38.

١٢- Carneigie Endowment for International Peace: UN Resolution 1696 moots Iranian Legal Claims, (Amy Reed) مقال ايمي ريد، سبتمبر ٢٠٠٦.

١٣- المصدر نفسه.

١٤- المصدر نفسه، سبتمبر ٢٠٠٦، مقال لـPerkovich, George بعنوان Defining Iran's Nuclear Rights.

١٥- Universal Compliance, 2006 Applying Strategy to Nuclear Crises- الفصل السادس ص ص ١٦٠- ١٨٦ .

١٦- تقرير معهد العلوم والأمن الدولي حول انتهاكات إيران لضمانات الوكالة، ٢٩ سبتمبر ٢٠٠٦ ص ص ١- ٥ The Institute for Science and International Security, (ISIS), September 29, 2006, pp.1-5.

١٧- Pollack, Kenneth, The Iranian Nuclear Programme, May, 17, 2006, Testimony before Senate's Foreign Relations Committee.

١٨- Ahrari, Ehsan, How Not to Handle Iran's Nuke Aspirations, October 12, 2006, Anti-War.com.

١٩- تقرير مجلس العلاقات الخارجية في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦ عن اللقاء مع الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد في نيويورك ص١- ٢.

٢٠- El-Hokayem, Emile, Arab Gulf States, The Iran Complex, August 31, 2006, The Henry L. Stimson Centre ص١- ٣.

٢١- المصدر نفسه.

٢٢- كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ١٠ سبتمبر، مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي في منطقة الخليج، المنامة، مملكة البحرين، الأمانة العامة للمجلس.

٢٣- البيان الصحفي للدورة (١٠٠) للمجلس الوزاري لمجلس التعاون - جدة، المملكة العربية السعودية، ٥ سبتمبر ٢٠٠٦.

٢٤- كلمة عبدالرحمن العطية، أمين عام مجلس التعاون أمام مؤتمر مخاطر وتداعيات الانتشار النووي، مصدر سابق.

٢٥- نص تصريحات أمين عام مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقب الاجتماع مع وزيرة الخارجية الأمريكية في القاهرة ٤ أكتوبر ٢٠٠٦، الأمانة العامة لمجلس التعاون.

٢٦- Council on Foreign Relations, New York, April 3, 2006, Rachel Bronson, Saudis Deeply Concerned Over Iran's Nuclear Programmes pp. 1-4، وأنظر أخبار الخليج في ٢٧/١٠/٢٠٠٦، قضايا وآراء، مقال د. نبيل العسومي، الخطوة القادمة في مواجهة إيرانية.

٢٧- Council on Foreign Relations, New York, February 13, 2006, A Conversation with Prince Turki Al Faisal, A Transcript, Federal News Service (نص حديث الأمير تركي الفيصل سفير المملكة العربية السعودية في واشنطن).

٢٨- El-Hokayem, Emile, the Arab Gulf States in the Shadow of the Iranian Challenge, May 2006, The Henry Stimson Center, Washington D.C، مصدر سابق ص ص ٤- ٢٤.

٢٩- المصدر نفسه.

٣٠- المصدر نفسه، وراجع Arab Attitudes Towards Political and Social Issues, Foreign Policy and Media, Public Opinion Poll Conducted by Professor Shibley Telhamy, University of MaryLord, October 2005.

٣١- نصوص بيانات الدول الأعضاء في مجلس التعاون، على الترتيب حسب تواريخ الإلقاء أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر ٢٠٠٦،

قطر، الإمارات، الكويت، عمان، البحرين، السعودية، وثائق الجمعية العامة للأمم المتحدة، البيانات.

٣٢- المصدر نفسه.

٣٣- Peter Jones, A Gulf WMD Free Zone within A Broader Gulf and Middle East Security Architecture 2005, Gulf Research Center, Dubai, UAE أوراق مركز أبحاث الخليج - دبي - الإمارات، ص ص ٥- ١٧.

٣٤- المصدر نفسه.

٣٥- د. مصطفى العاني - أوراق مركز أبحاث الخليج، دبي - الإمارات. G.C.C States Probable Attitudes towards Military Action Against Iran Nuclear Facilities, 2004. ص ص ٧- ٢٥.

٣٦- The Media Line, Nuclear Iran Sparks Safety Fears among Arab Neighbours pp.1-4.

٣٧- المصدر نفسه، راجع نشرة مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية حول الآثار الاقتصادية المترتبة على الخطر النووي الإيراني في سبتمبر ٢٠٠٦:
Judging the Iranian Threat, CSIS, September, 2006, pp. 1-12.

٣٨- El Hokayem, Emile, The Arab Gulf States in the Shadow of Iranian Nuclear Challenge ، مصدر سابق، ص ص ٤- ٢٤.

٣٩- المصدر نفسه.

٤٠- المصدر نفسه.

٤١- صحيفة Gulf Daily News ، مقتبس في Media Line مصدر سابق.

٤٢- المصدر نفسه.

٤٣- زيارة أمير قطر لإيران في مايو ٢٠٠٦، وزيارة وزير خارجية عمان لطهران في أعقاب الاجتماع الوزاري للمجلس في مايو ٢٠٠٦، وكالة الأنباء القطرية، وكالة الأنباء الإيرانية، ووكالة الأنباء الكويتية، وكالة

الأنباء البحرينية، في التاريخ نفسه حول زيارات الرئيس السابق خاتمي للكويت، ومتقي شهر للبحرين في تلك التواريخ.

٤٤- المصدر نفسه.

٤٥- مصدر سباق.

٤٦- راجع شهادة مارتين إنديك، مدير مركز سابان لسياسة الشرق الأوسط، معهد بروكنجز أمام لجنة العلاقات الخارجية للكونجرس في ١٩ سبتمبر ٢٠٠٦، ص٢- ١١.

٤٧- المصدر نفسه.

٤٨- المصدر نفسه.

٤٩- مجلة الإيكونومست البريطانية عدد ١٠- ١٦ فبراير ٢٠٠٧ ص١٣، ٢٥، ٢٦ وتقدر فيه أنه رغم نفي وزير الدفاع الأمريكي الجديد روبروت جيتس لوجود خطط شن الحرب على إيران، ورغم وجود رئيس ضعيف، والتورط في العراق، ومعارضة الكونجرس للحرب، فإن إيران والولايات المتحدة تتجهان للمواجهة، بل وتقول المجلة إن هناك احتمالاً حقيقياً بأن يأمر الرئيس بوش بتوجيه ضربة عسكرية لإيران في وقت ما قبل أن يترك البيت الأبيض. وراجع تقرير صحيفة الجارديان البريطانية في ١٠ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٣ عن استهداف إيران، وقدرة الولايات المتحدة على توجيه الضربة في ربيع عام ٢٠٠٧ رغم النفي المتكرر لوزارة الدفاع الأمريكية.

٥٠- أنظر Jeoffrey, Kemp, U.S and Iran, The Nuclear Dilemma, Next Steps, April 2004, Nixon Center, pp.25. وراجع كذلك في احتمالات وإمكانيات قيام إسرائيل بتوجيه ضربات هجومية لإيران:
Israel and Iran, from war of words to words of war, Yossi Meke le berg, Chatham House March 2007, pp 1-8.

٥١- البيانات الصحفية للبيت الأبيض عام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤.

٥٢- المصدر نفسه.

٥٣- U.S. House of Representatives, Permanent Select Committee on Intelligence, Recognizing Iran as a Strategic Threat, An Intelligence Challenge for the U.S, Staff Report, August 2006.

٥٤- نفس المصدر، بيد أنه ليس ثمة تقرير واحد محايد معلن حتى الآن يقطع بأن إيران أصبحت قاب قوسين أو أدنى من التوصل إلى تخصيب اليورانيوم إلى درجة تسمح بتصنيع الأسلحة، وأن كانت ثمة تقديرات ذات مصداقية عالية تشير إلى أن إيران في طريقها لإنتاج وحدات طرد مركزي بنهاية مارس ٢٠٠٧ أو بعد ذلك بقليل، أما تشغيل حاويات الطرد المركزي بشكل صحيح فهي مسألة أخرى ذات حجم مختلف تماماً قد تستغرق عاماً آخر، وربما أكثر من ذلك، ومن ثم فإن تركيب ٣٠٠٠ وحدة طرد مركزي سوف يكون بمثابة عمل سياسي يقصد به تأكيد أمرين هما الإنجاز التكنولوجي داخلياً وموقف التحدي خارجياً. راجع بيان جون تشبمان رئيس المعهد الملكي للشئون الدولية في لندن ص١- ٥ في تقديمه لتقرير الميزان العسكري في ٣١ يناير ٢٠٠٧.

٥٥- راجع تقرير Global Policy Forum عن دحض مفتشي الأمم المتحدة لتقرير لجنة مجلس النواب الأمريكي في ١٤ سبتمبر ٢٠٠٦ ووصفهم للتقرير بأنه غير أمين، وراجع أيضاً في الموضوع نفسه تقرير صحيفة الواشنطن بوست في التاريخ نفسه وتقرير صحيفة Scotsman البريطانية في ٢٠٠٦/٩/١٥ وقد وصف ديفيد أولبرايت David Albright مدير معهد العلوم والأمن الدولي Institute for Science and International Security. هذا التقرير بأنه يشبه الموقف السائد قبل الحرب على

العراق، وأننا مرة أخرى نجد موضوع التهديد النووي الإيراني يتكرر في الأحاديث والتقارير، ويبالغ فيه باستخدام المعلومات غير الدقيقة المنتقاة، وهو تقرير لا يأخذ بآراء المفتشين الدوليين ص١- ٢، وراجع تقرير لجمعية (علماء الذرة) Atomic Scientists لديفيد أولبرايت أيضاً في يوليو- أغسطس ٢٠٠٦ ص٢٦- ٣٣ مجلد ٦٢ عدد ٤، يخلص فيه إلى أنه إما أن تتخلى إيران عن قدرات التخصيب، وتوافق على عمليات التفتيش وإلا فهي سوف تغامر بحدوث تحول يشبه الزلزال في ميزان القوى في المنطقة.

٥٦- راجع The Washington Quarterly, Winter 2006-2007, pp. 101-138, Larry Diamond, Michael Mcfaul and Abbas Milani, A Win-Win Strategy for Dealing With Iran. وراجع في الاتجاه نفسه الداعي إلى الخيارات الدبلوماسية: Flylnt, Leverette, Dealing with Tehran, Assessing U.S. Diplomatic Options Toward Iran, A Century Foundation Report 2006، وهو الرأي الذي يطرح عقد صفقة كبرى Grand Bargain بين الولايات المتحدة وإيران في إطار أوسع، وراجع أيضاً أحدث التقارير في الاتجاه نفسه: Time to Talk, The Case for Diplomatic Solutions on Iran. Crisisaction.org.U.K فبراير ٢٠٠٧، حيث يشرح تفصيلاً عواقب العمل العسكري المحتمل ص١٣- ١٧ وكذلك مقال صحيفة الجارديان في ٥ فبراير ٢٠٠٧ The Need to Keep Talking ومقال الفاينانشال تايمز في التاريخ نفسه.

٥٧- راجع تقرير الاستعداد لمواجهة إيران النووية، ودور وكالة الاستخبارات المركزية Preparing for a Nuclear Iran, The role of the C.I.A

Center for Contemporary Conflict, Strategic Insight, vol. IV, .Issue II, November, 2005 by Joshua Rovner

٥٨- البيان الختامي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية - الأمانة العامة ٩- ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦، الرياض، المملكة العربية السعودية.

٥٩- تصريح Dennis Ross من معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى تحت عنوان "إن السعودية ودول الخليج تقول إنها قد تتسلح إذا ثبت أن العقوبات الدولية ليست كافية". أوردت التصريح صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦.

٦٠- المصدر نفسه.

٦١- Gale, Luft, Institute of Global Security, Washington. وهو تقرير أوردته صحيفة كريستيان ساينس مونيتور في ١٤ ديسمبر ٢٠٠٦ (مصدر سابق).

٦٢- IISS (International Institute for Strategic Studies), Keynote Address by H.R.H Prince, Muqrin bin Abdul Aziz Al Saud, .Manama Dialogue, 9, December, 2006

٦٣- IISS Summary, Regional Security Summit Address by H.H. The Crown Prince Shaikh Salman bin Hamad Al Khalifa, 9-10 .December, 2006

٦٤- المصدر نفسه.

٦٥- راجع كلمة وزير خارجية إيران مانو شهر متقي في حوار المنامة، ٩- ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦، IISS, Manama Dialogue, December 2006, pp.1-4.

٦٦- المصدر نفسه.

٦٧- راجع مقال ديفيد إجناتيوس David Ignatius في صحيفة الواشنطن بوست ٦ ديسمبر ٢٠٠٦.

٦٨- Council on Foreign Relations, U.S. Financial Squeeze on Iran, by Lionel Beehnr في يناير ٢٠٠٧. وفي تفاصيل الموقف الروسي في المسألة الإيرانية، راجع مقال Russian Policy on Iran, Trump or Trap في مجلة World Today التي تصدر عن المعهد الملكي للشئون الدولية، لندن، عدد فبراير ٢٠٠٧، ص١- ٤ والذي أوجز فيه كاتبه لعبة محفوفة بالمخاطر والمجازفة، فمع استمرار بناء مفاعل الطاقة النووية، تدعم عقوبات الأمم المتحدة المفروضة على إيران، وراجع أيضاً تقرير صحيفة "الحياة" عن الموقف الروسي في ٢٠٠٦/١٢/٢٤ ص ٩.

٦٩- تقرير وكالة الاسوشيتد برس في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦، وراجع أيضاً تقرير U.N. News Service عن تفاصيل وسياق صدور قرار مجلس الأمن في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦.

٧٠- أنظر تقرير صحيفة الأوبزرفر The Observer البريطانية في ٢٤ ديسمبر ٢٠٠٦ وكذلك تقرير مجلس العلاقات الخارجية، مصدر سابق حول "الخنق المالي" لإيران في ٢٥ يناير ٢٠٠٧.

٧١- انعكس ذلك بوضوح تام فيما طرحه تقرير يسمى "تقرير مجموعة دراسة العراق" Iraq Study Group الذي عرف إعلامياً باسم تقرير لجنة بيكر- هاملتون الذي صدر في ٦ ديسمبر ٢٠٠٦ وطرح فكرة الحوار مع إيران ومع سوريا كمخرج للحل للمسألة العراقية في إطار ما وصفه بالمقاربة الخارجية External Approach.

٧٢- راجع نص كلمة الرئيس جورج بوش إلى الأمة في ١٠ يناير ٢٠٠٧، النشرة الصحفية للبيت الأبيض ص١- ٤ واتهم فيها كلاً من إيران وسوريا بالسماح للمتمردين والإرهابيين باستخدام أراضيهما لدخول العراق والخروج منها، وخاصة إيران التي تقدم الدعم المالي للهجوم على القوات الأمريكية، وأن الولايات المتحدة سوف تحبط هذه الهجمات

على قواتها، وأنه أمر بنشر مجموعة من حاملات الطائرات للقتال في المنطقة، ونشر منظومات الدفاع الجوي لصواريخ الباتريوت في الدول الصديقة والحليفة، وأن دولاً مثل السعودية ومصر والأردن ودول الخليج عليها أن تفهم أن الهزيمة الأمريكية في العراق تعني تهديداً إستراتيجياً لبقائها، وأنظر أيضاً ورقة الحقائق Fact Sheet تحت عنوان الطريق الجديد للأمام في العراق، النشرة الصحيفة للبيت الأبيض، المكتب الصحفي للرئيس في ١٠ يناير ٢٠٠٦ ص١- ٣.

٧٣- تقرير مجلس العلاقات الخارجية، مصدر سابق في ٢٥ يناير ٢٠٠٧.

٧٤- قدم ضباط القيادة الأمريكية في بغداد ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ما يصفونه بالأدلة على وجود أسلحة من صناعة إيرانية تستخدم ضد الأهداف الأمريكية، وفي عمليات التخريب في المدن العراقية، إلا أن كثيراً من المحللين والمراقبين قللوا من قيمة وأهمية هذه الأدلة ووصفوها بأنها ليست إلا تقريراً مخادعاً واحتيالياً حول النشاط الإيراني في العراق، وأنه يتعين على الولايات المتحدة البدء في شن حملة دبلوماسية ضد طهران، حيث إن ما قدمته من معلومات ليست مقنعة وتشبه المعلومات التي كان (كولن باول) وزير الخارجية السابق، قد قدمها عن العراق وامتلاكه أسلحة دمار شامل، راجع تقرير الفاينشال تايمز في ١٣ فبراير ٢٠٠٧ ص١٠.

٧٥- يلاحظ أن الاتجاه لتعزيز إجراءات التنسيق العسكري القائم فعلاً بين الولايات المتحدة ومعظم الدول الخليجية العربية قد بدأ مبكراً في خريف عام ٢٠٠٦ (٣٠ أكتوبر ٢٠٠٦) بإجراء مناورة عسكرية بقيادة الولايات المتحدة بهدف ما يسمى مكافحة الانتشار النووي أطلق عليها مناورة "سيف القيادة" شاركت فيها البحرين، إلا أن مصدراً بحرينياً رفيع المستوى نفى أن تكون المناورات المشتركة مع أمريكا ودول

أوربية وخليجية موجهة ضد إيران، مضيفاً أن التطور الأخير للملف الإيراني دفع البعض للربط بين التمارين البحرية المشتركة والتوتر الحاصل في الخليج بسبب هذه الأزمة، مؤكداً أنها لم تكن موجهة ضد إيران، أنظر صحيفة الشرق الأوسط في ٢٠٠٦/١٠/٣١، والجزيرة نت ص١- ٢ في نفس التاريخ.

٧٦- راجع تقرير مجلس العلاقات الخارجية في ٢٣ يناير ٢٠٠٧ حوار مع جاري سيك Gary Sick مستشار مجلس الأمن القومي الأمريكي السابق المختص بشئون إيران والمدير التنفيذي لمشروع برنامج الخليج ٢٠٠٠ في جامعة كولومبيا، وراجع أيضاً تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى عن البعد الخليجي في خطة الرئيس بوش Gulf Dimension عن العراق في ١٩ يناير ٢٠٠٧ أعده سيمون هندرسون Simon Henderson.

٧٧- المصدر نفسه.

٧٨- خطاب حالة الأتحاد للرئيس جورج بوش، مكتب السكرتير الصحفي للبيت الأبيض في ٢٣ يناير ٢٠٠٧ ص٧- ٨.

٧٩- أنظر تقرير مجلس العلاقات الخارجية في ٢٤ يناير ٢٠٠٧ ص١- ٢ أعده مايكل ليفي Michael Levi عن خطاب الرئيس بوش.

٨٠- راجع تقرير صحيفة الهيرالد تريبيون ص١- ٥ في ١٤ يناير ٢٠٠٧، وتقرير عن آثار العقوبات على إيران على السياسية الداخلية، وارتفاع أصوات المعارضة للرئيس نجاد في ١٨ يناير ٢٠٠٧، لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى.

٨١- راجع تقارير صحيفة نيويورك تايمز في أول فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان استفزاز إيران Bullying Iran ص١- ٢ مقال عضو الكونجرس الأمريكي ريتشارد لوجار Richard Lugar في ٣٠ يناير ٢٠٠٧ بعنوان فيما وراء بغداد Beyond Baghdad في صحيفة الواشنطن بوست،

وكذلك مقال فرانسيس فوكاياما Francis Fukuyama في ٣١ يناير ٢٠٠٧ في صحيفة الجارديان عن الخشية من تكرار تجربة العراق الكارثية في إيران، ومقال هنري كيسنجر في صحيفة الهيرالد تريبيون في ١٩ يناير ٢٠٠٧ ص٦، بالدعوة لمفاوضات مع إيران وسوريا.

٨٢- تقرير صحيفة الواشنطن بوست في ٣١ يناير ٢٠٠٧، وهو ما أكده مدير المخابرات القومية عن سلوك إيران العدواني.

٨٣- راجع تقرير وكالة الأسوشيتدس برس إعداد Anne Gearan تحت عنوان أعضاء مجلس الشيوخ يحذرون من الحرب ضد إيران في ٣١ يناير ٢٠٠٧ وتقرير الواشنطن بوست في ٨ فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان "الخيار الإيراني المستبعد الذي أعده الباحث والي نصر"، وراي تاكيه Vali Nasr, Ray Takegh الأول، أستاذ بمعهد الدراسات البحرية العليا، والثاني، كبير باحثين في مجلس العلاقات الخارجية، وتأكيدهما الدعوة للحوار مع إيران في الوقت الذي بدأت فيه الخارطة السياسية تتغير في إيران.

٨٤- راجع تقارير الجارديان في ٣١ يناير ٢٠٠٧ عن الفجوة بين الأوربيين والأمريكيين حول التعامل مع الأزمة الإيرانية والحشود البحرية في الخليج (تقرير إيان تايلور وجوناثان سويفت Ian Taylor, Johnathan Swift وتقرير آخر لصحيفة الجارديان في ٨ فبراير ٢٠٠٧ عن الدعوة لوقف خطة بوش لضربة إيران مقابل وقف إيران لإنتاج القنبلة الذي أعده تيموثي جارتون آش Timothy Garton Ash وأيضاً تقرير النيويورك تايمز في أول فبراير ٢٠٠٧ عن تصريحات الرئيس الفرنسي شيراك في مقابلته الصحفية مع الصحيفة وصحف أخرى، وأيضاً تقرير مماثل في صحيفة كريستيان ساينس مونيتور عن محاذير الخيار العسكري ضد إيران.

٨٥- راجع تقرير جوناثان ستيل Jonathan Steele في صحيفة الجارديان ص١- ٢ في ٢ فبراير ٢٠٠٧.

٨٦- راجع نتائج اجتماع المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي في بروكسل رقم ٧٨٠، برئاسة وزير خارجية ألمانيا في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ في النشرة رقم ٧/٦٠٣٩ للشئون العامة والعلاقات الخارجية، وهي النتائج التي أقرت بتنفيذ التدابير العقابية التي كان مجلس الأمن قد قررها في القرار ١٧٣٧ في ٢٣ ديسمبر ٢٠٠٦ وذلك خاصة وأن ورقة داخلية تسمى ورقة للتفكير Reflection Paper لهذا الاجتماع أعدها مستشارو خافيير سولانا المسئول عن العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوربي، انتهت إلى أن العقوبات لن تحول بين إيران والوصول إلى القنبلة النووية، وأن البرنامج النووي الإيراني قد تأخر لأسباب فنية وليس بسبب الضغوط الدولية. راجع تقرير الفاينشال تايمز الذي أعده كل من دانيال دومبي Daniel Domey وفيديليوس شميت Fidelius Shmitt في ١٣ فبراير ٢٠٠٧ ص١ ويقول التقرير أن الصحيفة أطلعت على نص هذه الورقة وقد نشرته بالكامل.

٨٧- حديث الأمير سعود الفيصل وزير خارجية السعودية الذي نشرته صحيفة الشرق الأوسط في ٢٥ يناير ٢٠٠٧ ص٣٢١ العدد ١٠٢٨٥.

٨٨- نص حديث خادم الحرمين الشريفين في صحيفة السياسة الكويتية مع أحمد الجار الله رئيس التحرير في العدد ١٣٧٣١ في ٢٧ يناير ٢٠٠٧ ص٣٥، وكانت إذاعة الـBBC العربية قد نشرت على موقعها على الإنترنت أن لاريجاني قد زار الرياض خلال يناير ٢٠٠٧ للبحث عن مساعدتها مع واشنطن ولطمأنة السعودية فيما يتعلق بالملف النووي الإيراني. وعن تحليل تحركات السعودية للتصدي لإيران في المنطقة بالتعاون مع حلفائها التقليديين في الخليج ومصر والأردن بعد استشعار

بتنامي النفوذ الإيراني الإقليمي الذي أضحى يهدد الدور السعودي في المنطقة، راجع تقرير صحيفة النيويورك تايمز في ٦ فبراير ٢٠٠٧ الذي أعده كل من مايكل سلاكمان، وحسن عبدالفتاح Michael Slackman, Hassan M. Fatah ص١- ٢.

٨٩- راجع تصريحات أمير الكويت لوكالة الأنباء الكويتية في ١٠ فبراير ٢٠٠٧ وكذلك لمجلة First البريطانية في التاريخ نفسه، والملاحظ أن التصريحات للقادة الخليجيين الثلاثة عمدت إلى التأكيد على التشابك والتداخل في التهديدات الإقليمية بين الموقف في العراق، والاتهامات الموجهة لإيران وسوريا بالتدخل في الشأن العراقي، والتصاعد المستمر في مخاطر واحتمالات الاحتكاك السياسي والمواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران والتحذير من عواقبها، مع الدعوة المتكررة للبحث عن خيارات دبلوماسية بعد أن رحبت الدول الخليجية العربية في اجتماع الكويت بخطة الرئيس بوش الجديدة ووافقت على مسئولية الولايات المتحدة والتزامها بأمن الخليج.

٩٠- راجع تقرير وكالة رويتر الذي نشرته صحيفة النيويورك تايمز في ١١ فبراير ٢٠٠٧ وقد جاء ذلك في خطاب أذاعه له التلفزيون الإيراني الرسمي.

٩١- المصدر نفسه.

٩٢- راجع نص بيان لاريجاني سكرتير الأمن القومي الإيراني في مؤتمر ميونخ للسياسة الأمنية في ١١ فبراير ٢٠٠٧.

٩٣- راجع تقرير الواشنطن بوست في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ١٢، وهو ما يتفق في التحليل مع تقرير الفايننشال تايمز في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ص٢ عن تزايد الأمل في التوصل لتسوية للمسألة النووية تحت عنوان "إيران تخفف اللهجة، وتعلن عن الاستعداد لاستئناف المباحثات".

٩٤- راجع نص المقال في صحيفة النيويورك تايمز ص١- ٣ في ٨ فبراير ٢٠٠٧.

٩٥- راجع تقرير مجلة النيوزويك، الحرب الخفية مع إيران وشائعات الحرب ص١٦- ٢١ في ١٩ فبراير، وراجع تقارير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى The Washington Institute for Near East Policy تقرير رقم ١١٨٩. تحت عنوان الحرب ضد إيران في العراق Fighting Iran in Iraq في ١٤ فبراير ٢٠٠٧ إعداد جيفري وايت Jeoffrey White ص١، وكذلك تقرير ثان لنفس المعهد برقم ١١٩٤ في ٩ فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان التشدد مع إيران Hanging Tough on Iran من إعداد باتريك كلوسون Patrick Clawson وأيضاً الدراسة الموسعة حول "فرض الخيارات الصعبة على طهران Forcing Hard Choices on Tehran من إعداد باتريك كلوسون، ومايكل ايزنستات Michael Eisenstadt في نوفمبر ٢٠٠٦ - الموجز التنفيذي ص٥- ٨.

٩٦- النص الحرفي للتقرير الرسمي للوكالة الدولية للطاقة الذرية - مجلس المحافظين الوثيقة GOV/2007/8 ص١- ٦ في ٢٢ فبراير ٢٠٠٧ خاصة الفقرتين ٢٧، ٢٨.

٩٧- المصدر نفسه ص٥- ٦.

٩٨- تقرير الـBBC في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢.

٩٩- تقرير الواشنطن بوست Washington Post في ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ص١- ٢ أ- ١.

١٠٠- المصدر نفسه ص٢.

١٠١- المصدر نفسه، والموضع نفسه.

١٠٢- تقرير مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations في نيويورك ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢ إعداد روبرت ماكماهون Robert McMahon.

١٠٣- المصدر نفسه ص٢.

١٠٤- تقرير صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور Christian Science Monitor في ٢٣ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢، وتقرير وكالة الاسوشيتد برس Associated Press في التاريخ نفسه وفي الموضوع نفسه، وأيضاً تقرير صحيفة الواشنطن بوست في التاريخ والموضوع نفسه.

١٠٥- بيان لندن، بيان الرئيس Chairperson Statement، نشرة وزارة الخارجية البريطانية، والكومونولث في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

١٠٦- تقرير الفايننشال تايمز The Financial Times في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ص١ إعداد دانيل دومبي Daniel Dombey.

١٠٧- المصدر والموضع نفسه.

١٠٨- نشرة وزارة الخارجية الأمريكية، تصريحات وزيرة الخارجية ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ص٣.

١٠٩- المصدر نفسه ص٣.

١١٠- راجع مقابلة ثانية لوزيرة الخارجية الأمريكية في بتاريخ ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ مع محطة تلفزيون Fox الأمريكية، كما وردت النصوص الحرفية للمقابلة في نشرة وزارة الخارجية الأمريكية، تصريحات وزيرة الخارجية ص١.

١١١- وهو ما سنرى فيما بعد أنه قد تحقق فعلاً من خلال إعلان وزيرة الخارجية الأمريكية بعد أيام قليلة من هذين الحديثين قبول الولايات المتحدة بحضور مؤتمر إقليمي في بغداد حول العراق تحضره أيضاً

إيران وسوريا نشرة وزارة الخارجية الأمريكية - تصريحات وزيرة الخارجية لقناة فوكس ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ص٢.

١١٢- تقرير الفايننشال تايمز في ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢، وراجع أيضاً تقرير مؤسسة أبحاث The Century Foundation في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ الخاص بجلسات مؤتمر: Weapons Threats and International Security, An Unraveled Consensus لاسيما الجلسة الخاصة بإيران خالية من الأسلحة النووية Nuclear Weapons-free Iran ، والمتضمنة تعليقات السفير الإيراني جواد ظريف.

١١٣- المصدر نفسه ص١- ٢.

١١٤- تقرير وكالة الأنباء الفرنسية AFP في ٢٦ فبراير ٢٠٠٦ ص١- ٢.

١١٥- المصدر نفسه ص١- ٢.

١١٦- راجع تقرير صحيفة DAWN الباكستانية، إعداد افتخار خان ص١- ٢ في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧.

١١٧- تقرير صحيفة كريستيان ساينس مونيتور من واشنطن في ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٣ إعداد هوارد لافرانشي Howard Lafranchi تحت عنوان سعي إيران للطاقة النووية يثير المخاوف من الطبيعة العدوانية للبرنامج.

١١٨- نشرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية - تصريحات الأمين العام - الأمانة العامة ٢٤ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢.

١١٩- المصدر نفسه ص١- ٣- ٤.

١٢٠- المصدر نفسه، وراجع إعلان الكويت في ١٦ يناير ٢٠٠٧ وإعلان إسلام أباد في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ ، وإعلان قمة الرياض (قمة جابر) في ٩- ١٠ ديسمبر ٢٠٠٦.

١٢١- صحيفة السياسة الكويتية- الافتتاحية بقلم أحمد الجار الله ص١- ٣ في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧.

١٢٢- المصدر نفسه ص٣.

١٢٣- تقرير معهد الدراسات الإستراتيجية الدولية Center for Strategic and International Studies (CSIS) Iran: A Weakling or Hegemon في واشنطن في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢٣ إعداد أنطوني كوردزمان Anthony H.Cordesman

١٢٤- المصدر نفسه ص٤.

١٢٥- المصدر والموضع نفسه.

١٢٦- أنظر نص تقرير Seymor Hersh, The Redirection المنشور في مجلة نيويوركر ص١- ١٣ The New Yorker عدد مارس ٢٠٠٧ (٥ مارس ٢٠٠٧).

١٢٧- المصدر نفسه ص١- ١٣.

١٢٨- راجع نص مقابلة سيمور هيرش (المحلل العسكري) مع محطة CNN التلفزيونية في ٢٥ فبراير ٢٠٠٧ وكذلك راجع تقرير صحيفة الإندبندنت The Independent البريطانية حول آراء سيمور هيرش في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ ص١، حيث أشارت الصحيفة في السياق نفسه إلى أن نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني كان قد كرر خلال زيارة قام بها إلى أستراليا في التوقيت نفسه إلى أن الخيارات كافة مطروحة All Options are on Table ، كما أنه قام بزيارة مفاجئة لسلطنة عمان ذات الموقع الإستراتيجي في مضيق هرمز.

١٢٩- تقرير صحيفة الجارديان في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢ من واشنطن إعداد سوزان جولد نبرج Suzanne Goldenberg .

١٣٠- تقرير صحيفة الاندبيندنت The Independent في ٢٦ فبراير ٢٠٠٧ ص١ ، مصدر سابق.

١٣١- راجع نص الملاحظات الافتتاحية لوزير الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس Condoleeza Rice في ٢٧ فبراير ٢٠٠٧ أمام لجنة الاعتمادات في مجلس الشيوخ الأمريكي ص١- ٢ الخاص برصد اعتمادات للعمليات في العراق وأفغانستان، وأن اقتصرت التعليقات على العراق.

١٣٢- تقرير الواشنطن بوست في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢ إعداد سوزان جولدنبرج Suzanne Goldenberg.

١٣٣- تقرير النيويورك تايمز في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٤،

١٣٤- تقرير النيويورك تايمز في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٤، إعداد هيلين كوبر Helen Cooper، وكيريك سمبل Kirk Simple.

١٣٥- أنظر صحيفة الجارديان في ٢٨ فبراير ص١- ٤.

١٣٦- تقرير مجلة الشئون الخارجية Foreign Affairs عدد مارس/ أبريل ٢٠٠٧ تحت عنوان "حان وقت الوفاق مع إيران" Time for Détente with Iran إعداد راي تاكيه Ray Takeyh ص١- ٥، وهو يخلص في تحليله إلى أن النظرة المتكاملة لمشكلات الشرق الأوسط تؤدي إلى الاستنتاج بأن إيران هي المفتاح للحل، وهي وجهة نظر مطروحة بقوة لدى كثير من مراكز الأبحاث في الولايات المتحدة وخارجها، كذلك راجع التقديرات التي بدأت تنتشر عن تنامي أصوات النقد والمعارضة لسياسية الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد والآثار السلبية الداخلية التي قد تترتب عليها من حيث ازدياد الوضع الداخلي تفاقماً، ومن بين هؤلاء المعارضين الرئيس الإيراني السابق محمد خاتمي الذي أعرب لكبار القادة في إيران عن مشاعر القلق العميق

بعد عودته من منتدى دافوس العالمي الاقتصادي عن نوايا الولايات المتحدة، وكذلك التحذيرات التي أطلقها الرئيس الأسبق هاشمي رافسنجاني عن سياسات التشدد التي تستفز الأعداء - راجع تقرير الفاينشال تايمز في ٤ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٥ إعداد رولا خلف.

١٣٧- تقرير مجلس العلاقات الخارجية Council on Foreign Relations حول قرار الولايات المتحدة اللقاء مع إيران وسوريا في إطار مؤتمر بغداد، نص المقابلة مع الخبير ستيفن كوك Steven Cook في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٥.

١٣٨- المصدر نفسه ص٥.

١٣٩- راجع تعليق ريتشارد هاس Richard Hass رئيس مجلس العلاقات الخارجية، في تقرير للمجلس في أول مارس ٢٠٠٧ إعداد ليونيل بينر Lionel Beehner ص١- ٢.

١٤٠- أنظر مقال بوسطن جلوب Boston Globe الحديث مع العدو Talking with the Enemy في ٤ مارس ٢٠٠٧ ص١.

١٤١- أنظر تقرير معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى رقم ١٢٠٦ Policy Watch إعداد ديفيد بولوك David Pollock في ٢ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٣. "Washington, Institute for Near East Policy".

١٤٢- أنظر تقرير أميريكان انتربرايز انستيتيوت American Enterprise Institute في ٢١ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٣ تحت عنوان Table Talk.

١٤٣- تقرير النيويورك تايمز في ٢٨ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٣.

١٤٤- راجع تقرير "دان ميرفي" Dan Murphy في صحيفة الكريستيان ساينس مونيتور أول مارس ٢٠٠٧ ص١- ٤.

١٤٥- راجع تفاصيل وخلفيات وموضوعات الحوار السعودي الإيراني في تقرير مؤسسة أبحاث The Century Foundation في ١٢ فبراير ٢٠٠٧، إعداد مادلين ويلز Madeleine Wells ص١- ٢.

١٤٦- المصدر نفسه ص٢.

١٤٧- تقرير صحيفة الشرق الأوسط في ٤ مارس ٢٠٠٧ ص ١- ٦.

١٤٨- تقرير صحيفة الحياة في ٤ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٦.

١٤٩- تقرير الـBBC عن الصحافة البريطانية الفانيننشال تايمز في ٢٠٠٧/٣/٥ ص١- ٢ حيث عقبت على هدف الزيارة بأن الرئيس محمود أحمدي نجاد يسعى إلى تبديد المخاوف السعودية، وراجع أيضاً ما جاء في صحيفة الديلي تلجراف التي نشرت في اليوم نفسه (٥ مارس ٢٠٠٧)، تقريراً لها من لندن، استعرضت فيه ما يوصف بأنه سيناريو للرد الإيراني على أي ضربة محتملة قد يوجهها الغرب إلى البرنامج النووي الإيراني تحت عنوان إيران ستضرب دول الخليج الغنية في حال قيام الغرب بضرب مواقعها النووية من خلال شبكة سرية من عملائها في دول الخليج دربت على ضرب المصالح الغربية وإشعال الفتنة والقلاقل الأهلية.

١٥٠- تقرير مؤسسة The Century Foundation عن الحوار السعودي الإيراني في ١٣ فبراير ٢٠٠٧، مصدر سابق ص١- ٢.

١٥١- أنظر مقال آفاق التواصل السعودي الإيراني لعبدالوهاب بدرخان - مركز الإمارات للدراسات والبحوث ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٢ وأنظر كذلك مقال الحوار السعودي الإيراني الدلالات الإقليمية لشحاته محمد ناصر، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية في ٢٠٠٧/٢/١٢ ص١- ٣، وهو يوجز أسباب تحريك الحوار بين السعودية وإيران في عوامل ثلاثة، أولها تصاعد الاحتقان الطائفي بين

الشيعة والسنة، والخوف السعودي الإيراني من اتساع نطاق المواجهة لتشمل المنطقة، وثانيها التطورات في الملفين اللبناني والعراقي إلى حد ينذر بالحرب الأهلية التي قد تمتد آثارها إلى خارج الحدود لتشمل المنطقة كلها، وثالثها ازدياد خطر المواجهة بين إيران والولايات المتحدة مع ازدياد التواجد العسكري الأمريكي في منطقة الخليج، وراجع كذلك مقال فتوح هيكل، المصدر نفسه حول سياسة التصعيد المتبادل واحتمالات المواجهة العسكرية بين الولايات المتحدة وإيران ص١- ٣ في ٧ مارس ٢٠٠٧.

١٥٢- راجع تقرير النيويورك تايمز في ٤ مارس ٢٠٠٧ إعداد حسن عبدالفتاح ص١- ٥ تحت عنوان القمة السعودية الإيرانية لا تحقق إلا القليل.

١٥٣- راجع البيان الصحفي للدورة المائة واثنين للمجلس الوزاري لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، ٥ مارس ٢٠٠٧، وهو البيان الذي أكد أهمية قيام دول الجوار العراقي بدور فاعل في تعزيز الأمن والاستقرار إلخ، ورحب بعقد الاجتماع العاشر لدول الجوار في بغداد في ١٠ مارس ٢٠٠٧ على مستوى كبار المسئولين .... وراجع أيضاً نص الكلمة الافتتاحية للأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي حول الملف النووي الإيراني، وما يمثله من عبء إضافي لما تواجهه المنطقة من تحديات، وضرورة انتهاج الحلول الدبلوماسية، صحيفة ٦ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٢ في الاجتماع الوزاري لدول مجلس التعاون في الرياض.

١٥٤- راجع مقال رامي خوري في الديلي ستار، بيروت، في أول مارس ٢٠٠٧ ص١- ٤ حول نتائج القمة الإيرانية السعودية وراجع كذلك تحليل وكالة الاسوشتد برس في ٤ مارس ٢٠٠٧ الذي أعدته دونا أبو نصر

Donna Abou Nasr ونشرته الواشنطن بوست تحت عنوان الرئيس الإيراني والسعوديون يتعهدون بالتعاون.ص١- ٢.

١٥٥- راجع خطابي الرئيس بوش في ١٠ يناير ٢٠٠٧، وفي ٢٣ يناير ٢٠٠٧، نشرات البيت الأبيض، المركز الصحفي.

١٥٦- تقرير معهد الشرق الأوسط في واشنطن Middle East Institute في ١٢ فبراير ٢٠٠٧ إعداد "وين وايت" Wayne White ص١- ٣.

١٥٧- راجع تقرير سيمور هيرش في مجلة نيويوركر The New Yorker عن إعادة التوجيه The Redirection عدد مارس ٢٠٠٧ Seymor Hersh.

١٥٨- أنظر تقرير محطة MS NBC تحت عنوان الولايات المتحدة تخطط لحشود عسكرية في منطقة الخليج: U.S. Plans Naval Build Up in the Gulf. ص١ ١٩ ديسمبر ٢٠٠٦.

١٥٩- المصدر نفسه ص١ وحول تفاصيل الحشود البحرية العسكرية الأمريكية بالخليج وارتباطها بتطورات الأزمة مع إيران، راجع تقرير Global Research تحت عنوان: المسيرة نحو الحرب، الحشود البحرية الأمريكية في الخليج وشرقي المتوسط في أول أكتوبر ٢٠٠٦ ص١- ١٩.

١٦٠- تقرير محطة CBS في ١٨ يناير ٢٠٠٧ من مدينة المنامة، مملكة البحرين، تحت عنوان: "وزير الدفاع الأمريكي والقادة يخططون للحشود العسكري في الخليج، إعداد روبرت بيرنز Robert Burns من وكالة الاسوشيتد برس".

١٦١- أنظر تقرير صحيفة بوسطون جلوب Boston Globe في ٢٠ فبراير ٢٠٠٧ تحت عنوان "الحشود الأمريكية البحرية تأتي في أعقاب التحركات الإيرانية ص١- ٢.

١٦٢- راجع تطورات وتفاصيل هذه الحشود البحرية في الجزء الخاص بالعرض العام للمواجهة البحرية مع إيران"، دخول مجموعات الهجوم البحرية الأمريكية لمنطقة الخليج، حاملة الطائرات انتربرايز Enterprise والتي تضم عدة مجموعات هجوم، وكذلك مجموعة الهجوم لحاملة الطائرات ايزنهاور Eisenhower Strike Group وقد انضمت إليها حاملة الطائرات Robert Stennis ومجموعات مضادة للألغام مضادة للغواصات في تقرير شامل لمركز أبحاث Global Research تحت عنوان The March to War, Naval Build-up in the Persian Gulf and the Eastern Mediterranean إعداد مهدي داريوس نظيم روايا Mahdi Darius Nazem Roaya. في أول أكتوبر ٢٠٠٦ مصدر سابق.

١٦٣- تقرير مجموعة اكسفورد للأبحاث Oxford Research Group في ٥ مارس ٢٠٠٧ تحت عنوان هل تنجح الضربات الجوية Would Air Srikes Work? من إعداد فرانك بارانابي Frank Barnaby قدم له هانزل بليكس Han Blix ص١- ١٨.

١٦٤- راجع النشرة الصحفية لمركز أبحاث أكسفورد، في ٥ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٢.

١٦٥- راجع تقرير وكالة أنباء رويترز في ٤ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٢ وكذلك مقدمة هانز بليكس للتقرير الذي نشرته مجموعة أكسفورد للأبحاث، مصدر سابق، وأيضاً تقرير الديلي تلجراف في ٥ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٢ ، والذي أوجزت تقديراتها فيه بأن الضربات الجوية إذا وجهت إلى إيران يمكن أن تؤدي إلى التعجيل بخطواتها نحو تصنيع القنبلة النووية.

١٦٦- راجع تقرير الهجوم الجوي على إيران، الذي أعده اندرو بروكس Andrew Brooks في مجلة World Today ص١- ٤ عدد مارس ٢٠٠٧.

١٦٧- المصدر نفسه.

١٦٨- المصدر نفسه ص٤.

١٦٩- تقرير "إيران": تجنب أزمة جديدة في الخليج هو الخيار الأفضل".
Iran-Best to Avoid Another Gulf Crisis ١٢ فبراير ٢٠٠٧ ص١- ٣ Middle East Institute, Perspective إعداد Wayne White.

١٧٠- المصدر نفسه ص١.

١٧١- المصدر نفسه ص٢.

١٧٢- تقرير مجلس العلاقات الخارجية، الاحتمالات المتباينة للمؤتمر الإقليمي في العراق ٩ مارس ٢٠٠٧ ، من إعداد ليونيل بينر Lionel Beehner ص١- ٢، وراجع أيضاً في السياق نفسه افتتاحية الفاينتشال تايمز في ٩ مارس ٢٠٠٧ تحت عنوان كيف يمكن أن يتحول مؤتمر بغداد إلى علامة على الطريق. How to Make Baghdad Conference a Landmark.

١٧٣- المصدر نفسه ص١- ٢.

١٧٤- المصدر والموضع نفسه.

١٧٥- المصدر نفسه ص٢، راجع كذلك تقريرين لمجلس العلاقات الخارجية، إعداد ستيفن سيمون، وحسيب صباغ Steven Simon, Hasib Sabbag الخبيرين في دراسات الشرق الأوسط، في ٧ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٤ واللذين وصفا فيه اجتماع بغداد بأنه خطوة هامة، وربطا فيه بين اجتماع بغداد والتوجه الجديد أو التحول الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للربط بين مختلف مشكلات الشرق

الأوسط بدءاً من الوضع في العراق، وفكرة تعاون دول الجوار، مع مشكلة النزاع الإسرائيلي الفلسطيني، ومشكلة لبنان والحوار مع دول كانت الولايات المتحدة تصفها بأنها محور الشر، ومحاولة الاقتراب من جديد من منظور إقليمي متكامل.

١٧٦- تقرير لصحيفة الكريستيان ساينس مونيتور في ١٤ مارس ٢٠٠٧، إعداد جون هيوز ص١- ٢.

١٧٧- المصدر نفسه ص٢.

١٧٨- صحيفة الحياة اللندنية ١٣ مارس ٢٠٠٧ ص١، ٤، ٦.

١٧٩- المصدر نفسه ص٤.

١٨٠- صحيفة الوسط البحرينية ١٥ مارس ٢٠٠٧، ص١- ٦ نص الحوار مع وزير خارجية البحرين الشيخ خالد بن أحمد بن محمد آل خليفة.

١٨١- راجع كلمة الأمير تركي الفيصل بن عبدالعزيز ٥ مارس ٢٠٠٧ أمام المؤتمر الثاني عشر لأمن الخليج الذي نظمه مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي ص١- ٤.

١٨٢- نص حديث وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيط في صحيفة الحياة اللندنية ١٥ مارس ٢٠٠٧ ص٥.

١٨٣- المصدر نفسه ص٥.

١٨٤- راجع نصوص حديث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية قطر الشيخ حمد بن جاسم آل ثاني (فيما بعد رئيس الوزراء) وتصريحاته في لندن في افتتاح المؤتمر الرابع للمال والاستثمار ١٤ مارس ٢٠٠٧ ، صحيفة الشرق القطرية في ١٥ مارس ٢٠٠٧ ص١- ٤.

١٨٥- المصدر نفسه ص٤.

١٨٦- حول مضمون المقاربة الأوروبية تجاه إيران التي تقوم على دعم مجلس الأمن، مع التأكيد أيضاً على الدعم المستمر للجهود الهادفة لحل

تفاوضي طويل الأجل للمسألة النووية الإيرانية، راجع نص قرارات المجلس الوزاري للاتحاد الأوربي في بروكسل في ٥ مارس ٢٠٠٧، النشرة الصحفية رقم ٧/٦٧٥٦ للاجتماع الذي ترأسه وزير خارجية ألمانيا فرانك والترستايينماير Frank Steinmeir ص٢.

١٨٧- نص كلمة عبدالرحمن العطية الأمين لعام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية وثائق الأمانة العامة للمجلس ص١- ١١ في ٥ مارس ٢٠٠٧ أمام مؤتمر مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي.

١٨٨- المصدر نفسه ص٩.

١٨٩- المصدر نفسه ص٩.

١٩٠- راجع تقرير إميلي لانداو Emily Landau عن ردود الفعل لسياسة إيران والانتشار النووي في الشرق الأوسط في نشرة الدائرة المستديرة للشرق الأوسط Middle East Roundtable في موقعها على شبكة الإنترنت www.Bitterlemans.International.org وهي مديرة معهد دراسات الأمن القومي في جامعة تل أبيب في ١٥ مارس ٢٠٠٧ ص١-٣.

١٩١- المصدر نفسه ص٢.

١٩٢- راجع تقرير Jalil Roshardel تحت عنوان: "موجة جديدة من التطورات النووية New Wave of Nuclear Development" ص٤-٦ في تقارير المائدة المستديرة للشرق الأوسط Middle East Rountable على الموقع على الإنترنت: www.Bitterlemous.International.org وقد أعد التقرير مدير برنامج الدراسات الأمنية في جامعة إيست كارولينا الأمريكية East Carolina.

الدكتور رضا أحمد شحاته



- سفير مصري سابق ومساعد وزير الخارجية المصري سابقاً.
- عمل سفيراً لمصر في روسيا الاتحادية ودول آسيا الوسطى الإسلامية.
- عمل سكرتيراً للمعلومات للرئيس محمد حسني مبارك.
- شارك في مؤتمر السلام للشرق الأوسط في مدريد ١٩٩١ كما رأس فريق المفاوضين في المفاوضات متعددة الأطراف.
- عمل مندوباً مناوباً لمصر في مجلس الأمن، وشارك في عشرات اللجان في دورات الجمعية العامة ، كما اختير خبيراً لدى الأمم المتحدة في قضايا التنمية، وحقوق الإنسان، ومكافحة الجريمة والهجرة الدولية، وشارك في إعداد تقارير للأمين العام للأمم المتحدة.
- تخصص في موضوعات الشرق الأوسط، والسياسة الخارجية الأمريكية والأمم المتحدة ومفاوضات السلام، والإعلام.
- شارك في مؤتمرات القمة العربية والإسلامية، وحركة عدم الانحياز، ومؤتمرات الأمن والتعاون الأوربي.
- حاضر في أكاديمية الدفاع الوطني المصرية، ومعهد الدراسات الدبلوماسية المصري وجامعة كاليفورنيا، وجامعة الدراسات الإنسانية، ومعهد الاستشراق وجامعة كازان وفي جامعة موسكو في روسيا الاتحادية.
- من مؤلفاته تطور السياسة الخارجية الأمريكية نحو مصر ، دراسات في دبلوماسية التفاوض، اللاجئون الفلسطينيون في إطار مفاوضات السلام.
- نشرت له دراسات عن أمن الخليج، إصلاح الأمم المتحدة، إشكاليات الديمقراطية في الوطن العربي، المسلمون في أوربا.

هـذا الكتـاب

يتناول البحث خيارات الحرب واحتمالات السلام من خلال طرح المشهد السياسي الأوسع والأشمل في الشرق الأوسط، على اتساعه وتنوع اللاعبين الدوليين والإقليميين فيه، حيث تتداخل المواقف والصراع العربي الإسرائيلي، ولبنان، إيران وسوريا، ويتفاعل ذلك كله مع الإستراتيجية الأمريك ٢٠٠١ حتى الوقت الحاضر في ٢٠٠٧.

ويقدم الكتاب تحليلاً للثوابت والمتغيرات في المقاربات الأمريكية، الأوربية، والإقليمية تجاه خيارات الحرب و والأزمة النووية الإيرانية، وذلك من زوايا مختلفة. ويخلص إلى أنه من الصعب القول باطمئنان أن أحد الخيارين يرجح الآخر فكل الخيارات مطروحة وكل النهايات مفتوحة.

مطبعة أوال